



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

كاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن «1500» ل.س • دمشق ص. ب «35033» • تليفاكس «3120598 11 00963» • بريد الكتروني: general@kassioun.org



التحول للري الحديث

ومصالح أصحاب الأرباح!

[08]

الافتتاحية

2254... بوابتنا

للعالم الجديد

التغيرات الكبرى الجارية في العالم لم تعد شبحاً يجول ويعد بمستقبل مختلف، بل باتت واقعا نعيشه بزخم متصاعد يترسخ، ويمتد بوتائر أعلى فأعلى يوماً فيوماً.

جوهر هذه التغيرات، هو أنّ الهيمنة الغربية الأمريكية تتداعى وتتهار أمام أعيننا؛ الغرب لم يعد «مركز العالم» سياسياً واقتصادياً وثقافياً، ونظام الاستعمار الجديد/ التبادل اللامتكافي، هو الآخر ينهار بالتوازي مع انهيار الهيمنة الغربية، وعلى الخصوص تداعي الهيمنة الدولارية.

منظومة العلاقات الدولية، ومعها منظومات العلاقات الإقليمية، تخضع لتغييرات كبرى، وتجري إعادة بنائها على أسس مختلفة تماماً عما كانت عليه خلال عقود مضت.

هذا كله، يستدعي منا كسوريين، التفكير جدياً بالسبل الواجب اتباعها للتكيف إيجاباً مع المستجدات، وللاستفادة القصوى منها، خاصة في حالة بلد أنهكتها حرب وأزمة طويلة ومدمرة.

بين أهم مفاتيح التكيف الإيجابي الأساسية، ما يلي: أولاً: يجب تحويل شعار «محاربة الفساد» من مجرد شعار غير معد للتطبيق، بل ويستخدمه الفاسدون الكبار أنفسهم، إلى واقع؛ فالفساد الكبير في سورية، لم يكن يوماً من الأيام، مجرد مسألة اقتصادية، ولم يكن مجرد مسألة داخلية، بل هو دائماً مسألة سياسية ووطنية، إذ طالما عمل الفساد الكبير في سورية بوصفه جزءاً من منظومة الاستعمار الحديث الغربي. ضرب الفساد الكبير غير ممكن بغير الضرب بيد من حديد، واليد الحديدية الوحيدة القادرة وذات المصلحة في ضرب الفساد الكبير وقمعه وخنقه، هي يد الشعب السوري، وإطلاقها يتطلب منظومة تشريعية ودستورية جديدة بالكامل، ضمن منظومة سياسية جديدة بالكامل، تكون مؤسسة على سلطة الشعب بالشعب ولأجله.

ثانياً: إنفاذ الحق الدستوري بحد أدنى من الأجور يلبي الحد الأدنى لمستوى المعيشة. «المادة 40 من الدستور السوري المعمول به، الفقرة الثانية: «لكل عامل أجر عادل حسب نوعية العمل ومردوده، على ألا يقل عن الحد الأدنى للأجور الذي يضمن متطلبات الحياة المعيشية وتغيرها»». ومع الحد الأدنى يجب إقرار سلم واضح للأجور يكون فيه الحد الأعلى 7 أضعاف الحد الأدنى. ويتم ربط سلم الأجور بأسره بالأسعار، بحيث يتحرك كل ثلاثة أشهر على أساس سلة استهلاك شاملة تضمن حياة كريمة للعائلة السورية.

ثالثاً: عمليات زيادة الأجور يجب أن تتم من مصادر حقيقية، وليس من مصادر تضخمية «طباعة عملة». والمصادر الحقيقية نوعان: الأرباح المشروعة منها وغير المشروعة، وزيادة الإنتاج وتطويره.

رابعاً: هذه العمليات كلها تحتاج بالضرورة إلى إصلاح نقدي يتم في وقته المناسب وبطريقة مدروسة تصب في مصلحة عموم السوريين.

رغم كل الدمار الذي حاق بالبلاد والعباد، ورغم كل الآلام التي مرت، إلا أنّ المستقبل ما يزال واعداً بالخير للبلاد وأهلها، في ظل عالم جديد يسوده التكافؤ، ويتراجع فيه بشكل متعاظم الأعداء التاريخيون ليس للشعب السوري فحسب، بل ولكل شعوب العالم: الأمريكان والصهاينة.

ولكن الوصول إلى هذا المستقبل المنشود «الذي بدأ بالتحول واقعاً معاشاً بالنسبة لشعوب أخرى تمكنت من الانخراط في العالم الجديد»، لن يكون ممكناً بالنسبة لسورية دون وحدتها، ووحدة شعبها، ودون توفر الإرادة السياسية لهذا التحول الكبير... تكوين هذه الإرادة وهذه الظروف، يمر عبر طريق واحد، هو التطبيق الكامل للقرار 2254 بما في ذلك مرحلة انتقالية تنقل سورية من حال الدمار والتغلغل والتخريب الغربي فيها، إلى حال الاستقرار السياسي والسيادة القانونية والشعبية على كامل الأرض والمقدرات...

شؤون عربية ودولية



في «الكيان»... تعديلات القضاء مجمدة والأزمة قائمة

17

شؤون محلية



محصول التبغ نحو الإجهاز عليه رسمياً!

09

شؤون عربية ودولية



«العدالة الاجتماعية».. «شبح السالينية»

06

شؤون عمالية



الفساد وآثاره

02

الفساد وآثاره



يعود سبب انتشار الفساد إلى ضعف في المجتمع، كذلك نتيجة لعدة أسباب مترابطة ومتشابكة هي اجتماعية واقتصادية وسياسية حيث تؤثر العوامل الثلاثة بشكل إيجابي أو سلبي تجاه الفساد، ففقدان العدالة في المجتمع وتحويله إلى مجتمع امتيازات بدلاً من مجتمع قانون يؤدي إلى انتشار التملق والتفاد وظهور الشخصية الزبقية التي ليس لها من مصلحة سوى مصلحتها الشخصية، وهذا يؤدي إلى وجود خلل في بناء المجتمع ووظائفه، ويتجلى البعد الاجتماعي للفساد من خلال الأخذ والعطاء، القائمين على أساس ضياع الثقة الاجتماعية، ويصبح الفساد منتجاً لقيم هدامة تؤدي إلى أخفاق عملية التنمية، بحيث يصبح ممارسو الفساد قوة مضادة لمسيرة المجتمع ومدمرين له.

■ ادیب خالد

أسباب انتشار الفساد

أما على مستوى الاقتصادي تتمثل أسباب الفساد في ميل ميزان توزيع الثروة نحو أصحاب الربح مع ما يمثله هذا من تراجع في مستوى الدخل وتردي القوة الشرائية وما يفرزه من شرائح اجتماعية طفيلية تتسبب في تكريس الثروة بيد القلة وتوليد البؤس لدى الكثرة. الفساد يتأثر عكساً بمستوى الحريات أما من الناحية السياسية فإنه مما لا شك فيه أن الفساد يتأثر بمستوى الديمقراطية والحريات ومدى قوة وقدرة السلطة التشريعية المنتخبة ديمقراطياً على مراقبة السلطة التنفيذية، ومدى وجود سلطة تنفيذية تتمتع بالجدارة والإمكانية والولاء للمصلحة العامة، مع وجود سلطة قضائية مستقلة عن النظام السياسي مطلقة الصلاحيات في تطبيق القانون، كما مدى قدرة السلطة الرابعة على ممارسة الرقابة والمساءلة الشعبية على أعمال الحكومة والسلطة التشريعية وتكشف حالات الفساد بصورة موضوعية.

نتائج الفساد:

من الناحية الاجتماعية يؤدي الفساد

إلى آثار سيكولوجية مدمرة للمجتمع ويضعف الشعور بالموطنة وتهتز ثقة الناس بالدولة ومؤسساتها وينقسم الناس إلى أقوياء وضعفاء بينهم مسافات اجتماعية شاسعة، لأن الفساد يزيد من سلطة الأثرياء ويوسع الفجوة بين الطبقات ويغدو الفساد مرضاً عضالاً يهلك المجتمع ويدمر قواه المنتجة ويعرقل دور الدولة في إعادة توزيع الدخل، لأن الفساد يؤثر في العدالة التوزيعية مما يؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة. ومن آثار الفساد على المستوى الاقتصادي فإنه يتجلى ذلك في تراجع معدلات النمو والإيرادات الحكومية نتيجة لفقد موارد هائلة مما يؤدي إلى تقليل الإنفاق على التنمية وبالتالي إلى إعاقة خطط التنمية وإفشالها، وأيضاً ينتج نتيجة لفساد جهاز الدولة وارتباط بعض المسؤولين بقضايا الفساد والافساد إلى حرمان خزينة الدولة من الكثير من الإيرادات على سبيل المثال لا الحصر «التهرب الضريبي والجمركي».

لا تنمية مع الفساد

أما على مستوى النمو الاقتصادي فيلاحظ أثر الفساد بشكل واضح

حيث يضعف الفساد النمو الاقتصادي ويخفض حوافز الاستثمار كما أنه يؤدي إلى زيادة التكاليف على الاقتصاد الوطني لأن الرشاوى والتكاليف غير المنظورة للصفقات التي يبرمها المستثمر تضاف إلى التكلفة الكلية للمشروع ويتحملها الاقتصاد الوطني في النهاية كما أن الفساد يتلاعب بمواصفات المشروع قيد التنفيذ، وتلجأ قوى الفساد عادة إلى جلب الاستثمارات الأجنبية الملوثة التي تسعى إلى تحقيق الربح السريع وتحويله إلى الخارج وحرمان الدولة من العملات الصعبة، عدا على تركيز الإنفاق الحكومي على المشاريع التي يسهل الحصول من خلالها على رشاوى كبيرة مع الاحتفاظ بسريتها. من دون مكافحة جديّة للفساد تبدأ من الفساد الكبير الذي يحمي ويغذي الفساد الصغير ويعمل على إفساد المجتمع بأكمله لا يمكن الحديث عن إعادة إعمار ولا تنمية ولا استثمار. ومكافحة الفساد تتطلب أشراك المجتمع بأكمله فيها لأن الفساد يتسم بعدم العشوائية إذ يتمتع بطبيعة محكمة وله شبكة مترابطة سرّية متغلغلة في مختلف المجالات.

مكافحة الفساد تتطلب أشراك المجتمع بأكمله فيها لأن الفساد يتسم بعدم العشوائية إذ يتمتع بطبيعة محكمة وله شبكة مترابطة سرّية متغلغلة في مختلف المجالات

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



الحركة النقابية والمتغيرات الجارية

كثيراً ما يجري تداول مصطلح «الفضاء السياسي الجديد والفضاء السياسي القديم» في معرض النقاش الذي يدور بين الأفراد، والقوى، والجماعات السياسية، دلالة على التحولات السياسية الجارية في العالم والبلاد التي يُعبّر عنها بالحراك السياسي للقوى السياسية، والمجتمعية الناشئة والقديمة، وهذا يعني انتقال هذا النشاط إلى قطاعات واسعة من الشعب السوري، كانت مغيبة عن العمل السياسي الحقيقي بفعل انخفاض مستوى الحريات العامة في التعبير والتنظيم، والتحولات هذه ستعكس نفسها بالضرورة على مجمل الشعب السوري برمته، كان «معارضاً أم موالياً»، أفراداً أم قوى سياسية، والحركة النقابية السورية جزء من هذا الواقع أصابها نصيب مما يجري، وهذا ما يتوضح من خلال الحوارات، والنقاشات، التي تتمحور حول موقع الحركة النقابية، ودورها القادم ومهامها في الصراع السياسي، وحول مستقبل سورية، وكيف ستكون عليه، حيث سيكون له بالضرورة مضمونه الطبقي، وهنا بيت القصيد، أي إعادة ترتيب البيت النقابي والعمالي بما ينسجم مع ضراوة المعركة الطبقيّة السياسية التي ستفرض، خاصة أن القوى الليبرالية، وقوى الفساد الكبير قد أسست لهذه المعركة منذ زمن، مما سبب اختلالاً في موازين القوى لمصلحة قوى رأس المال المتحالفة مع قوى الفساد الكبير داخل وخارج جهاز الدولة مكّنها من فرض برنامجها السياسي الاقتصادي، وكان جزءاً مهماً من برنامجها منع الطبقات الشعبية، ومنها الطبقة العاملة السورية، من امتلاك أدواتها الضرورية في الدفاع عن مصالحها وحقوقها، المصادرة بفعل القوانين والتشريعات المعبرة عن مصلحة الطبقة المهيمنة اقتصادياً وسياسياً، بمعزل عن الفئات التي كان يقدم تحت مسميات، وعناوين مختلفة «زيادة الأجور = الدعم لمستحقه»، حتى هذا الفئات كان يعاد تدويره مرة أخرى من جيوب الفقراء ليعمق أكثر فأكثر الأزمات الاجتماعية من بطالة وفقر وحرمان عكستها الإحصائيات والدراسات الاقتصادية المختلفة، وكذلك أزمات الفقر العشوائيات المحيطة بالمدن، ومراكزها.

إن التراكم الكمي في الأزمات الاجتماعية والسياسية سيؤدي إلى تحول نوعي في النشاط والعمل السياسي عند أغلبية المتضررين من الأزمة، إذا ما ترافق مع وجود قوى سياسية جذرية حاملة لبرنامج التغيير السلمي المعبر عن مصلحة الأغلبية التي دفعت فاتورة الأزمة الوطنية، ونعتقد جازمين أن الطبقة العاملة السورية أكثر المتضررين من الأزمة وما قبل الأزمة. في العقود الأخيرة تبدلت اللوحة السياسية، وتبدل معها واقع الحركة النقابية والعمالية بالرغم من الذي جرى من التغيرات الحاصلة على واقع الطبقة العاملة التي زاد عددها، وتوسعت وتنوعت الصناعات والتكنولوجيا والمدن الصناعية، ولكن لم تكن هناك تبدلات نوعية في العلاقة الكفاحية معها لأسباب عدة لعبت دوراً مهماً في انكفاء الطبقة العاملة، وابتعادها عن الانخراط في العمل السياسي والأحزاب السياسية، وأيضاً العمل النقابي، وإن كانت شكلاً منخرطة في النقابات، وهذا لا يغير من واقع الحال شيئاً، لأن الجوهر في العمل السياسي، والنقابي، وجود مستوى من الحريات العامة، والاستقلالية في القرار تمكن القوى المختلفة من لعب الدور المطلوب منها، والانخراط في الدفاع عن حقوق مختلف الطبقات المظلومة بفعل قوانين السوق وقوى السوق التي تتطلب لمواجهتها برنامجاً سياسياً اقتصادياً اجتماعياً تقبل به الطبقة العاملة، وتقتنع بحامله قولاً وفعلًا.

العدالة الاجتماعية والعدل في قوانين العمل

إن هذان التعبيران هما لمفهومين مختلفين في اللغة والقانون، إذ يبدوان انهما متشابهان في الشكل. غير أنهم يختلفان في المضمون والتطبيق.

■ نبيك عكام

العدل: هو تطبيق القانون على الجميع سواء أفراداً أو مؤسسات بالتساوي دون أية استثناءات أو محسوبيات، سلطوية كانت أو غير ذلك. فقد أكد ذلك الدستور في المادة الخمسين منه «سيادة القانون أساس الحكم في الدولة». أما العدالة الاجتماعية هي أن يحقق تطبيق هذا القانون الإنصاف، وأن يأخذ كل صاحب حق حقه دون زيادة أو نقصان وقد عبر الدستور عن هذا المبدأ وأكد عليه في أكثر من مادة منه، ففي المادة السابعة منه كانت جزءاً من أجزاء القسم، وكذلك في الفقرة الثانية من المادة الثالثة عشرة المتعلقة بأسس الاقتصاد الوطني، وأيضاً المادة الثامنة عشرة التي اعتبرت أساس النظام الضريبي العدالة الاجتماعية، هذا إضافة إلى المادة التاسعة عشرة التي أكدت على أن المجتمع في البلاد يقوم على أساس العدالة الاجتماعية. لذلك لا بد من أن تكون القوانين منسجمة انسجاماً تاماً مع الدستور ومحقة لجوهره كي لا تفقد شرعيتها الدستورية. فهل يمكن ألا يحقق تطبيق القانون بالتساوي على الجميع العدالة؟ وبالتالي يمكن أن يكون ذلك من خلال أن هذه القوانين قد مضى على صدورهما زمن لم يعد بالقليل، ولم يعد تطبيقها

إن التنظيم النقابي يهدف أول ما يهدف إلى خير من يمثلهم وتأمين حمايتهم من خلال الدستور والقوانين النافذة والتي يعبر عنها من خلال تطبيق العدل والعدالة الاجتماعية



هذه القوانين. وخاصة فيما يتعلق بالعلاقات العمالية، ويجب أن يكون قانون العمل يتضمن قواعد وأسساً قانونية أمره وملزمة لأصحاب العمل لضمان حقوق العمال كافة. إن التنظيم النقابي يهدف أول ما يهدف إلى خير من يمثلهم، وتأمين حمايتهم، ولهذه الحماية مظاهر مختلفة وأنماط متنوعة، وإذا كانت حماية حياة العامل وسلامته وضمان حقوقه كافة هي في طبيعة المهام التي ينبغي على النقابات صياغتها، من خلال الدستور والقوانين النافذة، والتي يعبر عنها من خلال تطبيق العدل والعدالة الاجتماعية.

فعلى سبيل المثال كرست قوانين العمل مبدأ حقوقياً يعتمد على صيغة العقد شريعة المتعاقدين بين أطراف العقد حيث هنا تم استعمال هذا المبدأ كسلاح مسلط على العمال والقواعد الناظمة لعلاقات العمل، والتي يجب أن تحقق العدالة. فهل العامل صاحب إرادة حرة وكاملة غير منقوصة في ظل ارتفاع نسبة البطالة وانخفاض مستوى الأجور وارتفاع مستوى المعيشة والغلاء الفاحش، حيث أصبحت معظم مواد هذه القوانين عبارة عن عقود إذعان تفرض على العامل بسبب هذا الغلاء المستشري والفقر. لذلك لا مناص من تعديل

الحياة العملية وتلبي حقوق ومطالب العمال العادلة، هذه الطبقة التي تعتبر الأساس المادي لهذا التشريع، وتكون أكثر انسجاماً مع القانون الاجتماعي الذي يتطلب حماية العمال وحماية مصالحهم كافة، فالأهمية التي تكتسبها قوانين العمل تعود إلى المكانة التي تحتلها بين الفروع القانونية الأخرى. فقانون العمل يشكل مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقات الفردية والجماعية بين العمال وأصحاب العمل، من خلال عقد العمل الفردي أو الجماعي، وكذلك بما ينسجم مع اتفاقيات العمل الدولية والعربية التي وقعت عليها سورية.

يحق العدالة وهي الغاية الأساسية منها. أو تكون قد أعدت على مقاس شريحة معينة من المجتمع ليحقق مصالحها المختلفة بغض النظر عن حقوق الفئات الأخرى في المجتمع، مما يؤدي إلى ضياع حقوقها تحت ذريعة تطبيق العدل في القانون. وهاتان الحالتان تنطبقان على معظم القوانين الناظمة لعلاقات العمل بين العمال وأصحاب العمل سواء قطاع دولة أو القطاع الخاص، حيث ثبت من خلال مجريات تطبيقها أنها بحاجة إلى تعديل الكثير من موادها، لا بل للتغيير الجذري لكل موادها الأساسية، حتى تتلاءم مع متطلبات

الطبقة العاملة



نيويورك عمال دار التمريض يصوتون لإضراب لمدة أسبوع

صوت أكثر من ألف عامل من عمال دار التمريض يعملون في أربع دور رعاية ريفية في غرب نيويورك في مركز سالامانكا لإعادة التأهيل والتمريض، ومركز إيدن لإعادة التأهيل والتمريض، ومركز هوتون لإعادة التأهيل والتمريض، ومركز دونكيرك لإعادة التأهيل والتمريض، بأغلبية ساحقة وصلت إلى نسبة 97% حيث صوت ما يقارب عن 1200 عامل للدخول في إضراب عن العمل لمدة 10 أيام خلال شهر نيسان إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق قريب خلال المفاوضات الجماعية الجارية. يطالب العمال باتفاق يتضمن حقوقهم في أجور مجزية وحمايتهم من التسريح التعسفي، وتغطية تأمين صحي أفضل.



إنجلترا عمال النظافة وعمال الصيانة في هارلو للإضراب مرة أخرى

أعلن اتحاد العمال في هارلو عن ستة أيام إضراب في شهر نيسان للعاملين. وقد دعت النقابات إلى دفع مبلغ 3000 جنيه إسترليني لتكلفة المعيشة وإعادة النظر بمستوى الأجور بحيث ترتقي إلى مستوى الوضع المعيشي، من المقرر أن يقوم عمال تنظيف الشوارع وعمال صيانة المساكن الاجتماعية في إسيكس بمزيد من الإضراب الشهر المقبل. واتهم الأمين العام للنقابة المجلس المحلي باستخدام العنف كغطاء لإبقاء هؤلاء العمال على أجور وشروط وأحكام من الدرجة الثانية. وهذا أمر غير مقبول على الإطلاق. وقالت النقابة إنه قد يكون هناك المزيد من الإضرابات إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق.



سريلانكا عمال شركة البترول الحكومية ينظمون إضراباً ضد الخصخصة

بدأ عمال النقابات العمالية لشركة سيلان بترول يوم الاثنين، 27 آذار إضراباً عن الطعام ضد قرار الحكومة السريلانكية بخصخصة الشركة المملوكة للدولة. الذي أطلق عليه العمال النقابيون اسم «ساتياغراها». أمام مقر شركة سيلان بترول يوم كوربوريشن في كولاناوا. وقال رئيس نقابة هذه المحاولات لخصخصة شركة سيلان بترول يوم هي عمل خياني. وأضاف أنه على الرغم من تحقيق أرباح بالمليارات، يتم تسليم الشركات التي تديرها الدولة إلى الشركات متعددة الجنسيات. يعد برنامج الحكومة للتخلي عن الاستثمارات من الشركات التي تديرها الدولة مثل شركة البترول السريلانكية ومجلس الكهرباء السريلاني جزءاً من شروط صندوق النقد الدولي.



ألمانيا إضراب واسع لعمال النقل الجوي وسكك الحديد

دعت نقابات عمال السكك الحديدية والنقل يوم الاثنين 27 من الشهر الجاري إلى إضراب عام عن العمل لعمال سكك الحديد وعمال المطارات وقطاعات أخرى للنقل في ألمانيا من أجل زيادة الرواتب نتيجة التضخم في البلاد. وشارك أكثر من 30 ألف عامل في 350 موقعا في قطاع السكك الحديدية في الإضراب الذي بدأ صباح الاثنين. وقال أحد مفاوضي الاتحاد مع الحكومة، إن هناك رغبة كبيرة لدى العمال في المشاركة في الإضراب، وخاصة أن المفاوضات لم تحرز أي تقدم. وأشار إلى أن الوضع المعاشي سيء لأغلب العمال، منتقداً تجاهل الحكومة مطالبهم. حيث ارتفعت الأسعار في ألمانيا بشكل كبير منذ أكثر من سنة مع تضخم بلغ ما يقارب 9%.

الفتات المقدم للعمال لن يغير أوضاعهم



في بعض معامل القطاع الخاص، حيث يكون العمال بالمئات، ويعملون ثلاث ورديات، وإنتاج المعمل رائج ومسوق بالرغم من الوضع المزري للصناعة عموماً، في قطاع الدولة أو في القطاع الخاص، لأسباب كثيرة، مما يعكس هذا الحال نفسه على أوضاع العمال في أجورهم، وبالتالي، مستوى معيشتهم فيصبح عدم الرضا هو السائد عند العمال على ما هم به من سوء في أحوالهم، وعدم الرضا الذي يكون همساً في البداية، ويصبح علناً لاحقاً، ولكي لا يتحول إلى فعل ظاهر كإعلان احتجاج في المكان، أو توقف عن العمل، أو إضراب لوقت محدد، هذا الوضع يستشعر به رب العمل عبر قرون استشعاره المنتشرة على خطوط الإنتاج، ويحاول امتصاصه بأشكال مختلفة.

■ محرر الشؤون العمالية

ما يقدمه هو جزء يسير مما ينتجه العمال، حيث يعمل قانون القيمة الزائدة عملاً جباراً من خلال تكثيف العمل، أو إطالته أو التطوير في أدوات الإنتاج، وأن ما يأخذه العامل أجراً وما يأخذه من هبات مأجور عليها رب العمل، هي مما ينتجه العامل في الساعات الأولى من عمله، وما تبقى فهي لرب العمل. النتائج المستخلصة من هذه الوقائع، أن رب العمل يستحوذ على الربح الذي يريده من عمل العمال، ويقدم لهم رشاًوى ليضمن عدم تحركهم دفاعاً عن مصالحهم وحقوقهم، وأيضاً بهذا الفعل الذي يقوم به رب العمل يبقى وعي العمال لمصالحهم- إن تمكن بالاستمرار من تقديم الرشاًوى- مغيباً ومروهاً بتحركاتهم وبما يقدمه لهم، وهناك تجارب عمالية يمكن الرجوع إليها، حدثت في المراكز الإمبريالية والأطراف، حيث ساد الرفاه الاجتماعي، وقدمت للحركة العمالية والحركة النقابية الرشاًوى المادية والمعنوية، ولم يستمر هذا الأمر مع تسيّد الليبرالية الاقتصادية في منتصف السبعينات، حيث بدأ الهجوم على مكاسب العمال وحقوقهم، واليوم مع اشتداد الأزمات، أصبح وضع العمال في أسوأ حالاته، ومستوى معيشتهم في الحضيض، حيث تشهد المراكز والأطراف الرأسمالية تحركات عمالية واسعة، ويعيد العمال تنظيم أنفسهم بنقابات جديدة، من حيث التكون والقدرة على المواجهة مع أعدائهم الطبقيين، متخطين

غالباً ما يلجأ أصحاب المعامل وأرباب العمل إلى طرق مختلفة يلتفون بها على مطالب العمال في تحسين وضعهم المعيشي، أي زيادة أجورهم، ومن هذه الإجراءات، أولها: دفع نسبة من الأجر المقطوع تعويضاً عن غلاء المعيشة، ودفع نسبة أخرى كمكافآت، ليبقى الأجر المقطوع ثابتاً، ولا تدخل تلك التعويضات في حساب الراتب التأميني، لأن ذلك سيكلفه مبالغ كبيرة تدفع في حساب العامل، وتحسب له عند الاستقالة أو الخروج على المعاش، هذا جانب، والجانب الآخر من الموضوع، والمرتببط بالهبات العينية بالمناسبات الدينية كشهر رمضان أو الأعياد وهذا يحمل في طياته مخاطر على العمال من حيث وعي مصدر استغلالهم وكيف يتم ذلك. يقوم رب العمل بتوزيع بعض الهبات التموينية، وكذلك يوزع على العمال بعض قطع اللحم وغيرها، وهذا التوزيع كما ذكرنا أعلاه يأتي بسباق أن صاحب العمل قلبه لله وقلبه على الفقراء العمال المساكين، وهو يستفيد إلى أقصى حد من أوضاعهم السائدة التي لا تسر عدواً ولا صديقاً، وهو يستفيد إلى حد كبير من إيمانهم بأن ما يقدمه من أشياء تكون من فعل الخير التي ستكتب في صحيفة أعماله، ولا يعلمون قضية أساسية، وهي: أن صاحب العمل لا يقبل بالانتقاص من أرباحه، وبالتالي

مصالحها في أوضاعها الجديدة، حيث النقابات غائبة عن الفعل الحقيقي في الدفاع عن مصالحهم. خامساً: في غياب النقابات ودورها في تنظيم العمال، تحرك العمال في بعض المعامل منفردين، واستطاعوا في بعضها تحقيق القليل من مطالبهم، لهذا اضطر أصحاب المعامل المجاورين من تقديم بعض الفتات لعمالهم درءاً لخطر العدوى من العمال المتحركين. إن تطور الأوضاع المعيشية للعمال، وغياب حقوقهم وغياب تنظيمهم النقابي سيدفعهم نحو التحرك، وهذا قانون الصراع بين الناهيين والمنهيين، وعندها لن يفيد الفتات المقدم.

النقابات الصفراء السابقة، ومتجاوزين تجاربها وسلوكها السابق المهادن لقوى رأس المال. إن الطبقة العاملة في سورية تتعرض لضغوط كبيرة في أكثر من جانب: أولاً: الكوارث التي لحقت بها جراء الأزمة بالتهجير، ليس من مكان السكن فحسب، بل من مكان العمل. ثانياً: البحث عن سكن وعمل في الوقت نفسه، وهذا رتب أعباءً كبيرة لا طاقة للعمال على تحملها. ثالثاً: ضغط الأجور من حيث ضعفها وعدم قدرتها على تلبية الضروريات من سكن ومعيشة. رابعاً: فقدان الطبقة العاملة لتنظيم يرعى

يلزمنا موظفون أو موظفات...

تكثر إعلانات التوظيف في مثل هذه الأوقات من كل عام، وخاصة في المطاعم أو محلات الألبسة وذلك بسبب ارتفاع الطلب على مثل هذه القطاعات مع بدء شهر رمضان وإقتراب عيد الفطر. إلا أن عمليات التوظيف هذه تنصف بالانتهازية واستغلال الموظفين، ومعبأها الأول والأخير زيادة أرباح أصحاب العمل وانخفاض تكاليفهم.

■ مراسل قاسيون

ما يشوّه إجراءات التوظيف من هذا النوع هو عدم شفافيته ووضوحها، وعدم تبعيتها لقوانين العمل النازمة والالتفاف حولها، فمثلاً يكون أحد محلات الألبسة بحاجة إلى قوة عمل إضافية في ذروة العمل يمثل هذه الأوقات، وبعد انتهاء الذروة يكون بغنى عن قوة العمل الإضافية ولا يحتاج إليها، ومن أجل أن يقوم بتأمينها بأقل تكلفة ممكنة يلجأ إلى عمليات توظيف مؤقتة من هذا النوع، وفي معظم الحالات تكون هذه التوظيفات غير واضحة الشروط من قبل صاحب العمل، سعياً منه إلى الحصول على عمال إضافيين ولفترة محدودة



أن الحد الوسطي للمعيشة لأسرة تتألف من خمسة أفراد بات يتجاوز حاجز ال 5,000,000 ليرة شهرياً، كل هذه العوامل وغيرها تجبر العاملين على القبول بمثل هذه الوظائف من أجل تخفيف أعبائهم المعيشية والبقاء على قيد الحياة أطول فترة ممكنة. مع استمرار انعدام دور الدولة الوظيفي وعدم تدخلها وتنظيمها لسوق العمل، ما يسمح لأصحاب النفوذ وأصحاب المال برفع معدلات استغلال أبناء الطبقة العاملة بأكثر الطرق اللا إنسانية.

الجشعة بأكثر الطرق انتهازية واستغلالاً لأبناء الطبقة العاملة الفقراء والمعدمين. الغريب في الأمر أن هذه الإجراءات ليس لها أي رادع ولا تخضع لأية رقابة حكومية أو قانونية، على الرغم من انتشارها بكثافة في مجمل المناطق والمدن، إضافة إلى ذلك فإن ارتفاع عدد المهمشين وارتفاع معدل البطالة إلى أقصى حد ممكن لم تشهده البلاد يتجاوز ال 50%، وبالتزامن مع ارتفاع تكاليف المعيشة إلى حدود لا يمكن تقبلها والتعايش معها، علماً

من أجل تغطية النقص الحاصل بالعمالة بأقل التكاليف. وذلك من أجل الالتفاف على الطرق القانونية والطبيعية لمثل هذه الحالات، فبيل أن يفتح ورديات إضافية لعماله، ومن أجل ألا يخضع لقوانين العمل وإجراءاته من تسجيل العقود بالتأمينات الاجتماعية، أو الارتباط بعقود عمل طويلة المدة، يقوم بنشر إعلانات توظيف بأعلى كثافة من أجل تأمين هذا العامل أو ذاك. وبعد انتهاء فترة الذروة يقوم بفصله من العمل وبهذه الحالة يصل إلى أهدافه

كارا- مورزا: كيف نستفيد من تجربة «المرور الناعم» الإسبانية؟ (2/2)



من بين الشركات الصغيرة، كانت هناك أيضاً مؤسسات علمية. تركزت صناعة الإلكترونيات في مدريد. تم تنفيذ 90% من الأعمال في المؤسسات الصغيرة، و10% في المصانع الرئيسية. كذلك كان الأمر مع معظم الصناعات الأخرى. وكانت تكلفة توفير وظيفة واحدة في مثل هذه الشركات أقل بعشر مرات من تكلفة توفيرها في مصنع كبير. الآن، بالطبع، تم تحديث هذا النظام بأكمله هناك، أصبح أطفال أصدقائي أصحابها، وكلهم حاصلون على تعليم عال.

■ سيرجي كارا مورزا
ترجمة قاسيون

الميزة الأكثر أهمية للمؤسسات الصغيرة، هي قدرتها على استيعاب وتحرير كمية كبيرة من العمالة: يمكن لشركة تضم 5 موظفين بسهولة زيادة عدد الموظفين إلى 20 شخصاً، وتقليله بسهولة مرة أخرى. في وضع مستقر في الغرب، تخلق الشركات الصغيرة 90-95% من الوظائف الجديدة. في حالة التقلبات الحادة في سوق العمل «على سبيل المثال: تصفية مصنع كبير»، تعمل المشاريع الصغيرة بمثابة «إسفنج». يمتص العمالة الزائدة، ويخفف الاضطرابات الاجتماعية. يُعتقد أنه لا يمكن لأي مجتمع ديمقراطي أن يتحمل معدل بطالة يبلغ 10% من السكان النشطين. وبلغ معدل البطالة في إسبانيا 17% لكن اقتصادها ونظامها الاجتماعي مستقران، لأن معظم العاطلين في الواقع يعملون في مؤسسات صغيرة «وإن كان ذلك من خلال عقود «الظل»». أي إن هذه المؤسسات لعبت دور الية رئيسية لتقليص البطالة الجماعية.

في شركة صغيرة، يكون صاحب المشروع على اتصال شخصي دائم وثيق مع الموظفين، بحيث يتم تحديد علاقاتهم إلى حد كبير، من خلال المعايير الثقافية السائدة في بلد معين، وحتى في منطقة معينة. على سبيل المثال:

تختلف علاقات السلطة والسيطرة والعقوبات في الشركات الصغيرة في إقليم الباسك، أو جنوب إسبانيا اختلافاً كبيراً. تصبح العلاقات الاجتماعية داخل مشروع صغير أكثر تعقيداً، بسبب حقيقة أن جزءاً كبيراً من الموظفين مرتبطون برائد الأعمال من خلال علاقات القرابة، أو الملكية، أو الصداقة الشخصية. إن دور هذه العوامل كبير لدرجة أنه لا يمكن بأية حال من الأحوال اختزال علاقات الإنتاج في بيع وشراء العمالة، بحيث لا يكون نموذج الاقتصاد السياسي مناسباً تماماً لمشروع صغير كهيكل اقتصادي.

فيما يتعلق بالعلاقات الصناعية داخل مؤسسة صغيرة بين أصحابها وموظفيها، في معظم الأعمال المنشورة وفي المحادثات الخاصة، يلاحظ التأثير الكبير للبنية غير الرسمية على هذه العلاقات. إن الهيكل الهرمي لمشروع كبير يكاد يزيل الطابع الشخصي تماماً عن العلاقات بين الموظف والمالك، بحيث تتم «تنقية» هذه العلاقات، بحيث تصبح علاقات سوق بحتة، علاقات شراء وبيع لقوة العمل. تحدد هذه السمات إلى حد كبير المشاركة الضئيلة للغاية للعمال في المؤسسات الصغيرة في النقابات العمالية، وانخفاض مستوى حدة النزاعات العمالية، والاستخدام الواسع النطاق لعلاقات عمل «الظل» «العمل بدون عقد». ليس من غير المألوف أن تعمل



سمح إنشاء
نظام واسع
للمؤسسات
الصغيرة لإسبانيا
بالتغلب بسرعة
على أزمة
هيكلية حادة
والانتقال إلى
التطور السريع
والازدهار

المؤسسة لفترة طويلة مع خسارة، والتي يغطيها صاحب المشروع على حساب الدخل الشخصي الثانوي، ولكن لا يتم طرد الموظفين. على العكس من ذلك، يوافق الموظفون غالباً على العمل لفترة طويلة جداً، ويعانون من عدم الدفع، أو عدم اكتمال دفع الرواتب، وعدم ترك العمل وعدم الدخول في نزاع عمالي.

سمح إنشاء نظام واسع للمؤسسات الصغيرة لإسبانيا بالتغلب بسرعة على أزمة هيكلية حادة والانتقال إلى التطور السريع والازدهار. وهكذا، أزيلت التناقضات الاجتماعية الحادة الناشئة عن رفض السياسة الأبوية للدولة، وتحويل الصناعة الثقيلة. بدون استثمارات رأسمالية كبيرة، حالت الشركات الصغيرة دون إفقار وتهميش جماهير كبيرة من الناس.

ماذا يمكنني أن أقول؟ لقد تم إنجاز عمل عظيم، في غضون عشر سنوات اقتحمت إسبانيا صفوف البلدان المتقدمة للغاية، كانت تتغير أمام أعيننا. مع فرحة عمل الناس، كم كان ممعاً أن تكون في هذه الفرق الودية. من بين أصحاب الشركات كان هناك العديد من الشيوعيين. لم تتدخل قناعاتهم في القضية على الإطلاق، لأنهم كانوا رواد أعمال وليسوا رأسماليين. لم يتسبب وضعهم في أية عداوة طبقية، فقد تم احترامهم لمهاراتهم وعملهم، ولم يسحبوا الأموال من المؤسسة. كان ربحهم الشخصي المعتاد معادلاً في حجمه «الراتب الثاني».

وكيف كانوا يحملون بنقل هذه التجربة إلينا في روسيا، وكم كانت هناك مقترحات. لقد كانوا على استعداد لاستثمار الأموال في مشاريع مماثلة في بلدنا، وليس

لتصدير الأرباح على الإطلاق، لإعادة استثمارها- امتناناً لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لحقيقة أننا قمنا بإيواء أطفال الجمهوريين. لقد اكتشفت كيف ستسير هذه الأعمال مع موظفينا، وجربتها على أصدقائي المهندسين والعلماء والعاملين- كان من الممكن أن يكون الأمر رائعاً...

الآن سيكون الفيتناميون والصينيون، الذين يتذكر بعضهم مساعتنا، أكثر اهتماماً بمهمة نقل تجربتهم إلينا. لكن يمكننا البناء على العناصر الفردية للطرق الموضحة هنا، مع

التعلم من التجارب التي عملوا فيها بنجاح. هذا هو البديل لمشروع محافظ لإعادة الاقتصاد، دون رفض ثوري لتلك المؤسسات والأشكال التي تشكلت بعد عام 1991 وأظهرت قابليتها للاستمرار. ننطلق من افتراض أنه في روسيا من الممكن تجميع بعض الهياكل الاقتصادية الجديدة و«القديمة المتجددة»، وتفاعلها على أساس التعايش وليس التطفل. جمعت اتفاقيات مونكلوا بين المكونات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية، وكان لها تأثير ملحوظ على تنمية البلاد.

الآن في روسيا، خلال الاشتباك المتصاعد مع الغرب، تحتاج البلاد بشكل خاص إلى الوحدة. لتحقيق ذلك، سيكون من المهم لو تُنجز خطوة ملحوظة تشبه إلى حد ما توقيع موافيق Moncloa في إسبانيا. يوجد الآن في مجلس الدوما صراع برلماني عادي عن طريق التسويات غير المرئية للناس العاديين من أجل الترويج لمشروعات قوانين مختلفة. يمكن توضيح بعض هذه التنازلات وإدراجها في الاتفاقية الرسمية بين أحزاب مجلس الدوما في روسيا.

«العدالة الاجتماعية».. «شبح الستالينية»



التحولات العاصفة تتوالى وتكثف في كل أرجاء العالم على وقع الصراع المتفاقم بين القوى الصاعدة، وقوى الغرب المترجعة في شتى المجالات. بالتوازي، فإن التناقضات الداخلية في كل مجتمع وفي كل دولة على حدة، هي الأخرى ترتفع وتعمق. روسيا ليست استثناء؛ بل إن حجم وعمق التناقض الداخلي فيها يتناسب مع حدة المعركة التي تخوضها خارجياً.

بورتكا على روسيا 24

فلاديمير بورتكا، مخرج سينمائي روسي معروف، والمقتطفات التالية التي ننشرها نصاً، هي بالأساس تعليق تلفزيوني قدمه بورتكا على القناة الروسية الرسمية روسيا 24 قبل أيام «سيتم نشر الفيديو مترجماً إلى العربية على موقع قاسيون الإلكتروني ومعرفاتها على منصات التواصل الاجتماعي».

العدالة الاجتماعية!

خلال عام من العملية العسكرية الخاصة القائمة الآن، أو بشكل أبسط بداية الحرب الوطنية العظمى الثالثة، يبرز لدينا السؤال التالي: لماذا يقف الأوكرانيون، الذين عشنا معهم على مدى مئات السنين في دولة واحدة فعلياً.. لماذا يعارضوننا بهذا العناد؟ بالطبع في مدة عشرين عاماً، بشكل محموم ويمكن حتى القول بنجاح عملوا على تحويلهم إلى زومبي «غسلوا أدمغتهم» إن الأوصياء الغربيين كانوا يعملون، ربما يصلون لمستوى العمل الأمريكي، نعم لكن، لماذا، أولئك الذين كنا نعتبرهم إخوتنا، والذين يرتبط الكثير منا معهم بروابط الدم تبثوا بسهولة هذه الروسافوبيا «رهاب الروس» بل أكثر من ذلك، نفذوا في الواقع إبادة بحق سكان الدونباس الناطقين بالروسية. ما هي الفكرة التي وقعت في قلب الأوكراني العادي وأصبحت قريحة لعقله؟ الجواب ظاهر بنفسه: إنها عقيدة التعصب القومي؛ إنها عقيدة من أكثر العقائد قوة. يمكن تلقّيها وتبنيها بسهولة كبيرة، هي ذاتها التي

ليس خافياً، أنّ عملية تدمير الاتحاد السوفييتي وما جرى بعدها من إذلال ممنهج لروسيا، ولكل شعوب الاتحاد السوفييتي السابق، لم يقف عند حد أو عند نوع بعينه، بل شمل الإذلال السياسي والثقافي والاقتصادي، بالتوازي مع التخريب الواسع النطاق بكل مجالات الحياة، وعلى رأسها الثقافة والإعلام اللذين سادت فيهما طوال سنوات طويلة النيوليبرالية بأفزع أشكالها وأكثرها إجراماً.

في سياق الصراع الجاري، فإنّ روسيا والشعب الروسي محكومون باستدارة جذرية في السياسات الداخلية وبجانبها الاقتصادي الاجتماعي والثقافي والسياسي. منذ بدأت معركة أوكرانيا، بدأت المؤشرات الأولية لهذه الاستدارة بالظهور تبعاً، مع أنها حتى اللحظة ما تزال متواضعة مقارنة بما تتطلبه الحياة. ربما بين المؤشرات المهمة على طبيعة المرحلة وطبيعة احتياجاتها، وما ينتجه ذلك في الوعي العام الروسي، المؤشر الخاص بشخصية ستالين وإرث هذه الشخصية وكيفية التعامل معه، على المستوى الشعبي والرسمي.

في المواد التالية، نعرض لمحات خاطفة من صورة واسعة تزداد عناصرها بشكل يومي في فضاء الثقافة والإعلام في روسيا؛ حيث يحضر ستالين ليس كرمز فقط، وإنما كبرنامج عمل لا بديل عن الاستناد إليه وتطويره بوصفه تمثيلاً لأعلى منصة معرفية وتطبيقية وصلتها الحركة الثورية في موجتها السابقة.

الحال، لكن هذا بالنسبة لنا رمز قوي من أجل القتال، أما بالنسبة للأوكراني فلا معنى له بل يتلاعب بشكل كامل مع الأكاذيب البانديرية «موسكاليكو ناديلياكو». [يسخر من التسمية التي أطلقها القوميون الأوكران على روسيا ماذا نستطيع أن نقدّم بالمقابل في مواجهة الخصم الواقف أمامنا؟ بالطبع هناك حب الوطن، لو أنّ الحرب كانت قائمة على أرضنا لكان هذا الدافع فعلاً بشكل قوي جداً، لكنها نحارب في بلد آخر، إنها أرضنا بلا جدال، لكنها رسمياً بلد آخر، يجب أن نستجمع الشجاعة ونقول: اسمعوا يا شباب هناك إيديولوجيتان إما القومية- لكن لدينا التتار والياكوتيين ورمضان قديروف أو- سابقاً لكنك قلت- الاشتراكية، أما الآن فسأقول إيديولوجية العدالة الاجتماعية. ما الذي وحدنا على مدى 80 عاماً؟ ما الذي أجبرنا معاً على مجابهة ما هو أفضح حتى من الحرب مع ألمانيا؟ إنها إيديولوجية العدالة، التي كانت المعبرة عن فكرة الاشتراكية. كانت الفكرة تبدو طوباوية لكن لا، ففيها لا يوجد أوكرانيون وروس؛ إنها فكرة توحد الشعوب، تركت داري وذهبت

في غضون 12 عاماً حوكت الألمان المثقفين والليبراليين إلى نازيين. ما الذي نتج عن هذا الأمر؟ الجميع يعرف. هنا لا بد من توضيح فارق مهم ما بين الشعور القومي. عندما نشعر أننا نحن «جيدون». وما بين التعصب القومي/ النازية. عندما نعتبر الآخرين سيئين. لكن الأول يمكن له بسهولة أن يتحول إلى الثاني؛ هذا ما حصل في أوكرانيا... حيث أصبحنا لا روساً بل «أوركي». أي عفاريت هكذا تعمل إيديولوجيا النازية. ما الذي يمكن له أن يواجه هذه الإيديولوجيا؟ وسؤال: «إلى أين» أكثر أهمية ما الذي يجب قوله لجندينا الذهاب إلى القتال؟ ما الذي نحمله معنا إلى أوكرانيا؟ الأمر الذي سيعتبر للأوكراني الذي يعادينا ثميناً وعادلاً، ليس لنا فقط.. بل وله أيضاً. نعم إنها أرضنا المشتركة، نعم إنّ هذه الفكرة صحيحة تماماً، وأنه من دون هذه الأرض سيكون صعباً علينا حماية أنفسنا من الأعداء الذين يأتون لغزونا بشكل متكرر منتظم تقريباً كل مئة عام. إنّ الأمر على هذا النحو إذا لم نتمكن من الصمود في هذه الحرب ولم ننتصر فيها، ينتظر روسيا السقوط والدمار، هذه هي

لماذا يقف

الأوكرانيون الذين

عشنا معهم

على مدى مئات

السنين في دولة

واحدة فعلياً لماذا

يعارضوننا بهذا

العناد؟



الفكرة والشخصية الأكثر رواجاً الآن في روسيا!



شبح يجول في روسيا: شبح الستالينية!

ألكسندر بروخانوف هو رئيس تحرير جريدة «الغد - زافترا» الروسية، وهو مشرف أساسي على تلفزيون اليوم День ТВ وهو منبر من أهم منابر صنع الرأي على المستوى الأكاديمي في روسيا.

«شبح يجول في روسيا، شبح الستالينية. وفقاً لاستطلاعات الرأي، يعتبر 70% من الناس ستالين بطلاً إيجابياً في التاريخ الروسي. الرئيس السابق ميديفيد، المدافع عن الدولة الأوليغارشية، كمثل أمام الوزراء الحاليين، يقتبس برقية ستالين، التي أرسلها إلى مديري مصانع الدفاع.

قريباً جداً، سيتخلص ليبراليو المحاكم المتحمسون من مناصبهم في الشبكات الاجتماعية، حيث حكموا على ستالين والقرن السوفييتي. ماذا حدث؟ ما هو سوء الحظ الذي حل على المتحولين الذين كانوا قبل ثلاثين عاماً أعضاء في الحزب، وسكرتيرات للجان المقاطعات، ثم البيروستروكا والديمقراطيين الغربيين، ثم الوطنيين والملكيين؟ الآن جلد الحزباء بدأ يتغير لونه الطحالب الخضراء المزرققة فيه، والمزيد المزيد من اللون الورد والأحمر. السبب هو: أن الدولة الأوليغارشية التي بناها يلتسين وغايدار على عظام الاتحاد السوفييتي المدمر فشلت خلال العملية العسكرية الخاصة في أوكرانيا... [ولم يعد هناك من بديل عن استحضار ستالين من جديد].»

ما يجعلها أقوى، وبالتساؤل عما جعلها تنهار، وبم تمكّن البلاشفة من توحيد البلاد؟ إنها الفكرة، فكرة أننا سنعيش بعدالة، فكرة العدالة تغير الجميع من كل حسب استطاعته ولكل حسب عمله، حيث لا وجود للروسي ولا للهندي أو اليهودي بل هنالك إنسان واحد هو الإنسان السوفييتي. بالنسبة لإفريقيا، لاسيا ولأمريكا اللاتينية، كنا أصدقاء كما كانت مفهومة موافقنا، لم يكن لدينا سود أو ملونون، كنا كلنا متساوين، وسنساعدكم نعم، كانت هذه صداقة حقيقية، أنا أتذكر هتافات «كوبا تيررا ليبرا». أي: كوبا أرض حرة، وأتذكر تشي غيفارا الملحي والعرض العسكري المذهل في 26 حزيران للترحيب بفيديل. إني الآن لأرغب بالبقاء، أما الآن؟ آخ الآن، ليس كما سبق، لسنا أكثر من «معارف» يا للغرابة «من قصيدة للشاعر ليف بينكوفسكي، عشرينات القرن العشرين» كنا نحمل مفهوم العدالة، الإنسان صديق للإنسان، نحن نساعد بعضنا، لأن هذا عادل. «لينين»، هذا ما هو مكتوب على الضريح. لم يتم رمي الرايات والشعارات الفاشية للأعداء أمام شخص لينين، ولا ستالين، بل أمام فكرة العدالة المنتصرة. إن نقش «لينين» على الضريح لهو معادل لكلمة «العدالة» وتغطية الضريح بالألواح الخشبية ما هي إلا محاولة للفصل عن فكرة العدالة، القريبة والمفهومة من الناس في كل العالم... توجد فكرتان قادرتان على إحياء الشعب: فكرة التعصب القومي، التي لا تعتبر أفضلهما، وفكرة المساواة والعدالة للجميع. اذهبوا إلى إفريقيا، آسيا، أمريكا اللاتينية وحتى إلى فرنسا أو أوكرانيا وأنتم تحملون هذه الفكرة، ستكون مفهومة في كل مكان هذه هي الفكرة. أريد أن أكرر مرة أخرى: لا يمكن إعادة الماضي، ولا يمكن إعادة أشكال قديمة من الدولة، فأمامنا ينتصب واقع جديد، ونحن بحاجة إلى مسار إلى تقدم مستدام، ولا مراوحة في المكان بل تقدم للأمام؛ حانت اللحظة التي أصبح فيها التباطؤ مساوياً للهزيمة، ولكن من الجيد أن يستند التقدم الاقتصادي على الفكرة القديمة «العدالة الاجتماعية».



لم يتم رمي الرايات والشعارات الفاشية للأعداء أمام شخص لينين ولا ستالين بل أمام فكرة العدالة المنتصرة

كشعب واحد. إنها الفكرة الأكثر قوة، ثم ما هو الرفيق خروتشوف قد دمر كل شيء والاتحاد السوفييتي لم ينهر عام 1991 بل عام 1956 من القرن العشرين. خروتشوف من خلال رغبة بتقوية سلطته ولمدة طويلة كفاية، ساد اعتقاد أن هذا يقوي البلد أيضاً، والاشتراكية هنا انتهت وكما يقول الليبيراليون: إنها «أظهرت فشلها». لكن أصبح هذا؟ يوجد في هذا العالم دولة شبيهة ببلدنا رغم أنها في الوقت ذاته بعيدة جداً إنها دولة الصين بلد اشتراكي كما كنا نحن، لكن الصينيين قد غيروا الاقتصاد، وهذا ما كان من الضروري القيام به للتلاؤم مع التغيرات الحاصلة في العالم، ولكنهم أبقوا على الإيديولوجية ذاتها تلك التي تجمع بلداً شديد التعقيد كما بلدنا، الصينيون الشماليون لا يفهمون لغة الجنوبيين، الرموز الشمالية نفسها، لكن اللغات مختلفة دون الحديث أيضاً عن أقاليم الإيغور أو التيببت التي تقطنها شعوب مختلفة، لكن تجمعها حتى الآن فكرة الاشتراكية، فكرة العدالة الاجتماعية، أي فكرة أننا نبنى عالماً جديداً، إنساناً جديداً. أمام البشرية: إما الاشتراكية أو الفناء، لماذا؟ لأنه يكفي ببساطة النظر فيما حولنا لنرى التهديدات الهائلة المقبلة لتغير المناخ، وفهم أنه من الضروري اتخاذ إجراءات عاجلة على مستوى العالم، إذا ما أردنا أن نحيا جميعاً وأن نحيا أبنائنا وأحفادنا. أي أننا بحاجة إلى تدابير لا تعتمد على «تنظيم السوق لنفسه»، بمعنى آخر، إجراءات لتغيير النظام الرأسمالي القائم في الشكل الموجود الآن في الوقت الحالي، مع العلم أن هذه التدابير يجب أن تكون طوعية وواعية من قبل كل البشرية، وما هذا سوى الاشتراكية وإلا فما هي الاشتراكية؟ هي نظام اقتصادي، حيث تكون فيه عملية الإنتاج وتوزيع الثروة خاضعة لسيطرة المجتمع، وتهديد وجود الحياة على سطح الأرض سيجبر، بل إنه يجبر سلفاً لأخذ زمام السيطرة من قبل كل المجتمع وبعد، أنا لا أعيش لأندب الماضي وانتظار عودة ستالين أو خروتشوف، والعيش معهم، أنا مهتم بما يمكن أن يجمع ويوحد بلادنا،

للقاتل لكي أعطي الأرض للفلاحين... هذه هي الفكرة التي وُحِدَت البلاد وساعدتها في الانتصار في الحرب. إن ما أتكلّم عنه لا يدعي الحقيقة المطلقة بأية حال... بل هي تأملات خاصة، كيف أجعل بلدي أفضل؟ إلى أين يمكن لها أن تتقدم؟ أريد الحديث عن روسيا نفسها ما الذي تقدمه للعالم؟ وما هي ماهيتها؟ بشكل عام روسيا بلد معقد التكوين إلى أقصى حد، تجمع العديد من الشعوب والديانات. بهذا الأمر تتميز مثلاً عن فرنسا وألمانيا، حسناً في فرنسا وألمانيا أيضاً يعيش عدد كبير من الناس من قوميات وثقافات أخرى في ألمانيا يعيش قرابة 5 مليون تركي لكن مهما بلغ عدد الأتراك المهاجرين، فألمانيا ستبقى ألمانيا دولة للشعب الجرمان، ومهما بلغ عدد العرب المهاجرين إلى فرنسا فإنها ستبقى فرنسا، أما روسيا فهي بلد اتحادي يتكون من العديد من الشعوب الذين لم يأتوا مهاجرين من مكان ما، بل يعيشون على أراضيهم التاريخية. ما الذي يجبرنا جميعاً على العيش معاً؟ هل هو التاريخ المشترك؟ طريق التطور المشترك؟ وحدة الشعوب تحت سقف بيت مشترك؟ نعم، وببساطة معرفتنا، أننا إذا كنا معاً فهذا أفضل بالطبع، لكن أوكرانيا عاشت مع روسيا مئات من السنين، لكن ما هي النتيجة، لماذا حدث هذا؟ ما الذي جرى؟ لقد ساعد في حدوث هذا الأمر «المتطوعون» من خلف المحيطات؟ بلا أدنى شك غياب الأشخاص الذين يقودون البلد؟ بالطبع بخل قيادات الجمهوريات التي هربت من الاتحاد «السوفييتي»؟ نعم وهذا أيضاً لكن الأهم، هو تدمير العصب الأساسي الذي كان يحافظ على الاتحاد في وحدة متينة، الفكرة التي كانت توحد الجميع، كل الشعوب والديانات المتنوعة... إيديولوجية الاشتراكية. سأعيد صياغتها مرة أخرى، إنه مفهوم العدالة الاجتماعية، هذه الإيديولوجية هي التي جعلت الاتحاد السوفييتي متماسكاً والحرب الوطنية العظمى هي خبر ما أظهر ذلك. هنتر، كان يعتقد أننا سننهار على الفور، لكن اتضح العكس، لم ننهر، بل وقاومت كل الشعوب

التحول للري الحديث ومصالح أصحاب الأرباح!



ناقش مجلس الشعب خلال جلسة بتاريخ 2023/3/29 مشروع قانون احداث صندوق تمويل المشروع الوطني للتحول إلى الري الحديث، ليحل محل الصندوق المحدث بالمرسوم التشريعي رقم 91 لعام 2005.

■ عاصي اسماعيل

فهل سيتمكن مشروع القانون الجديد من حل مشكلة عدم التمكن من تحقيق الغاية المرجوة من الصندوق المحدث سابقاً، والمتمثلة بتعميم التحول للري الحديث، وتذليل الصعوبات والمعوقات أمام المزارعين للاستفادة من ميزاته؟!

لا جديد واضحاً!

بحسب وكالة سانا، حول ما تم النقاش به في مجلس الشعب من حيثيات بعض المواد، فقد ورد التالي: «تشكل لجنة عليا للتحول إلى الري الحديث، برئاسة رئيس مجلس الوزراء، وعضوية وزراء الزراعة والإصلاح الزراعي والموارد المائية والمالية والصناعة والاقتصاد والتجارة الخارجية، ورئيسي هيئة التخطيط والتعاون الدولي والاتحاد العام للفلاحين، ومعاون وزير الزراعة والإصلاح الزراعي ومدير الصندوق المحدث.. وتتولى اللجنة وفقاً للمواد، إقرار الخطة السنوية للمشروع الوطني للتحول إلى الري الحديث، وتتبع تنفيذها، واتخاذ القرارات اللازمة لمعالجة صعوبات التنفيذ، وإقرار المناطق المطلوب تحويل المساحات المروية فيها إلزامياً إلى الري الحديث، وتعديل رأس مال الصندوق، ومدة التسديد وشروط المنح».

ما سبق أعلاه لا جديد فيه بالمقارنة مع حيثيات الصندوق المعمول به بموجب المرسوم 91 لعام 2005!

فاللجنة العليا للتحول للري الحديث مشكلة مسبقة بموجب المرسوم التشريعي، وكذلك مهامها المبوبة في متنه، بما في ذلك «إقرار المناطق المطلوب تحويل المساحات المروية فيها إلزامياً إلى الري الحديث»!

ليبقى الجديد المعلن من المشروع المزمع يتمثل بتعديل رأس مال الصندوق، ومقدار القرض، ومدة التسديد، وشروط المنح، وهو ما لم يتم توضيح تفاصيله بعد!

تفاصيل سارية المفعول

يشار بهذا الصدد إلى أن وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي أعادت العمل بالمشروع الوطني للتحول إلى الري الحديث في عام 2021 بعد أن توقف لأكثر من 8 سنوات. وعن آلية الإقراض من الصندوق المحدث بالمرسوم التشريعي رقم 91 لعام 2005 فهناك قروض يتحمل المستفيد منها 60% من قيمة شبكة الري ويمسدها على أقساط لمدة 5 سنوات، بينما يتحمل صندوق الري الحديث الـ 40% المتبقية من القرض، كما توجد قروض نقدية يتحمل المزارع المستفيد منها 50% والصندوق 50%.

ومن ضمن الوثائق المطلوبة للحصول على قرض التحول إلى الري الحديث من المصرف الزراعي التعاوني ما يلي:

مستند حيازة لمكان المشروع - استثمارة القرض مستكملة البيانات مرفقة بالكشف المسبق «من المصرف» - بيان بالملاءة المالية من الأموال المنقولة وغير المنقولة تغطي قيمة القرض «ترفق ببطاقة الاستعلامات» - رخصة نصب جهاز نضح المياه سارية المفعول التي لم يمض عليها أكثر من عام - دراسة فنية للشبكة من قبل الشركة ومعتمدة من إدارة المشروع - الضمانة المناسبة.

وبالتالي فإن الصندوق المحدث بالمرسوم التشريعي رقم 91 لعام 2005 ما زال ساري المفعول ويتم العمل به، لكن لم تتحقق الغاية منه على ما يبدو لتعميم التحول إلى الري الحديث وذلك لأسباب عديدة، منها على سبيل المثال

بعض الاشتراطات المطلوبة من أجل الحصول على القرض كما هو مبين أعلاه، وخاصة موضوع الأبار وترخيصها، بالإضافة إلى بعض المشكلات المرتبطة بالشركات المعتمدة من قبل المصرف الزراعي، وهو ما سنأتي على بعض تفاصيله!

الخطط المتفائلة والتنفيذ المتواضع!

ورد عبر وكالة سانا بتاريخ 2022/12/22، وفقاً لمدير الصندوق المهندس هاني حمادة، ما يلي: «بلغت المساحة التي تم تحويلها للري الحديث نحو 2205 هكتارات وبميزانية تبلغ 22 ملياراً و50 مليون ليرة ضمن الخطة الإنتاجية لصندوق تمويل المشروع الوطني للتحول إلى الري الحديث لهذا العام».

وأوضح مدير الصندوق أنه «تم تنفيذ 279 شبكة ري حديث هذا العام وبمساحة إجمالية حوالي 600 هكتار بمبلغ قدره 8,1 مليارات ليرة، منوهاً إلى أنه تم تكليف فروع الصندوق في المحافظات للقيام بندوات بالتعاون مع دوائر الإرشاد الزراعي في مديريات الزراعة لتعريف الفلاحين بمزايا التحول إلى الري الحديث والميزات التي يقدمها الصندوق في هذا المجال».

الأرقام أعلاه تعني أن نسبة المساحة المنفذة من الخطة لعام 2022 تبلغ 27% تقريباً، والكلفة التقريبية للشبكة المنفذة كانت بحدود 29 مليون ليرة، وتغطي مساحة بحدود 2 هكتار وسطياً، بينما في المخطط كان من المفترض أن تكون تكلفة الشبكة التي تغطي نفس المساحة بحدود 20 مليون ليرة، بزيادة وقررها 9 ملايين ليرة لكل شبكة!

فهل الفارق بين المخطط والمنفذ أعلاه، مساحة وتكلفة، مرتبط بتعريف الفلاحين بمزايا التحول إلى الري الحديث والميزات التي يقدمها الصندوق فقط، أم بقضايا أخرى أهم؟!

فرصة للمزارعين.. ولكن!

بحسب بعض المزارعين فإن التحول للري

الحديث هام وضروري، وخاصة في ظل متغيرات الظروف المناخية وعوامل الجفاف وقلة المياه، المترافقة مع عدم توفر حوامل الطاقة «الكهرباء- المازوت» اللازمة لضخها من الأبار أو من المصادر الأخرى، وتكاليفها المرتفعة!

وبالنسبة للغالبية من هؤلاء فإن الاستفادة من الصندوق وميزاته يعتبر فرصة، خاصة بعد تذليل بعض الصعوبات مؤخراً بما يخص الملكيات، من خلال السماح بقبول كفالة الاتحاد العام للفلاحين في حال عدم قدرة المستفيد على تقديم الكفالة العقارية التي كان يطلبها المصرف الزراعي التعاوني.

لكن المشكلة الهامة المستمرة بالنسبة إليهم تتمثل بشقين، الأول له علاقة بمصادر المياه والأبار، والثاني له علاقة بالشركات المصنعة لشبكات الري التي يتم التعاقد معها من قبل المصرف الزراعي التعاوني!

ولعل ذلك من أسباب عدم توافق المخطط مع المنفذ بحسب المعطيات الرسمية المذكورة أعلاه عن عام 2022!

شركات محظوظة ومحظية!

تراجع عدد الشركات المصنعة لشبكات الري الحديث خلال سنوات الحرب والأزمة وبسببها، بحيث أصبحت لا تتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة، بعد أن كانت أكثر من 50 شركة!

فعلى الرغم من الامتيازات التي حصلت عليها الشركات المتبقية بما يخص تأمين بعض مستلزماتها، وخاصة المحروقات، وعلى الرغم من اعتماد دراساتها من ضمن الشروط لمنح القروض للمزارعين، وعلى الرغم من ضمانها لأرباحها «من رأس الكوم» كما يقال من هذه القروض، إلا أن مشكلاتها تنعكس على المزارعين، وعلى الخطط الموضوعة لتوسيع مساحات الأراضي المستهدفة بالري الحديث اعتماداً على شبكاتها!

ولعل المشكلة الأهم بالنسبة للمزارعين تتمثل



ومتطلبات ري أراضيهم الزراعية، بل الأهم هي كثرة الآبار التي يتم غرض الطرف عنها، والمنتشرة في كل المزارع والفلل الخاصة بأصحاب الثروة والمحسوبيات والنقوذ في البلاد، وهي ما يمكن اعتباره هدراً حقيقياً للمياه!

وبالحديث عن الآبار تجدر الإشارة إلى أن تشغيلها بات مكلفاً بالنسبة للمزارعين بسبب ارتفاع تكاليف حوامل الطاقة، وخاصة المازوت، فهذه الآبار غير مخصصة بالمازوت، ما يعني تكاليف إضافية يتحملها المزارع من أجل عمليات الري، سواء كان بالأسلوب القديم أو الحديث!

أما الكارثة بالنسبة للمزارعين فهي موضوع الإلزام بالري الحديث في بعض المناطق، ما يعني دفع البعض للتخلي عن الزراعة وهجرة الأرض، بسبب عدم التمكن من ترخيص الآبار التي يعتمدون عليها في عمليات السقاية، ولأسباب أخرى تتعلق بمصادر المياه الأخرى البديلة، المتحكم بها نفوذاً وفساداً في كثير من الأحيان، مع كل ما يعنيه ذلك من سلبيات على مستوى المزيد من تراجع الإنتاج الزراعي «نباتي- حيواني»، والمزيد من ارتفاع أسعار هذا الإنتاج، والضغط لترميم نقص حاجة السوق عبر عمليات الاستيراد، أي المزيد من الإفقار والجوع كنتيجة حتمية، في حلقة مفرغة تبدأ ولا تنتهي بكوارثها المترابطة على المزارعين والمستهلكين والاقتصاد الوطني عموماً!

فمع أهمية مشاريع التحول للري الحديث، وضرورة توسيعها وتذليل صعوباتها من أجل تعميمها «إرادياً ودون إلزام بها طبعاً» لكن بحال لم يتمكن مشروع القانون الجديد المزمع من تلافي المشكلات أعلاه وحلها من جذورها فإن التحول للري الحديث لن يحقق الغاية المرجوة منه، ولو تضمن الإلزام فيه!

لا تناقض.. فالهدف مصالح أصحاب الأرباح فقط لا غير!

إن مشروع التحول للري الحديث وفقاً لما هو معمول فيه يبدو وكأنه يتضمن شكلاً من أشكال الدعم المباشر للمزارعين

بمدة الكفالة للشبكة التي يتم التعاقد على الاقتراض من أجل تركيبها مقابل تكلفتها!

فالعمر الافتراضي للشبكة هو 7 سنوات ومن المفترض أن ضمان الكفالة يشملها، بينما في واقع الحال فإن سوء المواصفة والجودة يجعل العمر الواقعي للشبكات المنفذة لا يتجاوز 4-5 سنوات على أبعد الحدود، بحسب بعض المزارعين، ما يعني أن الجدوى الاقتصادية منها تصبح غير مشجعة لهم!

والنقطة الأخرى هي ذريعة متغيرات أسعار الصرف بالنسبة للشركات المنفذة، والتي تنعكس على الدراسة التي يتم التقدم بها، إعاقه أو زيادة في تكاليفها، أو اختلاف هذه التكاليف بين وقت تقديمها بموجب الدراسة ووقت الحصول على القرض!

وبهذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن الشركات المتبقية تعتبر محظوظة من قلة المنافسة، وبالتالي فإن تدني الجودة والمواصفة مقابل تخفيض التكاليف يضمن لها الحصول على المزيد من الأرباح، وهو ما يجري، وهي محظية أيضاً باعتبارها معتمدة لتسويق إنتاجها عبر القروض الممنوحة للمزارعين، تحت عنوان تشجيع التحول للري الحديث، مع ضمان حصتها من الأرباح طبعاً، وخاصة مع إجراءات الإلزام المعمول بها في بعض المناطق والأراضي، وبحسب نوع المحاصيل المستهدفة!

الآبار غير المخصصة!

من المعروف أن غالبية الآبار التي يعتمد عليها المزارعون لسقاية مزرعاتهم غير مرخصة، وعددها بالآلاف في مختلف المناطق والأراضي الزراعية، ومن الصعوبة الحصول على تراخيص لها لأسباب كثيرة وعديدة، وهي لا تخلو من عوامل المحسوبية والفساد، وبالتالي فإن الشرط المرتبط بها يحول دون تمكن هذه الغالبية من الحصول على القرض اللازم للتحول للري الحديث!

بالمقابل تجدر الإشارة إلى أن مشكلة هدر المياه الجوفية وكثرة الآبار المخالفة وغير المرخصة، كذريعة مساقاة، أو كمبرر مشروع، لا تقتصر على المزارعين

محصول التبغ نحو الإجهاز عليه رسمياً!

وافقت رئاسة مجلس الوزراء على توصية اللجنة الاقتصادية المتضمنة الموافقة على الأسعار المقترحة من وزارة الصناعة- المؤسسة العامة للتبغ لشراء محصول التبغ من المزارعين لموسم 2023-2024 وذلك وفقاً للآتي:

■ سمير علي

-تنباك /7500/ ليرة سورية للكيلوغرام الواحد -برلي /7300/ ليرة/كغ -فرجينيا /8300/ ليرة/كغ -بصما /10500/ ليرة/كغ -بريليب /9500/ ليرة/كغ -شك البنت /9500/ ليرة/كغ -كاتريني /9500/ ليرة/كغ.

أسعار المحصول المحددة أعلاه لا يمكن وصفها على أنها غير مجزية فقط، بل هي مجحفة وخاسرة بكل المعايير والمقاييس والحسابات بالنسبة للمزارعين، وهي لا تغطي جزءاً يسيراً من تكاليف الإنتاج!

وكان لسان حال الحكومة يقول للمزارعين اهجروا الزراعة والأرض، بل ويتم دفع هؤلاء إلى هذا الخيار الأوحده أمامهم!

فمن وضع واعتمد التسعيرة غير الواقعية أعلاه لا يرغب باستمرار إنتاج هذا المحصول، كما لا يريد استمرار الزراعة نفسها!

عدم التناسب مع مستلزمات الإنتاج وتكاليف المعيشة!

ومن باب المقارنة تجدر الإشارة إلى أن صنف «بصما»، وهو الأعلى سعراً بين الأصناف، كان في الموسم الماضي مسعراً بمبلغ 8000 ليرة/كغ رسمياً، وقد كان مجحفاً بالنسبة للمزارعين ولا يغطي تكاليف إنتاجه في حينه، أي إن الزيادة في السعر على هذا الصنف لهذا الموسم بلغت 2500 ليرة/كغ، وبنسبة زيادة قدرها 31% تقريباً، وهي لا تغطي نسب الزيادة

على العكس من كل إجراءات تخفيض الدعم الجارية والجائرة بحق المزارعين والإنتاج الزراعي عموماً، وخاصة ما يتعلق بالأسمدة والمحروقات وبقيّة مستلزمات الإنتاج الزراعي، حيث تبدو هذه الإجراءات متناقضة مع التسهيلات والامتيازات والإعفاءات الممنوحة من الصندوق «القديم أو المزمع»!

لكن لا تناقض من كل بد، فما هو واضح، وكما هو مبين أعلاه، فإن المستفيد من الصندوق، ومن مشروع التحول للري الحديث، هي شريحة أصحاب الأرباح «الشركات المصنعة لشبكات الري الحديث- أو المتبقي منها» على حساب المزارعين والإنتاج الزراعي، وعلى

حساب خزينة الدولة والاقتصاد الوطني، تماماً كما هو حال المستفيدين من كل إجراءات تخفيض الدعم الجارية والمستمرة على قدم وساق، بل من كل السياسات المخازنة لمصالح كبار أصحاب الأرباح، المتحكمين بحركة أسواق السلع والخدمات «نوعاً وكماً وسعراً ومواصفة»، والمهيمنين على الاقتصاد بما يحقق مصالحهم فقط لا غير، برعاية وتغطية الحكومة!

وبكل اختصار إن لم يتم تغيير جملة السياسات المحابية لأصحاب الأرباح، والضامنة لمصالحهم على حساب مصالح الغالبية الفقيرة والمصلحة الوطنية، فلا زراعة ولا إنتاج ولا اقتصاد وطني!



مقارنة بسيطة بأسعاركن يا لجنة اقتصادية.. كيف متسعر هيك أسعار.. إذا لتر المازوت بـ5400 وماعدنكن تعطوا حدا.. وبالطرقات بـ7000 ليرة؟!

والنتيجة المتوقعة بعد أحاديث المتضررين أعلاه هي خسارة هذا المحصول في المستقبل القريب بشكل كلي، مع صناعته المحلية وحصّة التصدير منه، نتيجة عزوف المزارعين عن زراعته!

وكان ما جرى ويجري عبر عمليات التسعير الرسمي لمحصول التبغ، أو سواء من المحاصيل الهامة الأخرى، بالتوازي مع كل الإجراءات الرسمية المرتبطة بالإنتاج الزراعي والسياسات المطبقة حياله، بما في ذلك سياسات تخفيض الدعم الجائرة عليه، غايتها الإجهاز على هذه المحاصيل، والإنتاج الزراعي، جزءاً وكأ، وهو المطلوب تماماً وبكل وضوح استناداً للسياسات الظالمة المعمول بها، وتنفيذاً مجحفاً وجائراً لها

لهذا الموسم للتجار وعبر السوق بعيداً عن مؤسسة التبغ، للحد من خسارتهم أو لتغطية تكاليفهم على أقل تقدير، ولو تم تكبيدهم بالغرامات جراء ذلك، ثم ليتوقفوا عن زراعة هذا المحصول في الموسم القادم، توخياً لعدم الوقوع في الخسارة مجدداً، ولعدم تعرضهم للغرامات!

أحاديث أصحاب العلاقة من المتضررين!

بعض المزارعين علقوا على الأسعار الرسمية أعلاه بالتالي:

مكترين والله.. لا الناس بتفرموا وبتبيع الكيلو فوق الـ30 ألف أربحها!

سياسة تسعير مجحفة وغير مرضية وبعيدة كل البعد عن الواقع!

الأسعار لا تغطي تكاليف الإنتاج ومجهود الفلاح!

يعني هلق إذا خربت بطارية البيت بدي موسم دخان شغل سنة كاملة لأغضر جيب وحدة.. وكل كيلو دخان ليشترى علبة مئة.. هي

مرسوم مع وقف التنفيذ.. والهزل الرسمي!



صدر المرسوم التشريعي رقم 3 لعام 2023، والذي يقضي بمنح إعفاءات خاصة للمتضررين من الزلزال، بتاريخ 2023/3/12، وقد حظي المرسوم بتغطية إعلامية حكومية منقطعة النظير لا تخلو من التمينين، مع الكثير من التضخيم لمضمونه!

■ عادل إبراهيم

وقد أعقب صدور المرسوم عقد عدة اجتماعات حكومية، أفردت جزءاً منها للحديث عنه، وبأنه: «مقدمة لحزمة من الإجراءات التي يتم العمل عليها لمعالجة تداعيات الزلزال من جميع النواحي»!

لكن هل نعلم عزيزي المواطن أن التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي أنف الذكر لم تصدر حتى تاريخه، ما يعني أنه ما زال حبراً على ورق، ولم يستفد المتضررون من أية حثيئة من مضمونه؟!

وبالتالي فإن الحديث عن حزمة حكومية من الإجراءات اللاحقة للمرسوم، على اعتباره مقدمة لها، هو إضافة بغايات إعلامية مفرغة من محتواها سلفاً!

واجبات مبوبة بلا مسؤوليات!

بؤب المرسوم، كما غيره من المراسيم المشابهة، بمادة منفصلة مهمة وضع التعليمات التنفيذية له بعهدة وزير المالية، وبمسؤوليته. فقد تضمنت المادة 18 من المرسوم ما يلي: «يصدر وزير المالية التعليمات التنفيذية اللازمة لتنفيذ أحكام هذا المرسوم التشريعي بالتنسيق مع وزير الإدارة المحلية والبيئة وحاكم مصرف سورية المركزي».

وقد مضى على صدور المرسوم 22 يوماً حتى الآن، وعلى ما يبدو أنه لم يتح لوزير المالية، وللمعنيين والمسؤولين معه بموجب المادة أعلاه، الوقت اللازم للتنسيق فيما بينهم من أجل إصدار التعليمات التنفيذية له!

والنتيجة أن أحكام المرسوم وغايته وأهدافه، مع كل البهجة والتضخيم لها، ما زالت خارج التغطية الحكومية بمهامها وواجباتها ومسؤولياتها، مع العلم أن رئيس الحكومة كان قد «طلب من جميع الوزارات البدء

مباشرة بإجراءات التعاطي مع بنود المرسوم وفقاً لاختصاص وعمل كل وزارة والمتابعة المستمرة لتجاوز آثار الزلزال وإعادة النشاط الاقتصادي والاجتماعي والخدمي إلى المناطق المنكوبة». وذلك خلال جلسة الحكومة المنعقدة بتاريخ 2023/3/14!

ولا نعلم كيف من الممكن للوزارات والجهات المعنية «البدء مباشرة بإجراءات التعاطي مع بنود المرسوم» طالما لم تصدر تعليماته التنفيذية؟!

ف رئيس الحكومة يعلم، كما غيره من الوزراء وبقية المسؤولين الحكوميين، بأن طلبه أعلاه غير قابل للتحقق؟!

بمطلق الأحوال يبدو أن الواجبات المبوبة بموجب مواد وأحكام المرسوم لا مسؤولية جديّة حيالها، اعتباراً من واجبات إصدار التعليمات التنفيذية، والتي لا تقف حدود مسؤولياتها عند وزير المالية ومن معه فقط، بل تتعداها إلى كل الحكومة مجتمعة، فحيثيات مضمون مواد المرسوم على المستوى التنفيذي مرتبطة بالكثير من الجهات الحكومية!

في العجلة الندامة!

من الواضح أن عامل الزمن الضاغط على المتضررين والمنكوبين من الزلزال ليس كذلك بالنسبة للحكومة، والأمر بهذا السياق لا يقف عند حدود ما يمكن أن يستفيد منه هؤلاء من حيثيات المرسوم «المجمد» أعلاه فقط!

على الطرف المقابل ربما تجدر الإشارة إلى أن بعض المراسيم والقوانين الصادرة، وخاصة تلك التي تصب بمصلحة أصحاب الأرباح، تصدر تعليماتها التنفيذية مباشرة أو بعد وقت قصير جداً، وغالباً ما تكون معدة مسبقاً، بحيث يتمكن هؤلاء من الاستفادة منها بأسرع وقت! فعامل الزمن المحسوب بالنسبة لشريحة

أصحاب الأرباح له الأولوية لدى الحكومة، على العكس من عامل الزمن المرتبط بمصالح الغالبية الفقيرة، بما في ذلك أخيراً المتضررون والمنكوبون من الزلزال!

فالحكومة ليست في عجلة من أمرها على الإطلاق، والدليل المستجد على ذلك أنها ما زالت في طور الاتفاق على بعض التعريفات والتوصيفات المتعلقة بأثار وأضرار الزلزال حتى الآن!

فخلال اجتماع برئاسة رئيس الحكومة بتاريخ 2023/3/28 جرى النقاش حول: «مشروع التوجيهات الأساسية لخطة العمل الوطنية للتعاطي مع تداعيات كارثة الزلزال متضمنة المفاهيم والمعايير والتعريفات والتوصيفات المتعلقة بأثار وأضرار الزلزال، والتي تشكل مرجعية واحدة لجميع الجهات المعنية لمواجهة تداعيات الكارثة».

فالكارثة مضى عليها ما يقارب شهرين حتى الآن، والوقت المهدور على حساب المتضررين واستمرار كارتتهم تتم إضاعته رسمياً للاتفاق على التعاريف والتوصيفات والمعايير، وما إلى ذلك من هزل!

ويمكن للمتابع العودة إلى صفحة الحكومة بالتاريخ أعلاه ليقراً تنمة مجريات النقاش الرسمي، والتي لا يمكن وصفها إلا بأنها حشو لكلام غير مفهوم، يُشك أن الحاضرين أنفسهم قد فهموا منه أي شيء، بل لم يصدر بنتيجة الاجتماع أعلاه أي قرار يمكن التعويل عليه! فهل من استخفاف رسمي بالمتضررين والمنكوبين أكثر من ذلك؟!

ملاحظات جديّة مقابل الهزل الرسمي

لعله من الضروري تسليط الضوء على الهزل الحكومي الذي لم يجمد ويفرغ المرسوم من محتواه فقط، بل بات من الصعب إصدار تعليماته التنفيذية!

فالحديث الإعلامي الرسمي عن المرسوم ضخم كثيراً موضوع الإعفاءات بمتته، وصولاً إلى الترويج بالحديث عن الإعفاء من فوائد القروض الممنوحة بموجب، مع العلم أن المرسوم لم يتضمن أية مادة تشير صراحة

إلى هذا الإعفاء، على العكس من صراحة ووضوح الإعفاءات الأخرى المبوبة في مواد منفصلة كلاً على حدة!

وقد سبق أن أشرنا في مادة بعنوان: «مرسوم التحلل من المسؤوليات والتخلي عن الحقوق بتاريخ 2023/3/23 أن: «المرسوم لم يعف القروض من الفوائد عليه، بل تم إعفاؤها من رسم الطابع فقط»، ومع ذلك فقد كانت الدعاية الحكومية والرسمية تقول عكس ذلك، وما زالت! فالهزل الحكومي والاستهتار بالحقوق، بالتوازي مع الجرعات التضخيمية للعمل الرسمي على المستوى الإعلامي بما يخص المرسوم، أوقع الحكومة والرسميين في مطب من الصعب التخلص منه!

فهل سيتمكن وزير المالية، الذي بعهده إصدار التعليمات التنفيذية للمرسوم، أن يمرر ضمنها ما هو مخالف لمضمون مواد الرسمية المصاحبة له، علماً فوائد القروض وبما يتوافق مع الدعاية والبهجة الإعلامية التضخيمية الرسمية المصاحبة له، علماً أن ذلك لم يبوب بأية مادة فيه؟!

لا شك أن ذلك من الصعوبة بمكان، فحتى إن تضمنت التعليمات ذلك «بحال صدرت طبعاً»، فإن القائمين على التنفيذ كجهات حكومية، وخاصة المصارف، لن تلتزم إلا بما نصت عليه مواد المرسوم صراحة ووضوحاً!

والحال كذلك فإن كل ما تضمنه المرسوم من إعفاءات وميزات لن يتم التمكن من الاستفادة منها من قبل المتضررين والمنكوبين طالما لم تصدر تعليماته التنفيذية!

فمن الواضح أن الهزل الحكومي واللامسؤولية الرسمية تجاه المنكوبين من الزلزال أضاع على هؤلاء حقوقهم الأساسية المتمثلة بالتعويض عليهم بمساكن بديلة دائمة، وتحميل المسؤولين عن زيادة الأضرار التي أصابتهما ما يجب أن يحملوه من واجبات تجاههم، كتعويضات منصفة بالحد الأدنى، إن لم نقل محاسبتهم، وخاصة المتعهدين والمقاولين والبلديات وغيرهم، وفوق كل ذلك تم تقويت الفرصة على هؤلاء حتى بالاستفادة من بعض الإعفاءات التي تم تمنينهم بها بموجب المرسوم «المجمد» دون جدوى!

نزيف حتى الموت!



بحناً منهم عن فرص حقيقية لحياة أفضل، تضمن لهم أقل ما يمكن ضمانه فيما يخص المعيشة الكريمة، تستمر الكوادر والكفاءات، بمختلف اختصاصاتها، بالهروب والهجرة إلى أية بقعة على الكرة الأرضية، بعيداً عن هول ورعب الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، التي يعيش في ظلها 95% من السوريين!

■ مراسل قاسيون

إلا أن هذه الظاهرة عندما تمتد إلى القطاعات الأكثر حساسية وخطورة على حياة المواطنين، كما هو الحال في كوادر وكفاءات القطاع الصحي بشكل عام، ومجال التخدير بشكل خاص، يجعل استنزاف الكوادر في هذا القطاع تحدياً أكثر خطورة مقارنة بغيره! فليس اقتصار خسائره على الناحية الاقتصادية والسياسية فحسب، وإنما امتداد هذه الخسائر لتطال حياة السوريين، وقصر أجلهم، ورفع مستويات تعرضهم للموت أضعافاً مضاعفة! وهذا ما أكدته وأشارت إليه أكثر من مرة رئيس رابطة التخدير وتدير الألم في نقابة الأطباء د. زبيدة شموط عن الخطر حول النقص الحاصل بعدد أطباء التخدير في المشافي، مينة أن هناك استنزافاً في أعدادهم بشكل مخيف!

فخلال حديث سابق لشموط في شهر كانون الأول 2021 أوضحت أنه «يوجد في سورية 500 طبيب تخدير يتوزعون على المشافي العامة والخاصة، في حين أن حاجة البلاد من هذه الكوادر تقدر بما لا يقل عن 1500 طبيب لتغطية جزء من النقص»، مؤكدة: أنه لا توجد حلول جذرية لتحسين وضع أطباء التخدير في البلد.

ونوهت في حينه أيضاً إلى أن «النسبة الكبرى من أطباء التخدير هم بين 55 إلى 65 عاماً، وهم في مرحلة التقاعد، في حين أنه يوجد فقط ثلاثة أطباء هم تحت الـ 30 عاماً، إضافة إلى أنه لا يوجد مقيمون منهم سوى أربعة

أطباء، وكل من سيتخرج حالياً من المتوقع أن يغادر البلاد، وبالتالي فنحن في تدهور مستمر».

الآن، وبعد مرور سنتين على التصريح أعلاه تقريباً، أكدت رئيس رابطة أطباء التخدير د. زبيدة شموط مجدداً خلال حديث لإذاعة ميلودي إف إم: أن «تناقص أطباء التخدير لا يزال مستمراً والأزمة تتجه نحو الأسوأ، مقدرة عدد الأطباء بحوالي 250 طبيباً فقط، بينما حاجة البلاد لهذا الاختصاص تصل الآلاف».

فخلال أقل من عامين طال النزف في أطباء التخدير نسبة 50% ممن تبقى منهم سابقاً، وكل ذلك على مرأى ومسمع ودراية الحكومة! وبكل وضوح، أشارت شموط إلى أن «الوضع المادي المتدني هو السبب، مقابل المسؤولية العالية التي يحملها الطبيب. كما وصفت وضع أطباء التخدير بالحزين، محذرة من أن نصل إلى مرحلة لا نجد فيها أحداً، قائلة: لم نترك باباً إلا وقرعناه، لافتة إلى أن المشكلة بدأت قبل سنوات والأرقام في تدن، ومنذ 2020 حصلت وفيات كثيرة بسبب الفيروس فضلاً عن الاحتشاءات القلبية التي ازدادت بين الأطباء بسبب العمل الكبير الملحق على عاتق أطباء التخدير»!

وقد لفتت في حديثها: إلى أن «دولاً مثل اليمن باتت تستقطب الأطباء السوريين، حيث تعطي رواتب تصل إلى 4000 دولار، وكذلك الصومال التي تعطي رواتب جيدة، فضلاً عن ألمانيا والإمارات وقطر والكويت والعراق». وخلال حديث لشموط إلى صحيفة الوطن

بتاريخ 2023/3/26 قالت أيضاً: «إن استمرار تناقص أعداد أطباء التخدير سوف يولد العديد من المشاكل، حتى أن هناك بعض المشافي، ومنها حكومية لا يوجد فيها أطباء تخدير، مشيرة إلى أن هذا الأمر ليس صحيحاً، ومعتبرة أن التمديد للأطباء الذين دخلوا في سن التقاعد أمر ليس صحيحاً، ولا يمكن أن يحل مشكلة تناقص أعداد أطباء التخدير حتى أن العديد منهم يرفض التمديد».

وأكدت على: «ضرورة حل مشاكل أطباء التخدير، وخصوصاً فيما يتعلق بالوضع المالي، وذلك بتحسين دخلهم، موضحة: أنه يجب أن يكون هناك وارد مالي حتى يتم تشجيع طلاب الطب على الدخول إلى هذا الاختصاص، وخصوصاً أن أعداد أطباء التخدير قليلة والعدد في تناقص».

الغريب في الأمر، أن هذه الكوادر تقصد دولاً تعتبر من دول العالم الثالث، مثل: اليمن والصومال، والأكثر غرابة، أن هذه الدول تعاني ما تعانيه من أزمات اقتصادية وسياسية واجتماعية تضاهي ما نعيشه في سورية، بل تكاد تتجاوزه في بعض القضايا، ما يدل على أن هذه الدول بالرغم من بؤسها الاقتصادي والاجتماعي لا زالت حكوماتها تأخذ بعين الاعتبار سلم الأولويات بشكل عام نسبياً، وبالتالي، محاولة الحفاظ على دعم القطاع الصحي، وتأمين حياة مقبولة قدر المستطاع لكوادره، على الرغم من ليبرالية سياساتها وانتشار الفساد في مؤسساتها!

أما بالنسبة لحكومتنا، فإنها ترى أن الأزمة والعقوبات والحصار الاقتصادي الذي تتعرض له البلاد هو المسبب الأساسي والوحيد لهذا النزيف، متغافلة في ذلك عن السبب الجوهري المتمثل بالسياسات الأجرية، وبانتشار الفساد في مؤسسات الدولة، بسبب جملة السياسات المتبعة من قبلها، بحيث يتضح أن الحصار

الاقتصادي هو عامل مساعد لها ليس إلا! المأساة في نزف الكادر الطبي، بدأ حصاد نتائجه الكارثية على السوريين وصحتهم وحياتهم، ولعل أكثر ما يمكن إدراجه ضمن هذا السياق، هو كثرة الأخطاء الطبية، بما في ذلك ما يتعلق بإجراءات التخدير في بعض المشافي، والذي سبق أن تم تسليط الضوء على بعض ضحاياها خلال السنوات الماضية، والمستمرة وصولاً إلى الأسبوع الماضي، في حادثتين متشابهتين في إحدى المشافي الخاصة بدمشق!

فالأخطاء الطبية وزيادتها هي النتيجة الطبيعية للنزف الجاري على مستوى الكادر الطبي، والذي لا يعفي الحكومة من مسؤولياتها تجاهه من كل بد!

فزيادة الأخطاء الطبية وتزايد أعداد ضحاياها تتحمل مسؤوليته الحكومة بشكل غير مباشر، بالإضافة لمسؤوليات المتسببين المباشرين به، أيًا كان هؤلاء!

والحديث الرسمي عن إصدار قانون خاص بشأن الأخطاء الطبية، على الرغم من أهميته وضرورته، إلا أنه غير كاف لوحده لمعالجة الأسباب بعمقها وجذورها، والوقوف على النتائج والمحاسبة عليها!

فناقوس الخطر الذي قرعته وتقرعه رئيس رابطة أطباء التخدير، وما يتم حصاده من نتائج سلبية لحدود الكارثة على مستوى زيادة أعداد ضحايا الأخطاء الطبية، لم يصل إلى أسماع الحكومة حتى الآن، بدليل استمرارها بكل لا مسؤولية بسياساتها المجحفة تجاه السوريين وخدماتهم ومعاشهم وحياتهم، والنابذة والطاردة لهم بشكل مستمر ومتواصل!

فالنزف يبدو أنه سيستمر حتى الموت، طالما بقيت السياسات على حالها دون تغييرها بشكل جذري!

خلال أقل من عامين طال النزف في أطباء

التخدير نسبة 50%

ممن تبقى منهم

سابقاً وكل ذلك

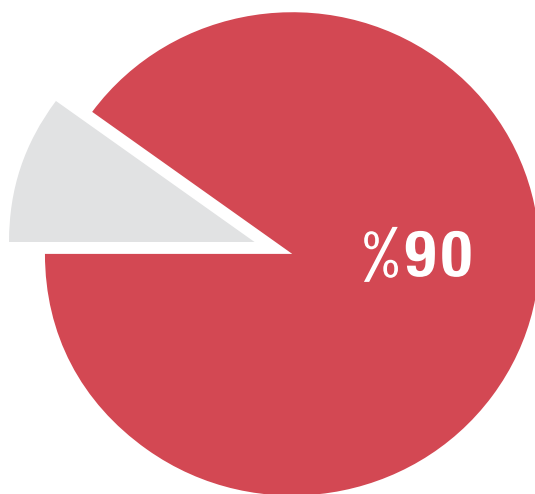
على مرأى ومسمع

ودراية الحكومة!

تحالفات قطاعية وشراكات إنتاجية..



وسط اشتداد الارتباك في الاقتصاد العالمي حيث تتداعى الهيمنة الأمريكية والغربية، وتشهد سلاسل التوريد والإنتاج تغيرات كبيرة، ينوجه الاهتمام نحو اتجاّح جديد محتمل في طور الإعداد، حيث بدأت العديد من «الدول النامية» في تمكين روابط الشراكات فيما بينها، وهي ليست روابط إقليمية فحسب، بل روابط شاملة تهدف إلى إنجاز تنسيق وتعاون أكبر في قطاعات إنتاجية محددة متباينة من حيث أهميتها على صعيد الاقتصاد العالمي.



رغم محاولة تقليص
الاعتماد على الصين
لا تزال الصين تقدم
90% من موارد
الأرض النادرة
للاتحاد الأوروبي

مؤخراً، مثل مجموعة «أوبك+» التي لعبت دوراً فاعلاً في تنسيق إمدادات النفط للموردين الرئيسيين من العالم النامي وروسيا. في جوهرها، ستنتوي هذه المنصات على ضمان قوة اقتصادية أكبر وأسعار أكثر عدلاً من المنتجين الرئيسيين في العالم إلى المستهلكين. وبطبيعة الحال، سينعكس ذلك في تعميق أزمة المراكز التي اعتادت على نهب هذه الثروات والمواد الخام بالأشكال الصريحة والمباشرة وغير المباشرة، وسيدخل السياسات الاقتصادية لدى هذه الدول في ارتباك شديد في ظل الارتفاعات الموجودة أصلاً في أسعار الكهرباء والغذاء ونقص العمالة واضطراب سلاسل التوريد وما إلى ذلك، وبطبيعة الحال، فإن أي زيادة في قدرة الدول النامية على حماية نفسها وثرواتها من النهب الغربي سينعكس مزيداً من الاتساع في الهوة التي تنجرف إليها الاقتصادات الغربية.

العالمية لليثيوم. من جانبها، تحاول إندونيسيا إنشاء كارتيل شبيه بـ «أوبك» ولكن للنيل ومعادن البطاريات الرئيسية الأخرى. وفي هذا الصدد، أعلن وزير الاستثمار الإندونيسي، لاهـا داليا: «جميعنا نرى إيجابيات إنشاء أوبك من أجل إدارة تجارة النفط لضمان القدرة على التنبؤ للمستثمرين والمستهلكين المحتملين. تدرس إندونيسيا إمكانية تشكيل هيكل إداري مماثل فيما يتعلق بالمعادن التي لدينا، بما في ذلك النيكل والكوبالت والمنغنيز».

منصات قطاعية جديدة.. وأخرى «على الطريق»

يتوقع الكثير من الاقتصاديين أن هذه المنصات القطاعية الجديدة ستكون واحدة من أكثر الوسائل الفعالة التي ستثبت كفاءتها في تنظيم آليات العرض وأسعار السلع الأساسية. حيث شهدت مثل هذه المنصات نجاحات ملحوظة

ستنتوي هذه
المنصات على
ضمان قوة
اقتصادية
أكبر وأسعار
أكثر عدلاً من
المنتجين
الرئيسيين في
العالم إلى
المستهلكين

دورها اللاحق المتوقع في الاقتصاد العالمي.

قاسيون

سلطات العديد من وسائل الإعلام الضوء على عملية تشكيل تجري الآن دون كثير من الضجيج للمنصات والتحالفات الاقتصادية والتجارية القائمة على أساس توجه عدد من الدول التي تشترك في صناعات أو مواد خام معينة للتنسيق فيما بينها من أجل ضمان وضع اقتصادي أفضل لها والتفقت قدر الإمكان من النخب الغربي التاريخي لهذا الإنتاج. صحيح أن الكثير من هذه المنصات والتحالفات الجديدة قد ارتبطت بتحالفات إقليمية موجودة بالأصل مثل اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية، والشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة RCEP في شرق آسيا، ومنظمة شنغهاي للتعاون، إلا أنه من الواضح أن هذه العملية باتت تميل في الآونة الأخيرة لتتخذ طابعاً دولياً عابر للأقاليم والقارات، فألى جانب إنشاء كتل إقليمية جديدة، إلا أن هذا النشاط الكبير من جانب الدول النامية بدأ يظهر على شكل «اتحادات» و«كتلات» تجمع فعلياً أكبر منتجي الموارد على تنوعها. وهذا بدوره يعكس الدور المتزايد لهذه الدول من حيث الموارد، وقدرتها على حماية هذه الموارد من النهب الغربي، وطبيعة

تحالفات عابرة للقارات.. تربطها المصلحة المشتركة

واحد من هذه التحالفات القطاعية التي شكلتها الاقتصادات النامية مؤخراً هو منصة جديدة لحماية الغابات المطيرة في العالم «وهي منصة توحد البرازيل وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكذلك إندونيسيا - وهي الدول التي تمثل 52% من الغابات الاستوائية المطيرة في العالم». وفي الوقت ذاته، يجري تشكيل تحالفات خضراء مماثلة من جانب دول نامية أخرى: حيث شكلت سورينام وبنما وبوتان تحالفاً في عام 2021 يهدف إلى تحرير التجارة فيما بينهم وتصدير الكربون في الصناعة وسياسات أخرى، تهدف لدعم تقدم اقتصاداتها «من أجل تنمية خالية من الكربون». وثمة تحالف قطاعي آخر تمت مناقشته هذا العام وهو تحالف منتجي الليثيوم، والذي سيجتمع أعضاء ما يسمى بـ «مثلث الليثيوم»، وهي الأرجنتين وتشيلي وبوليفيا. وتمثل هذه الدول القسم الساحق من الاحتياطات في أميركا اللاتينية، والتي تمثل هي نفسها ما يقارب 60% من إجمالي الاحتياطات

في عالم ما بعد الهيمنة الأمريكية

52%

تمثل دول البرازيل وجمهورية الكونغو الديمقراطية واندونيسيا ما لا يقل عن 52% من الغابات الاستوائية المطيرة في العالم

60%

تمثل الأرجنتين وتشيلي وبوليفيا القسم الساحق من احتياطات الليثيوم في أميركا اللاتينية التي تمثل بدورها حوالي 60% من إجمالي الاحتياطات العالمية

35%

تمثل إندونيسيا ما لا يقل عن 35% من الإنتاج العالمي لمعدن النيكل، وتفكر في إنشاء كارتل للمعادن شبيهة بكارتل أوبك للنفط.



الموارد في العالم موجودة في دول الجنوب العالمي وليست عنده. ودول الجنوب هذه تحاول بناء تحالفاتها الخاصة، وبالتالي، سيضطر الغرب إلى الانضمام، عاجلاً أم آجلاً وبشكل فردي أو جماعي، إلى الإقرار بالامر الواقع والتسليم بامسك الدول الصاعدة في الجنوب العالمي بزمam السيطرة على ثرواتها الوطنية.

كان الغرب القوة المهيمنة في العالم لعدة قرون، لكن قوته تتضاءل. بينما «الجنوب العالمي» أخذ في الصعود، وبلدانه تزداد قوة كل يوم. وعلى طول الخط، نرى كيف لم يعد الغرب قادراً على إملاء الشروط بشكل كامل على الجنوب العالمي كما كان يفعل من قبل، وهو مجبر على التكيف مع النظام العالمي المتغير.

تتطلع دول الجنوب العالمي إلى دول أخرى، مثل الصين وروسيا، لتسريع خلق بنية جديدة دولية تنهي ما شهده الجنوب العالمي من تدخلات غربية سافرة في بلدانه، ولهذا، نرى اليوم كيف أن عدداً كبيراً من الدول لم يعد على استعداد لأن تكون صديقة أو تابعة للغرب. ولا سيما أن أمثلة التعاون الجديد غير الغربي ماثلة أمام هذه الدول، مثل الصين التي حققت الصين نجاحاً كبيراً في بناء تحالفات قطاعية جديدة وعرضت على «دول العالم الثالث» ما لم يقدمه الغرب: الشراكات الجديرة بالثقة، والمنفعة المشتركة، والتشبيك.

تقف العديد من دول الغرب اليوم عند مفترق طرق حقيقي. يمكنها إما أن تستمر في طريق العزلة والانحدار، أو يمكنها التكيف مع النظام العالمي والإقرار بالموازين الجديدة التي لا تسمح لها بفرض الهيمنة على دول العالم.

ذلك الجهات الفاعلة الصناعية والدول الأعضاء والنقابات العمالية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات البحوث والتكنولوجيا والمستثمرين.

كان أحد الأسباب المعلنة لإنشاء هذا التحالف هو «تنويع مصادر الإمداد بموارد الأرض النادرة بعيداً عن الصين»، لكن مع مرور الوقت، يبدو أن نتائج هذا الاتجاه ضعيفة التأثير: فبعد خمسة سنوات على تأسيسه، لا تزال الصين تقدم 90% من موارد الأرض النادرة للاتحاد الأوروبي.

وتشكيل مثل هذه المنصات يتماشى مع «استراتيجية دعم الأصدقاء» التي تم الاتفاق عليها في عام 2022، وهي استراتيجية غربية «تهدف لإعادة توجيه سلسلة التوريد نحو البلدان التي تشترك في نفس القيم السياسية». وبدأت هذه الشراكات في اتخاذ نطاق عابر للحدود حيث يتعاون الاتحاد الأوروبي مع اقتصادات أخرى في مجال الموارد المعدنية مثل كندا «تهدف الشراكة بين حكومتي كندا والاتحاد الأوروبي التي تم إبرامها في عام 2021 إلى تأمين سلاسل التوريد للموارد الطبيعية الحيوية للتصنيع».

وثمة تحالف آخر أطلقته النخبة الغربية، وهو يتعلق بـ«التنمية المستدامة في تعدين الموارد الطبيعية»، ففي عام 2022، أطلقت كندا وأستراليا وفرنسا وألمانيا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ما أسموه «تحالف المعادن الحرجة المستدامة لتحسين استدامة تعدين المعادن الضرورية لإزالة الكربون»، وتم الإعلان عن ذلك في قمة التنوع البيولوجي COP15 في مونتريال.

لكن الغرب محكوم عليه بالفشل في بناء تحالفات قطاعية جديدة لأن أكبر

تتطلع دول الجنوب العالمي إلى دول مثل الصين وروسيا، لتسريع خلق بنية جديدة دولية تنهي التدخلات الغربية السافرة

- والأسمدة.
- أماكن المياه الصالحة للشرب والحفاظ على المياه.
- «أوبك للغاز»
- منصات خضراء توحد الدول حول هدف خفض صافي الانبعاثات الكربونية.

وجرى فعلياً استكشاف بعض هذه المسارات. ففي حالة فكرة «أوبك للغاز»، ثمة بالفعل اليوم مجموعة من الدول التي تجمع بعض منتجي الغاز الرئيسيين، مثل منتدى الدول المصدرة للغاز «GECF». وكانت هناك اقتراحات بأن منتدى GECF يمكن أن يؤدي دوراً في سوق الغاز على غرار الدور الذي تلعبه «أوبك» في قطاع النفط. مع ذلك، أعلن نائب رئيس الوزراء الروسي، ألكسندر نوفاك، أن GECF لا تملك حالياً سلطة تنظيم سوق الغاز وتتصدى حالياً وفي المقام الأول إلى مهمة تبادل المعلومات والبحوث المشتركة. وأشار نوفاك كذلك إلى أن هناك أيضاً صعوبات متجذرة في تنظيم سوق الغاز نظراً لأنه ليس متطوراً مثل سوق النفط من حيث الإنتاج والتوريد والتجارة الفورية. وبناء على ذلك، قد تتحسن الظروف مع مرور الوقت لإنشاء آليات تنسيق سوق الغاز بين منتجي الغاز الرئيسيين في العالم النامي.

حتى الغرب يبحث عن تحالفات.. ولكن

في موازاة ذلك، شرعت ما تسمى بالاقتصادات المتقدمة في إنشاء تحالفاتها الخاصة في مجال الموارد الطبيعية. على سبيل المثال، شكل الاتحاد الأوروبي «تحالفاً أوروبياً للمواد الخام» بهدف إشراك جميع «أصحاب المصلحة المعنيين»، بما في

وفي المجال المالي، من المرجح أن تؤدي زيادة القوة السوقية للدول النامية في مجال الموارد إلى مزيد من التوسع في الاحتياطات التي تحتفظ بها الصناديق السيادية لاقتصادات الجنوب العالمي. وقد عكس صعود هذه الصناديق السيادية، إلى حد كبير، الدور المتنامي للاقتصادات «النامية» مثل الصين والاقتصادات الغنية بالموارد مثل روسيا والعديد من الدول في منطقة الخليج وشرق المتوسط.

نتيجة لذلك، ارتقت صناديق الثروة السيادية - مثل «صندوق الثروة السيادية في سنغافورة GIC»، و«مؤسسة الاستثمار الصينية CIC»، و«جهاز أبو ظبي للاستثمار ADIA»، للوصول إلى مراكز متقدمة في مجال الاستثمار المؤسسي في الأسواق العالمية. وفي حين أن هذه الصناديق السيادية وغيرها الكثير أصبحت لاعباً أكبر في الأسواق المالية العالمية، لم تكن توجد منصة شاملة توحد الصناديق الرئيسية التابعة لدول «الجنوب العالمي». في هذا الصدد، كانت إحدى المبادرات التي نوقشت في السنوات الماضية هي إمكانية إنشاء مثل هذه المنصة لاقتصادات «بريكس»، كما يمكن أن يشمل إطار «بريكس+» الموسع بعض صناديق الثروة السيادية الرائدة من منطقة شرق المتوسط أيضاً.

ومن أجل المضي قدماً في عملية إنشاء تحالفات قطاعية، يتوقع اقتصاديون عديدون أن يكون هنالك عدد من المجالات التي قد تظهر فيها منصات قطاعية ذات مشاركة كبيرة من جانب الاقتصادات النامية في السنوات القادمة، مثل:

- العناصر الأرضية النادرة.
- منتجو المواد الغذائية الأساسية

أزمة البنوك: هل انتهت حقاً؟



استقرت أسعار الأسهم الأسبوع الماضي، وجميع المسؤولين في الاحتياطي الفدرالي ووزارة الخزانة الأمريكية والبنك المركزي الأوروبي يطمنون المستثمرين بأن الأزمة انتهت، وبأن النظام المالي الأمريكي والأوروبي قويان، وأنه لا توجد مقايضة بين رفع أسعار الفائدة والحفاظ على الاستقرار المالي. فهل انتهت الأزمة حقاً؟ الإجابة القصيرة: إنها لم تنتهِ وتم تأجيلها فقط.

■ مايك روبرتس
ترجمة: قاسيون

منذ بداية الأزمة قبل عدة أسابيع، وبينما أضافت البنوك الأمريكية الكبرى 67 مليار دولار، خسرت البنوك الصغيرة 120 ملياراً، والبنوك المملوكة أجنبياً 45 ملياراً. من أجل تغطية هذه التدفقات والتخضّر للمزيد، استدانّت البنوك الأمريكية 475 مليار دولار من الاحتياطي الفدرالي، وانقسمت بالتساوي بين البنوك الكبيرة والصغيرة، وذلك على الرغم من أن الصغيرة اقترضت ضعف ما تقترضه البنوك الكبيرة مقارنة بحجمها. تخسر البنوك الصغيرة ودائعها منذ أكثر من عامين لصالح البنوك الكبيرة، لكن منذ انهيار بنك سيليكون فالي في 10 آذار تم سحب 500 مليار دولار، و600 ملياراً أخرى منذ أعلن الفدرالي رفع سعر الفائدة. هذه أرقام قياسية. لكن أين تذهب كل هذه الودائع المسحوبة؟ نصف الـ 500 مليار ذهبت إلى البنوك الأكبر والأقوى، ونصفها إلى «صناديق سوق المال». الذي يحدث أن المودعين «غالبيتهم من الأثرياء والشركات الصغيرة» يصيهم الذعر أن بنوكهم الصغير أو المتوسط قد ينهار، مثلما حدث لسيليكون فالي، فينقلون ودائعهم إلى بنوك أكبر «أكثر أماناً». أما صناديق سوق المال «هي فقط أدوات استثمار لا تقدم أية خدمات مصرفية، وتعطي فوائد ادخار أعلى عبر آليات، مثل: شراء سندات الخزينة قصيرة الأجل» فيرى فيها المودعون أسعار فائدة أعلى مع قيام البنوك المركزية برفع أسعار الفائدة. ورغم أن هذا التحول ليس ذي أهمية مقارنة بحجم القطاع البنكي الأمريكي البالغ حجمه 17,5 ترليون دولار، فهو لا يشكل

سوى 2% منه، فهو يدلّ على أن أعصاب المودعين مشدودة وعلى حافة الهاوية. لقد كان السبب المباشر والرئيسي في سقوط البنوك الأمريكية والأوروبية هو نقص السيولة، فمعظم النقود المتوفرة لدى البنوك أعيد استثمارها في الأصول التي فقدت قيمتها بشكل كبير العام الماضي، بسبب رفع الاحتياطي الفدرالي لأسعار الفائدة. تميل البنوك إلى شراء السندات الأكثر أماناً: السندات الحكومية، لكون المدينين فيها لن يعسروا عن السداد بعد نهاية المدة، لنقل خمسة أعوام، وهذا ما فعله بنك سيليكون فالي، معتقداً أنه يستثمر أمواله في مكان آمن. لنفترض أن ميعاد سداد دين حكومي بقيمة 1000 دولار، سيأتي الفائدة 4% بالنسبة للبنك يحصل المودعون على فائدة بنسبة 2% عن أموالهم، ويحصل هو على ربح 2%. لكن مع رفع الاحتياطي الفدرالي لمعدلات الفائدة عن القروض التي منحها بنسبة 2%، سيكون على البنك أن يزيد معدلات فائدة الإيداع أو سيخسر زبائنه. ستتقلص أرباح البنك هنا، ولكن الأسوأ أن سعر السند 1000 دولار سوف يتهاوى أيضاً في سوق الأسهم الثانوي «وهي بمثابة سوق السيارات المستعملة ولكن للسندات». لكن لماذا؟ لأن الفائدة التي ستستمر الحكومة في دفعها على السند الذي تملكه «4%»، فستقلّ لأن الفارق قد ضاق بين فائدة السندات الخاصة بك، والفائدة الجارية على النقد أو الأصول الأخرى قصيرة الأجل، وبهذا عندما تريد بيع سندك في السوق الثانوية، لن تجد من يشتريه بألف دولار، وستكون محظوظاً إن وجدت من يشتريه بـ 900 دولار.

إنّ قيمة القروض في القطاع العقاري التجاري التي ستستحق سدادها تبلغ 270 مليار دولار شديدة التركيز فالبنوك الصغرى تملك منها 80%

مشكلة غير محلولة

إنّ نقص السيولة وزيادة طلب المودعين لأموالهم لأسباب متعددة، أدّى إلى إعسار البنك وإعلان إفلاسه لعدم القدرة على الوفاء. يعني هذا: أن تدخل السلطات الرسمية والحكومية لم ينقذ البنوك الصغيرة، وعموم الأعمال الصغيرة والمتوسطة التي ستكون مهددة بإفلاس تلو الآخر. لقد كان على الحكومة الأمريكية أن تؤمّن الودائع حتى التي تزيد عن 250 ألف دولار رغم القانون المخالف، وكان على الفدرالي أن يضع خطة إقراض جديدة يمكن من خلالها للبنوك أن تقترض بضمانة السندات التي تملكها، بدلاً من بيعها بأدنى من ثمنها بهدف إيقاف الذعر.

المشكلة هنا، أن من ناقش بأن البنوك الصغيرة هي التي تأذت لعدم استعدادها، وأن البنوك الكبيرة في منأى عن هذه المشكلة، نسي أن بنك سيليكون فالي لم يكن بنكاً صغيراً، بل كان يحتل المرتبة 16 بين أكبر بنوك الولايات المتحدة، وانهياره هو ثاني أكبر انهيار في تاريخ الولايات المتحدة. الأمر الآخر كما وضح تقرير «المؤسسة الفدرالية للتأمين على الودائع» يظهر أن بنك سيليكون فالي لم يكن وحده في مواجهة الخسائر الكبيرة «غير المدركة» بعد في سجلاته، فإجمالي هذه الخسائر لدى سجلات بنوك الولايات المتحدة هي 620 مليار دولار، أو 2,7% من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي. هذه الخسائر غير المدركة في البنوك قد تصبح بأية لحظة خسائر مدركة في الاقتصاد. الأمر الأكيد اليوم: أن هناك اليوم 10% من البنوك الأمريكية لديها خسائر غير معترف بها أكبر من خسائر بنك سيليكون فالي.

كما أن بنك سيليكون فالي ليس أسوأ بنك من ناحية الرسالة، فهناك 10% من البنوك الأمريكية لديهم رسالة أسوأ منه. إن دراسة حديثة هامة وجدت أن القيمة السوقية للأصول في النظام البنكي هي أدنى بمقدار 2 ترليون دولار من قيمتها الموجودة في سجلاتها. إن استثمار البنك الفدرالي في سياسة رفع أسعار الفائدة ستعني انخفاضاً أكثر لقيمة السندات، وزيادة للخسائر غير المدركة، ما سيعني حتماً مواجهة

المزيد من البنوك لنقص في السيولة، ويكشف أن الإجراءات الطارئة التي اتخذت غير كافية. الادعاء الثاني: يقوم على أن البنوك الكبيرة التي لديها فائض سيولة أكبر ستمول البنوك المعسرة وتستحوذ عليها، كما حدث مع فرع بنك سيليكون فالي في بريطانيا، والذي اشتراه بنك HSBC بمقدار باوند واحد، أو حالة بنك كريدي سويس الذي اشتراه بنك UBS بخمس قيمته السوقية. يتم التسويق لهذا الحل بأنه يناسب السوق، ويجنب الأشخاص العاديين المشكلة. لكن هذا الحل السوقي سيعني المزيد من الاحتكار والبناء لمشكلة أكبر، فالبنوك الأمريكية كمثال استثمرت بشكل كبير في الأصول العقارية التجارية: المكاتب والسوبر ماركات الضخمة... الخ. الاقتراض كحصة من احتياطات البنك قد تسارع من 25% إلى 95% في بداية العام الحالي لدى البنوك الصغيرة، و35% لدى البنوك الكبيرة.

إن الكثير من هذه الأصول متوقف ولا يُدرّ أي دخل أو إيجار، وفي الوقت الذي ترتفع فيه معدلات الرهن العقاري مع رفع الفدرالي الاحتياطي والمركزي الأوروبي لأسعار الفائدة، فالكثير من البنوك ستواجه إعساراً في قروضها، حيث وصلت في الأسبوعين الأخيرين قيمة القروض المعسرة إلى 3 مليار دولار، مع انهيار المطورين العقاريين الذين اقترضوا واستثمروا في السوق العقارية. الشهر الماضي أعسر أكبر مالك مكاتب عقارية في لوس أنجلوس: بروفيلد بقيمة 784 مليون دولار، وفي آذار أعسرت شركة باسيفيك انفستمنت بقيمة 1,7 مليار دولار بإخطارات رهون عقارية، وبلاكستون أعسرت بقيمة 562 مليون دولار في سداد قيمة سنداتها. إن قيمة القروض في القطاع العقاري التجارية التي ستستحق سدادها تبلغ 270 مليار دولار شديدة التركيز، فالبنوك الصغرى تملك منها 80%. هذه مجرد عينة واحدة من القنابل المالية التي قد تتفجر في المستقبل القريب.

■ بتصرف عن:

Banking crisis: over all it is ?

الكارثة الفرصة.. وجيوب أصحاب الأرباح تتسع!



عقد في وزارة المالية اجتماع لمناقشة دور قطاع التأمين في التخفيف من المخاطر المالية المرافقة للكوارث الإنسانية والاقتصادية التي شهدتها سورية جراء الزلزال، وذلك من خلال إصدار منتج تأميني ضد الزلزال، يسهم في تعزيز دور قطاع التأمين الاجتماعي والاقتصادي، على اعتباره أحد أهم الوسائل التي تخفف من آثار الكوارث الطبيعية، من خلال تغطية الأضرار المادية التي قد تحدث في المباني نتيجة للزلازل.

سوسن عجيب

إن مشروع المنتج التأميني الجديد وفقاً للتبني الحكومي بحسب ما ورد أعلاه لا يكرس الانحياز لمصلحة أصحاب الأرباح فقط، كما هو حال كل السياسات الحكومية، بل يكرس اللامسؤولية الحكومية تجاه المتضررين من الكوارث المحتملة مستقبلاً!

فمما لا شك في، أن المنتج التأميني الجديد أعلاه يعتبر فرصة مناسبة للاستثمار في كارثة الزلازل التي قد تحدث مستقبلاً، على حساب المتضررين طبعاً ومن جيوبهم، بغض النظر عن عبارات، مثل: «دور قطاع التأمين الاجتماعي والاقتصادي»- «التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية» الواردة أعلاه للتغطية على الغايات الربحية المضمونة من هذا المنتج عند اعتماده، والتي تصب في جيوب أصحاب الأرباح!

بالمقابل، تجدر الإشارة إلى أن هذا المنتج التأميني الجديد يعتبر بوابة جديدة للحكومة كي تتحلل من مسؤولياتها وواجباتها تجاه المتضررين والمنكوبين المحتملين وحقوقهم، وبشكل مسبق هذه المرة، بل وعلى حسابهم أيضاً!

وما يلفت الأنظار فيما ظهر من حيثيات الاجتماع، أن هناك سرعة في العمل للوصول إلى تنفيذ المطلوب باعتماد المنتج التأميني بما

يخص الكارثة المستقبلية المحتملة، مع تذليل الصعوبات التي قد تعترض ذلك، على عكس كل الاجتماعات الحكومية التي تتناول بعض قضايا وحقوق المتضررين من الكارثة الحالية، من مماطلة وتسويق وتشكيل لجان لجمع البيانات والإحصاءات وما إلى ذلك! فقد أكد وزير المالية على ضرورة إيجاد مقاربة جديدة لهذا البوليصة، ودراسة الخيارات الممكنة من قبل اللجنة الفنية التي تقوم بإعداد الدراسة اللازمة، مشدداً على التوسع بالدراسات، ولحظ العديد من الاحتمالات لتحديد قيمة الأقساط وسقف مبلغ التعويض وغيرها.. وناقش المجتمعون آلية العمل الفنية التي اتبعتها اللجنة، والأدوات والإحصائيات المستخدمة ومصادر المعلومات والبيانات، والمقترحات التي توصلت إليها الدراسة، والصعوبات التي تعترض طرح هذا المنتج،

وخاصةً عدم توافر خيارات إعادة التأمين الخارجي، وتم عرض الحلول الممكنة لتجاوز تلك الصعوبات، وتم عرض نتائج ورشات العمل التي جرت سابقاً بحضور مختصين بعلوم الزلازل.

فالموضوع شارف الوصول إلى خواتمه على ما يبدو، والمنتج التأميني الجديد تمت دراسته وهو قيد الاستكمال، وصولاً للحديث عن قيمة الأقساط وسقف التعويضات!

من المؤكد، ألا غرابة فيما ورد أعلاه، فمصالح أصحاب الأرباح التي تحظى بالرعاية الحكومية منقطعة النظير، تستنفر من أجلها الكادرات والاختصاصات، وتعد لغاياتها وتحقيق أهدافها الدراسات والإحصاءات اللازمة بكل يسر وسهولة، ويتم العمل الجدي من أجل تذليل أية صعوبات قد تعترض الوصول إلى تلك الأهداف، بما في ذلك الصعوبات الخارجية،

التي تطنب الحكومة أسماعنا بعدم التمكن من تجاوزها!

ولا نعلم إن كان المنتج التأميني الجديد سيفرض الإلزام به، كحال التأمين الإلزامي على السيارات مثلاً، أو سيتم تحميل خزينة الدولة جزءاً من تكاليفه تحت عناوين مصلحة المؤمن عليهم، كحال مظلة التأمين الصحي؟!

فالانحياز لمصلحة كبار أصحاب الأرباح رسمياً، مع السعي الدائم لزيادة أرباحهم وضمانها بأسهل وأسرع الطرق الممكنة، على حساب الفقير والاقتصاد الوطني، بالتوازي مع التخلي الرسمي عن المسؤوليات تجاه الغالبية الفقيرة وحقوقها ومصالحها، قد يفسح المجال أمام أولي الأمر أن يفرضوا مثل هذا الإلزام!

ولم لا؟ فالسياسات الظالمة المتبعة لن يعيها إجحاف جديد بحق المواطن والوطن؟!

خصخصة جديدة في قطاع التعليم!

سمير علي

التقانية، في مقراته وخارج هذه المقرات على ما يبدو!

وبهذا الصدد، تجدر الإشارة أيضاً إلى أن التعليم التقاني العالي له خصوصياته ومتطلباته ومستلزماته وتجهيزاته، بما في ذلك عوامل الأمان في بعض اختصاصاته، بحسب طبيعتها العلمية والعملية، أي إن المقرات التي سيتم افتتاح المعاهد التقانية فيها يجب أن تتوفر فيها الكثير من الشروط التي من الممكن ألا تكون متوفرة في مقرات الجامعات الأصلية، ولا ندري إن كان سيتم لحظ ذلك في متن التعديلات المزمعة أم لا؟ بحيث يتم الاكتفاء بالتعديل بحسب ما هو وارد أعلاه فقط!

وبكل الأحوال، من المؤكد ألا علاقة بهذا الجانب للحديث عن تلبية احتياجات سوق العمل، التي يبدو إدراجها في متن النقاش الحكومي لذر الرماد في العيون ليس إلا، فالعامل الاستثماري الربحي هو الحاسم بالنسبة للقطاع الخاص

يُشار إلى أن المرسوم التشريعي رقم 36 لعام 2001 ينظم عمل المؤسسات التعليمية الخاصة لمرحلة ما بعد الدراسة الثانوية، والمادة 6 منه، التي يجري الحديث عن تعديلها، تتضمن ما يلي: «يجوز أن يكون للمؤسسة فروع خارج مقرها الرئيسي بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس التعليم العالي». أما مضمون التعديل المزمع، فكما هو واضح ومبين أعلاه، يفسح المجال أمام المؤسسات التعليمية الخاصة لتوسيع مروحة أعمالها الاستثمارية، بحيث تشمل إحداث معاهد تقانية، وليس بالضرورة أن يكون ذلك في مقراتها، بل خارج هذه المقرات أيضاً!

فالقطاع الخاص في مرحلة التعليم ما بعد المرحلة الثانوية يستثمر في افتتاح الجامعات والكليات والمعاهد، وسيفسح له المجال استناداً للتعديل المزمع للاستثمار في افتتاح المعاهد

خلال اجتماع الحكومة بتاريخ 2023/3/14

ناقش مجلس الوزراء مشروع صك تشريعي بتعديل المادة 6 من

المرسوم التشريعي رقم

36 لعام 2001 المتعلق

بآلية ترخيص المؤسسة

التعليمية الخاصة،

بما يمكنها من إحداث

معاهد تقانية بهدف

دعم التعليم التقاني،

وتلبية احتياجات

سوق العمل من مختلف

الاختصاصات».



بها القطاع الخاص مستقبلاً، بعد هذا التخلي المتتابع والمستمر لمصلحته على حساب التعليم الحكومي؟!

المباشرة وغير المباشرة، في التعليم بكافة مراحله تمضي بكل سلاسة على قدم وساق، ولا ندري ما هي الامتيازات التي سيحظى

في توظيف استثماراته، سواء لبي ذلك احتياجات سوق العمل أم لم يليها! من الواضح، أن مسيرة الخصخصة،

دراسة حديثة: المدن الرأسمالية صارت أكثر ضرراً لنمو الأطفال

يعتبر النمو والتطور الأمثل للأطفال والمراهقين أمراً حاسماً من أجل حياة صحية طوال العمر. نشرت دراسة حديثة في مجلة الطبيعة بالاعتماد على بيانات ضخمة، شملت 2325 دراسة سكانية أخرى، تناولت قياسات الطول والوزن من 71 مليون مشارك، من أجل الإبلاغ عن الطول ومشعر كتلة الجسم (BMI) للأطفال والمراهقين بين 5 و19 عاماً من العمر، على أساس مكان سكنهم في الريف أو المدينة، وشملت الدراسة بيانات من 200 بلد مأخوذة بين عامي 1990 و2020. اللافت في نتيجة الدراسة ملاحظتها ميلًا لتناقص تأثير إيجابي للمدن كان موجوداً سابقاً «في التسعينات» مقارنة بالريف في تعزيز نمو الأطفال وتطورهم، وخاصة في «الغرب»، فيما يمكن أن نقرأه كفضّل متزايد للرأسمالية، انكشف أكثر في العقود الأخيرة، وهي التي لطالما ارتبطت تاريخياً بتوسيع المدن وتلويثها على حساب الأرياف واستمرار التناقض بين المدينة والريف.

■ تعريب وتلخيص: د. اسامة دليقان

الدراسة التي نشرت في مجلة «الطبيعة» في 29 آذار 2023، لاحظت بأن الأطفال والمراهقين الذين يقطنون في المدن كانوا وسطياً أطول قاماً من أقرانهم الريفيين في عام 1990، وذلك في جميع البلدان ذات الدخل المرتفع تقريباً «مع بعض الاستثناءات القليلة». وبحلول العام 2020 أصبحت هذه «الأفضلية» الحضرية، المتعلقة بطول القامة، تتناقص في معظم البلدان لدرجة أنها انقلبت إلى عكسها في العديد من البلدان الغربية ذات الدخل المرتفع، وتحولت إلى ميزة سلبية لحياة المدن فيها.

ومن اللافت أنّ الاستثناءات، بحسب الدراسة، كانت لدى الصبيان الذين يعيشون في معظم بلدان إفريقيا شبه الصحراوية وفي بعض بلدان أوقيانوسيا، وجنوب آسيا ووسطها والشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ففي هذه البلدان أظهرت الدراسات المتعاقبة بأن الصبيان القاطنين في الأماكن الريفية إما أنهم لم يكتسبوا الكثير من طول القامة أو حتى أصبحوا أقصر، وبالتالي تأخروا من هذه الناحية عن أقرانهم في مدن البلد نفسه.

إنّ الفرق بين وسطي مشعر كتلة الجسم للأطفال «المقيس بعد تعديله ليتناسب مع العمر»، في المناطق الريفية والحضرية، بلغ أقل من 1.1 كيلوغراماً على المتر المربع في أغلبية البلدان «مشعر كتلة الجسم يساوي الوزن بالكيلو غرام مقسوماً على مربع طول الجسم بالمتراً». وضمن هذا النطاق الضيق، تزايد مشعر BMI قليلاً في المدن أكثر من الأرياف، باستثناء جنوب آسيا، وإفريقيا شبه الصحراوية وبعض بلدان أوروبا الوسطى والشرقية.

وتقول الدراسة إنّ نتائجها تبين أنّه في معظم العالم، بدأت في القرن الحادي والعشرين تضعف الأفضلية بالنمو والتطور للأطفال، والتي كان يتمتع بها سابقاً أطفال المدن، بينما حدث العكس في كثير من بلدان إفريقيا شبه الصحراوية حيث تضخّمت هذه الميزة للمدن مقارنة بالقرى.

تأثيرات وأسباب

إنّ نمو وتطور الأطفال بسن المدرسة وكذلك المراهقين «بأعمار بين 5 إلى 19 سنة» يخضع لتأثيرات تغذيتهم وبيئتهم في المنزل والمجتمع والمدرسة. يساعد النمو والتطور الصحيّان في هذه الأعمار على تقوية التحصيل التعليمي والصحة البدنية ويخفّف من حدوث تأخر وقصور بهما في الطفولة المبكرة، والعكس صحيح. كما ويكون لذلك تأثيرات

مشابهة على الصحة والحياة طوال العمر. حتى وقت قريب مضى، لم يكن هناك انتباه كاف لموضوع نمو وتطور الأطفال الأكبر عمراً والمراهقين مقارنة بالتركيز الأكبر الذي كان موجّهاً إلى الطفولة المبكرة ومرحلة البلوغ. وترافقت زيادة الانتباه للصحة والتغذية خلال سنوات المدرسة، مع الافتراض القائل بأنّ الاختلافات في التغذية والبيئة تقود إلى أنماط مختلفة من ناحية النمو والتطور لهذه الأعمار بين المدن والأرياف بحيث تكون صحة الطفولة والفتوة أضعف في المدن وأقوى في الأرياف، وذلك على الرغم من بعض الدراسات التجريبية التي أظهرت بأن جودة الطعام والتغذية أفضل في المدن.

ومن الضروري وجود بيانات حول نتائج النمو والتطور خلال عمر المدرسة، إلى جانب بيانات عن كفاءة تدخّلات وسياسات معينة، من أجل اختيار سياسات وبرامج محددة وإعطائها الأولوية بالتطبيق وهي تلك التي تعزز الصحة والعدالة الصحية لكل السكان في المدن والريف.

كما أنّ توافر بيانات عالمية متسقة وقابلة للمقارنة من شأنه أن يساعد في تعلم الدروس وتبادل الخبرات حول الممارسات الجيدة والابتعاد عن الأساليب الفاشلة.

ومع ذلك، بحسب الدراسة، قلّما نجد على المستوى العالمي بيانات كافية بشأن مسارات النمو في الأرياف والمدن، على الرغم من أهمية هذه المرحلة التكوينية من عمر الطفل، بل ما زال الاهتمام موجّهاً أكثر للأعمار تحت 5 سنوات. وإذا وجدت دراسات، فإنها إما تكون مقتصرة على بلد واحد، أو نقطة زمنية واحدة، أو تركز مثلاً على جنس واحد أو شريحة عمرية ضيقة.

والدراسات القليلة التي غطّت أكثر من بلد واحد كانت تركز بمعظمها على الفتيات بعمر

أكبر، واستعملت على الأكثر بضع عشرات قليلة من مصادر البيانات، وبالتالي لا يمكن التعويل عليها في قياس منهجي لمعرفة كيف تتجه الأمور في هذا المجال على المدى الطويل.

وبالتالي تميل الكثير من السياسات والبرامج الهادفة إلى تحسين النمو الصحي والتطور للأطفال والمراهقين بعمر المدرسة، إلى التركيز بشكل ضيق وشبه حصري على ميزات محددة للتغذية أو البيئة سواء في المدن أو الأرياف. بينما لم يتم إيلاء سوى قليل من الانتباه إلى التشابهات والاختلافات بين النتائج ذات الصلة في هذه الشروط أو بالتباين بين المدينة والريف عبر البلدان.

بالنسبة للدراسة الحالية، فإنّ عملية الإبلاغ عن القيمة الوسطية لمشعر كتلة الجسم، تناولت الأطفال والمراهقين بعمر المدرسة، القاطنين في الريف والمدينة وعبر 200 بلد وفي الفترة بين 1990 و2020. إنّ كلاً من هذا المشعر إضافة إلى طول القامة هما من المقاييس البشرية «الأنثروبومترية» للنمو والتطور التي تتأثر بجودة الغذاء ومدى السلامة الصحية لبيئة العيش، ولهما قيمة تنبؤية عالية لمدى صحة وجودة الحياة في عدد من نماذج الدراسات، والتي أظهرت بأن امتلاك قيم منخفضة من طول القامة وقيم منخفضة جداً من مشعر كتلة الجسم، هي عوامل تزيد خطر الأمراض والوفاة، كما أنّ قصر القامة يضرّ بالتطور المعرفي ويقلل التحصيل التعليمي وإنتاجية العمل في المراحل اللاحقة من الحياة.

أما النمتع بقيم عالية لمشعر كتلة جسم BMI في هذه الأعمار، فإنه يزيد الخطر على مدى الحياة لاكتساب الوزن الزائد وللبدانة إضافة إلى عدد من الأمراض غير المسارية، وقد يساهم في تحصيل تعليمي سيئ.

المقارنة حسب البلدان

في عام 1990، كان صبيان وفتيات المدن يتمتعون بأفضلية طول القائمة (أي كانوا أطول) مقارنة بأقرانهم الريفيين. وكان الاستثناء من هذه القاعدة يكمن في البلدان مرتفعة الدخل، حيث كانت هذه «الأفضلية الحضرية» إما مهمة لا تذكر «أكثر من 1,2 سنتيمتر فقط للطول الوسطي المعايير بحسب العمر، وتراوح «الاحتمال الخلفي» pp للأطفال القاطنين في المناطق المدنية بأن يكونوا أطول قائمة بين قيمتي 51% إلى أكثر من 99%». [في الإحصاء البايزي، الاحتمال البعدي أو الخلفي Posterior Probability لحدث عشوائي معيّن هو الاحتمال الشرطي الذي يتم تعيينه بعد أخذ الأدلة الخاصة بذلك الحدث أو خلفية الحدث بنظر الاعتبار].

أو أنه كانت هناك أفضلية ريفية صغيرة، مثلاً في بلجيكا وهولندا والمملكة المتحدة «حيث قيمة احتمال PP للأطفال في المناطق الريفية هناك بأن يكونوا أطول قائمة كان يتراوح بين 0,53 وأكثر من 0,95».

بينما كانت أعلى الفروقات بين المدن والأرياف عام 1990 قد سجلت في بعض بلدان أمريكا اللاتينية «المكسيك وغواتيمالا وبنما والبيرو»، وشرق وجنوب شرق آسيا «الصين واندونيسيا وفيتنام»، وأوروبا الوسطى والشرقية «بلغاريا وهنغاريا ورومانيا» وإفريقيا شبه الصحراوية «جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا».

إنّ أفضلية طول القائمة المدنيّة لدى الفتيان والفتيات في البلدان المذكورة أعلاه تراوحت بين 2,4 إلى 0,5 سنتيمتر، مع احتمال خلفي PP للأطفال الذين يعيشون في المدن أن يكونوا أطول قائمة من الأطفال الذين يعيشون في الأرياف بنسبة تفوق 99%.

لطالما ارتبطت
الرأسمالية تاريخياً
بتوسيع المدن
وتلويثها على
حساب الأرياف
وتفاقم التناقض
بين المدينة والريف

في «الكيان».. تعديلات القضاء مجمدة والأزمة قائمة



جاء إعلان نتنياهو عن تجميد خطة التعديلات القضائية بعد الاضطرابات التي هزت الكيان الصهيوني، في محاولة تهدئة الأوضاع، وتخفيف الضغوط الداخلية والخارجية عن الحكومة التي بدأت تتهتز هي الأخرى، ويترافق هذا مع بدء جلسات للحوار بين الفرق السياسية المنقسمة برعاية الرئيس إسحاق هرتسوغ. فهل يمكن أن يمهد كل هذا لهدوء حقيقي فعلاً؟

■ علاء ابوخرّاج

تحولت الأجواء الملتهبة في الكيان إلى حدث بارز في الإقليم، وخصوصاً بعد أن أصبح الخلاف الأمريكي/الصهيوني واضحاً ومعلناً، في وقت كهذا تقدّم عشرات التحليلات يومياً في محاولة لتفسير ما يجري والتنبؤ في اتجاهات تطوراتهِ اللاحقة، لكن الخطوة الضرورية الأولى تبقى في تقديم توصيف موضوعي للمشهد الحالي.

«مجمدة» حتى اللحظة

أعلن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في 27 من شهر آذار الماضي عن تجميد خطة التعديلات القضائية لا إلغاءها، وهو ما يعني أن شرارة الاضطرابات الأخيرة لا تزال تفعل فعلها، حتى وإن خفّت تأثيرها على المشهد مؤقتاً. نتنياهو برّر خطوته هذه بوصفها محاولة «لتجنب الانقسام»، لكن هذا التأجيل جاء مترافقاً مع خطوات أخرى، فرئيس الوزراء كان مضطراً لتقديم تنازل للصهيوني إيتامر بن غفير، شريكه في الائتلاف الحكومي، الذي أعلن قبوله للتأجيل مقابل موافقة نتنياهو على جعل «الحرس الوطني» الجديد تحت سلطة وزارة الأمن القومي التي يتولاها، وهو ما سيتحول إلى عامل ضغط جديد، ف «الحرس الوطني» الذي يجري الحديث عنه- عدّ من إحدى الزوايا- محاولة جانبية جديدة للالتفاف على سلطة القضاء، فحسب تأكيدات عضو حزب الليكود أيوب قرا، يعود سبب إنشاء هذا الحرس إلى «انعدام الثقة لدى عناصر الشرطة والجيش بعد تدخل القضاء في مهامهم والقوانين التي يعُدونها ضد الجندي والشرطي»، وأضاف الضابط

السابق في جيش الاحتلال: إن «الحرس الوطني» سيكون موازياً للجيش والشرطة «الإسرائيلية»، وسيكون من «مجموعة من الفرق الخاصة للسيطرة على أماكن حساسة، يصعب على الشرطة والجيش السيطرة عليها». لذلك سيكون تحويل هذه الفكرة إلى واقع فعلي على الأرض- إلى جانب تكاليفها الكبيرة التي قدرتها وسائل الإعلام الصهيونية بـ 9 مليارات شيكل- خطوة خطيرة قادرة على نقل الانقسام السياسي الحالي إلى مواجهة دامية بين قوى مسلحة صهيونية تعمل على الأرض في قطاعات متداخلة، وتتبع في الوقت نفسه لمصالح واعتبارات سياسية متناقضة.

تسريبات في لحظات حساسة

بالتوازي مع ما سبق، تجاوب فريق نتنياهو مع دعوات هرتسوغ المشار إليها، وانعقدت أولى جلسات الحوار مع المعارضة بهدف إيجاد حل مرض للأزمة الحالية، لكن، ورغم التأكيد على الأجواء الإيجابية التي سادت في الجلسة الأولى، تبقى احتمالات توتر جديد قائمة، ولا سيما بعد أن سرّبت وسائل الإعلام محادثة من هاتف وزير القضاء ياريف ليفين، الذي عدّ عراب التعديلات القضائية، إذ عرضت القناة 12 أن محادثة وزير القضاء تؤكد نية الحكومة إعادة طرح الخطة في الدورة التشريعية القادمة، وتوعد ليفين- حسب التسريبات المعارضة- بتحركات في كافة المناطق دعماً للتعديلات، وهو ما جاء بمثابة دليل بيد المعارضة للتشكيك في جدية نتنياهو في الوصول إلى اتفاق متوازن مع خصومه. ولا بد أنه سترك ظلالاً ثقيلة على أية جلسات حوارية قادمة.

خصومة عابرة أم ماذا؟

الصورة داخل الكيان لن تكتمل إلا مع توضيح حجم الخلاف مع الولايات المتحدة الأمريكية، فبعد أن حملت الشهور الماضية إشارات رسمية خجولة، بدأت الأمور تأخذ منحى أوضح مؤخراً، وخصوصاً بعد انتقادات الرئيس الأمريكي العلنية للتعديلات القضائية، وهو ما دفع نتنياهو ليقول: إن «إسرائيل دولة ذات سيادة تتخذ قراراتها بإرادة شعبيها، وليس على أساس ضغوط من الخارج بما في ذلك من أفضل الأصدقاء». وجاءت تصريحات وزير الأمن القومي في السياق ذاته، لكن بجرعة تحريضية أعلى، إذ قال بن غفير: «إن على الولايات المتحدة أن تفهم أن إسرائيل دولة مستقلة وليست مجرد نجمة أخرى على العلم الأمريكي».

الخلاف التاريخي، غير المسبوق، الذي نشهده اليوم يجري تقديمه بشكل مبسط، فالمعارضة داخل الكيان تحمل نتائجهو المسؤولية، الذي تصفه بأنه «خطأ استراتيجي»، وفي المقلب الآخر تبدو الصورة متشابهة، فقد بات أي تطور في الساحة العالمية موضوعاً يغذي الانقسام الأمريكي، فخصوم إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن، يحملونه مسؤولية التطورات الخطيرة، ويرون في تصريحاته تدخلاً في الشؤون الداخلية لـ «إسرائيل»، في الوقت الذي لا يقرّ أياً من هؤلاء أن الخلاف بين الإثنين لا يردّ إلى «خطة الإصلاح القضائي»! بل تحركه أسباب أعمق وأقدم.

نتنياهو والتعديلات القضائية

لا يمكن التقليل من دوافع نتنياهو الذاتية للتمسك بالتغييرات القضائية، وخصوصاً أنه يواجه اتهامات بالفساد. لكن إطار تبني هذا المشروع يشمل قوى سياسية واسعة أخرى، ويعتبر استجابة موضوعية لأزمة حكم شاملة عانى منها الكيان، وتعمقت بشدة خلال السنوات الماضية، فعجز القوى السياسية المتكرر في الحصول على الأغلبية

داخل الكنيست كان مؤشراً على اضطرابات قادمة، وخصوصاً بعد أن دخلت كافة القوى في دائرة مغلقة، وأصبحت مضطرة لتشكيل ائتلافات غير معتادة، اتسمت بعدم الاستقرار، نظراً لطبيعة قواها المتباينة والضغوط المتزايدة على الكيان. ولذلك يعتبر تعديل صلاحيات القضاء في جوهره محاولة لتغيير النظام السياسي في «إسرائيل» وهي الخطوة التي ترى مجموعة واسعة من القوى السياسية أنها مخرج محتمل من أزمة وجودية يعيشها الكيان. لذلك لن يكون إبعاد نتنياهو عن الواجهة كافياً لطي هذه الصفحة التي ستبقى في جوهرها حاضرة في المشهد وتفعل فعلها.

الأولويات تختلف

ومن جهة ثانية، لا ييبب عن أحد أن أولويات الكيان الصهيوني وداعمه الأساسي لم تعد متطابقة، فبالرغم من أن الفوضى في المنطقة لا تزال مطلوبة أمريكياً، إلا أن حجم الأزمة الصهيونية يتطلب انخراطاً أمريكياً أكبر مما يمكن أن تسمح به التوازنات الدولية الحالية، وخصوصاً أن واشنطن أصبحت مضطرة لحشد قواها الأساسية في ساحات صراع أخرى، وهو ما يدفعها للجم المحاولات الصهيونية في إعادة توجيه الأمور. وهنا يبرز مجدداً أن الحكومة الحالية ليست المسبب الحقيقي والوحيد لأزمة العلاقات مع الولايات المتحدة، فجميع القوى السياسية في الكيان تدرك أن أولويات واشنطن تتبدل بسرعة، حتى اللحظة لا تظهر إمكانية للتوفيق بين مصالح الطرفين، وسيبقى الوضع على ما هو عليه حتى وإن سقطت حكومة نتنياهو، التي تفقد الأغلبية حسب استطلاعات الرأي الجديدة. فإذا اتجهت الأمور إلى انتخابات جديدة، واستطاعت القوى السياسية تشكيل حكومة جديدة، ستجد الأخيرة نفسها في المأزق ذاته، وستبقى المشكلة حاضرة حتى وإن أدارتها بشكل مختلف.



إنشاء «الحرس الوطني» قادر على نقل الانقسام السياسي الحالي إلى مواجهة دامية بين قوى مسلحة صهيونية تعمل على الأرض في قطاعات متداخلة وتتبع في الوقت نفسه لمصالح واعتبارات سياسية متناقضة

الاستراتيجية الجديدة للسياسة الخارجية الروسية... تثبيت نظام عالمي جديد



أقرت روسيا في الـ 31 من آذار الماضي استراتيجيتها الجديدة للسياسة الخارجية، والتي جاءت في وثيقة من 42 صفحة تحثوي 76 نقطة رئيسية، وتشكل مسألة التغيرات الدولية وموازين القوى الجديدة عصبها الرئيس، ترسم ملامح مستقبل السياسات الدولية، وتشكل نقلة جديدة أكثر تقدماً بالسياسة الروسية.

■ يزن بوظو

نذكر هنا بعضاً من نقاطها الأساسية التي نرى أن عرضها ومناقشتها ذو أهمية خاصة فيما يتعلق بمتابعة وتحليل المتغيرات الدولية الجارية والمقبلة، لا فيما يتعلق بروسيا بعينها، وإنما بوصفها قوة دولية كبرى تساهم في قيادة هذا التغيير.

رؤية عامة

بعد مجموعة نقاط الأحكام العامة المتعلقة بالوثيقة وعملها، يبدأ السرد العملي للاستراتيجية الجديدة من النقطة السابعة، والتي جاء في أول جزء منها مباشرة: «تمرّ البشرية بحقبة من التغيير الثوري» لتعطي هذه الجملة الافتتاحية صورة أولية عن مضمون الاستراتيجية الجديدة، وجاء في النقطة نفسها «إن نموذج عدم التوازن في التنمية العالمية، والذي كفل على مدى قرون نمواً اقتصادياً فائقاً للقوى الاستعمارية، عبر الاستيلاء على موارد الدول والمناطق التابعة في آسيا وإفريقيا والعالم الغربي، بات شيئاً من الماضي لا رجوع فيه». لتؤكد الفقرة الأولى بذلك، أن حقبة التغيير الثوري التي تمر بها البشرية قد اجتازت شوطاً أولياً بالفعل، يتمثل بالتغيرات الدولية التي جرت خلال العقد الماضي على أقل تقدير، والتي حدّت من نفوذ وهيمنة القوى المستعمرة والإمبريالية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

يتبع في النقطة التالية «رغم ذلك، فإن التغيرات المستمرة والإيجابية عموماً، تواجه الرفض من عدد من الدول التي اعتادت التفكير وفقاً لمنطق الهيمنة العالمية والاستعمار الجديد» وهو ما اعتادت وكررت قاسيون على ذكره ومناقشته منذ أكثر من عقد، بأن التغيرات الدولية الجديدة تصحبها سياسات جديدة مختلفة كلياً عن سياسات موازين القوى السابقة، القائمة على عقلية ومبادئ الهيمنة والتبعية، مما يفرض على كافة القوى

السياسية التكيف مع الوقائع الجديدة، أو الموت برفقة السياسات القديمة. وتتابع «إنهم برفضون الاعتراف بحقيقة وجود عالم متعدد الأقطاب [...] وبذلك يرفضون الاتفاق على معايير ومبادئ النظام العالمي [الجديد]. تبذل محاولات لتقييد حركة التاريخ الطبيعية، والقضاء على المنافسين بالأشكال العسكرية السياسية والاقتصادية. يتم استخدام مجموعة واسعة من الأدوات والأساليب غير القانونية، بما فيها الإجراءات القسرية «العقوبات» التي تتجاوز مجلس الأمن في الأمم المتحدة، وإشارة الانقلابات والصراعات المسلحة والتهديد والابتزاز والتلاعب بوعي بعض الدول والفئات الاجتماعية. [...] بات الأمر الشائع للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الداخلية ذات السيادة هو فرض إيديولوجيا نيو ليبرالية مدمرة».

وتتابع النقاط 9 و 10 و 11 للحديث بنفس الرؤية العمومية على التوالي: دور الأمم المتحدة، والأزمة الاقتصادية، واستخدام القوى العسكرية، وفي الفقرة الأخيرة 17 من القسم الثاني للوثيقة تؤكد: «رداً على السلوكيات غير الودية للغرب، تسعى روسيا للدفاع عن حقها في الوجود والتنمية الحرة بكافة الوسائل الممكنة».

مهام عامة

تشير الوثيقة إلى أن «تحقيق الأهداف الاستراتيجية للسياسة الخارجية للاتحاد الروسي» سيجري «من خلال أداء المهام الرئيسية التالية». أولاً: «تشكيل نظام عالمي عادل ومستدام»، ثانياً: «الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، والاستقرار الاستراتيجي، وضمان التعايش السلمي، والتنمية التدريجية للدول والشعوب» وتتابع النقاط التالية بالحديث والتأكيد في سياقات وجوانب مختلفة على التعاون السلمي والدبلوماسي في إطار التنمية، وحل المشاكل والنزاعات وإقامة علاقات الصداقة مع الدول المختلفة.

ويوضح القسم الرابع رؤية روسيا لكيفية تشكيل هذا النظام العالمي، حيث تتضمن النقطة الـ 18 مجموعة من البنود أهم ما فيها: التأكيد على «المساواة بين الدول، واحترام حقها في اختيار نموذج التنمية، ونظامها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي» وهو ما يقف على النقيض من عقلية الهيمنة الغربية وموازين القوى السابقة عبر فرض «الديمقراطية الأمريكية» وال «نيوليبرالية» كنموذج وحيد، ويجري التأكيد في بنود لاحقة على «رفض الهيمنة في العلاقات الدولية» و«التعاون القائم على توازن المصالح والمنفعة المتبادلة» و«عدم التدخل في الشؤون الداخلية» و«سيادة القانون الدولي بتنظيم العلاقات الدولية»... الخ.

ويأتي ذكر الولايات المتحدة الأول في البند الأول من النقطة الـ 19 بالقسم نفسه: «القضاء على ما تبقى من هيمنة الولايات المتحدة وغيرها من الدول غير الصديقة في القضايا العالمية، وتهينة الظروف للحد من طموحات الهيمنة الاستعمارية الجديدة لأية دولة». وفي البند الثالث، يجري التطرق للأمر المتحدة عبر «استعادة دور الأمم المتحدة كآلية تنسيق مركزية لتنسيق مصالح الدول الأعضاء في الأمم المتحدة».

الأمم المتحدة ودورها

تؤكد الوثيقة مراراً وبمواضع مختلفة على الأمم المتحدة ودورها المركزي في تنسيق العلاقات، وحل الخلافات والنزاعات، والتنمية وغيره، فتذكر في النقطة 22 «يجب أن تستند آلية تشكيل القواعد القانونية الدولية إلى الإرادة الحرة للدول ذات السيادة، وعلى الأمم المتحدة أن تبقى المنصة الرئيسية لتطوير القانون الدولي»، وتتكون النقطة 23 من عدة بنود، تؤكد- في سياقات مختلفة تتعلق بالقانون الدولي والتنمية والعقوبات- على الرجوع إلى ميثاق الأمم المتحدة، وفي النقطة 5 تحديداً يذكر «تحسين آلية تطبيق العقوبات الدولية على أساس الاختصاص الحصري لمجلس الأمن الدولي لإدخال مثل هذه الإجراءات، وضمان فعاليتها فيما يتعلق بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين».

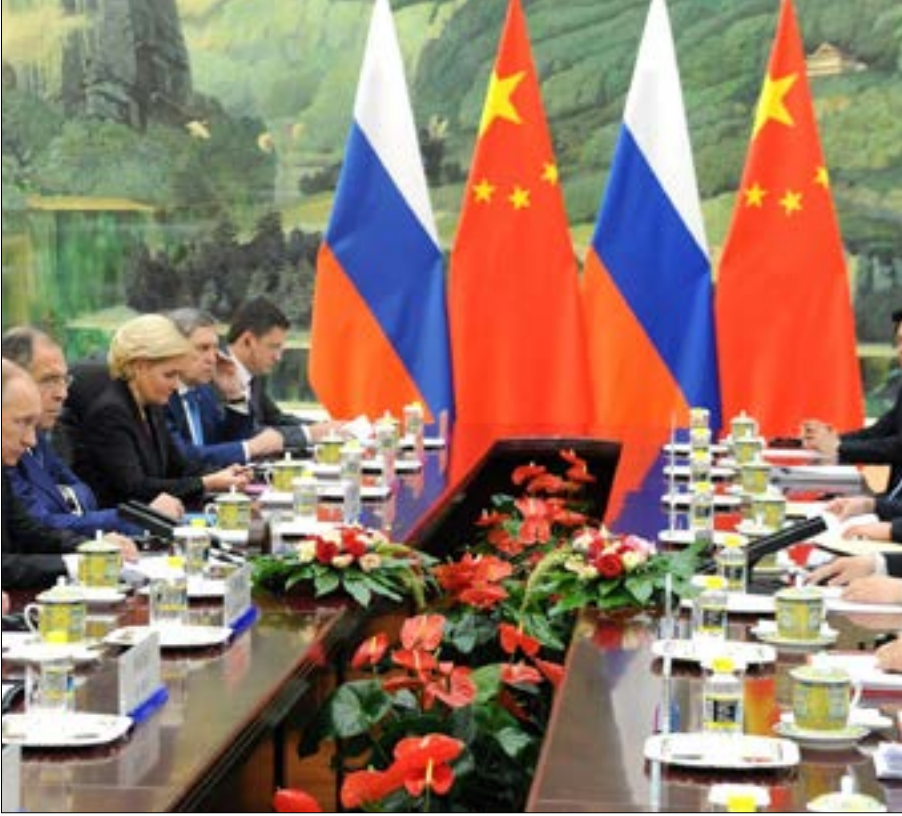
التأكيد المستمر على دور الأمم المتحدة،

سواء في هذه الوثيقة الجديدة، أو غيرها من الوثائق والمواقف، يوضح توافق الممارسة العملية مع السياسات الدولية الجديدة، فروسيا، فضلاً عن الصين أو الهند وغيرهم كقوى دولية مستمرة بصعودها، لا تسعى ولا مصلحة لأي منها باتخاذ دور دولي بديل عن الأمم المتحدة أو يتجاوزها، كالحالة الأمريكية في الموازين السابقة، والتي اتسمت بوصفها «شرطي العالم» سواء عبر هيمنتها على الأمم المتحدة أو بتجاوز قوانينها.

الاستقرار الاستراتيجي والتهديدات البيولوجية

تشتمل النقطة 27 على مجموعة من البنود المتعلقة بالاستقرار الاستراتيجي، منها: «الردع الاستراتيجي، ومنع تفاقم العلاقات بين الدول إلى مستوى قادر على إثارة النزاعات العسكرية، بما في ذلك استخدام الأسلحة النووية وأنواع أخرى من أسلحة الدمار الشامل» و«تعزيز وتطوير نظام المعاهدات الدولية في مجالات الاستقرار الاستراتيجي، وتحديد الأسلحة، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل»، و«منع سباق التسلح واستبعاد نقله إلى بيئات جديدة، وتهينة الظروف لمزيد من التخفيض التدريجي للإمكانات النووية» و«الحد من الأسلحة التقليدية، ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة».

وتؤكد النقطة 29 على «منع ظهور التهديدات البيولوجية وضمان السلامة البيولوجية» بثلاثة بنود: «التحقيق في قضايا تطوير ونشر واستخدام أسلحة بيولوجية وسامة، خاصة في أراضي الدول المجاورة» بإشارة إلى أوكرانيا، و«منع الأعمال الإرهابية و/أو التخريبية المرتكبة باستخدام مسببات الأمراض الخطيرة والقضاء على عواقب هذه الأعمال» بإشارة إلى فيروس كورونا، و«توسيع التعاون مع الحلفاء والشركاء في مجال ضمان الأمن البيولوجي، وبشكل أساسي مع الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، والدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة».



فيما يتعلق بالصين: «تهدف روسيا إلى زيادة تعزيز الشراكة الشاملة والتعاون الاستراتيجي مع جمهورية الصين الشعبية، وتغطي الأولوية لتطوير التعاون المفيد للطرفين في جميع المجالات». والهند: «ستواصل روسيا بناء شراكة إستراتيجية مميزة بشكل خاص مع جمهورية الهند، من أجل رفع المستوى وتوسيع التفاعل في جميع المجالات على أساس المنفعة المتبادلة، وإيلاء اهتمام خاص لزيادة حجم التجارة الثنائية والاستثمار والتكنولوجيا».

أوراسيا: «تسعى روسيا جاهدة إلى تحويل أوراسيا إلى فضاء واحد يشمل جميع القارات للسلام والاستقرار والثقة المتبادلة والتنمية والازدهار» وهذه النقطة تحتوي عدة بنود تؤكد دور منظمة شانغهاي، والشراكة الأوروبية الآسيوية الكبرى، ورابطة دول جنوب شرق آسيا، وتعزيز الترابط الاقتصادي والنقل في منطقة أوراسيا سواء براً عبر السكك الحديدية، أو بحراً، وتخصص نقطة للتأكيد على حل الوضع في أفغانستان.

المنطقة الأوروبية: تؤكد النقطة 59 أن معظم الدول الأوروبية تنتهج سياسة عدوانية تجاه روسيا، وتتضمن 3 بنود للحديث حول الأمر، تتعلق بالحد من هذه التهديدات، و«تشكيل نموذج جديد للتعايش مع الدول الأوروبية، والذي سيضمن التنمية الأمانة والسيادة والتدرجية لروسيا وحلفائها وشركائها، والسلام الدائم في الجزء الأوروبي من أوراسيا».

الولايات المتحدة والدول الأنجلوساكسونية: «الاتحاد الروسي مهتم بالحفاظ على التكافؤ الاستراتيجي والتعايش السلمي مع

التعاون الاقتصادي عالمياً

في الجانب الاقتصادي، تتكون النقطة الـ 39 من 8 بنود، أهم ما فيها: «تكثيف التجارة العالمية والنظم النقدية والمالية مع واقع العالم متعدد الأقطاب، ونتائج أزمة العولمة الاقتصادية، وذلك في المقام الأول لصالح الحد من قدرة الدول غير الصديقة على إساءة استخدام مركزها الاحتكاري، أو المهيمن في أماكن معينة من الاقتصاد العالمي، وتوسيع مشاركة الدول النامية في الحوكمة الاقتصادية العالمية» و«الحد من اعتماد الاقتصاد الروسي على الأعمال العدائية للدول الأجنبية، وذلك في المقام الأول من خلال تطوير بنية تحتية دولية أمنة وغير مسيسة للدفع، ومستقلة عن الدول المعادية وتوسيع ممارسة استخدام العملات الوطنية في التسويات مع الحلفاء والشركاء».

تقليل الاعتماد الروسي على المسائل العدائية للدول الأجنبية، وذلك في المقام الأول عبر تطوير بنية تحتية دولية أمنة، وغير مسيسة للمدفوعات مستقلة عن الدول المعادية، وتوسيع استخدام العملات الوطنية في التسويات مع الحلفاء والشركاء».

العلاقات مع الدول المختلفة

تتحدث النقاط من 49 وحتى 65 عن سياسة روسيا الخارجية تجاه دول مختلفة من العالم، منها خصيصاً الصين والهند وأوروبا والولايات المتحدة، ومناطق مختلفة كأوراسيا وإفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية والعالم الإسلامي.

الأنجلوساكسونية الأخرى، حسب درجة استعدادها للتخلي عن مسار غير ودي تجاه روسيا واحترام مصالحها المشروعة».

تشكل هذه الوثيقة نقلة نوعية جديدة بالسياسة الروسية، وهي إن لم تكن مفاجئة بالنسبة للبعض، فإن اعتماد هذه السياسات بالشكل «الرسمي» الآن يعني التمهيد لتحولات عملية وملموسة قادمة، سواء على الصعيد الدولي، أو في الداخل الروسي.

الولايات المتحدة، وإقامة توازن في المصالح بين روسيا والولايات المتحدة، مع مراعاة مركزهما كقوتين نوويتين رئيسيتين، ووجود مسؤولية خاصة عن الاستقرار الاستراتيجي، وحالة الأمن الدولي بشكل عام. إن أفاق تشكيل مثل هذا النموذج للعلاقات الروسية الأمريكية تعتمد على درجة استعداد الولايات المتحدة للتخلي عن سياسة الهيمنة العنيفة» و«يعتزم الاتحاد الروسي إقامة علاقات مع الدول

ضربات جديدة للدولار الأمريكي



للتجارة والاستثمار «أبيكسبرازيل» ستخفض هذه الخطوة تكاليف الاستيراد، وتنشط التجارة بين البلدين إلى مستويات قياسية جديدة، وتشجع الاستثمار. التبادل التجاري بين البلدين كان قد وصل إلى حوالي 150 مليار دولار. وإلى جانب كون البرازيل أقوى اقتصادات أمريكا اللاتينية، ويمكن لتوجهات كهذه أن تؤثر في البلدان الأخرى المحيطة، تتميز صادرات البرازيل إلى الصين بأنها سلع استراتيجية، إذ يبلغ حجم صادرات فول الصويا 37% وخام الحديد 29% وخامات نفطية أخرى 17%، ما يعني تراجعاً جديداً في تسعير هذه الخامات الاستراتيجية، وتحديدًا بالدولار.

كينيا والسعودية

وُقّع الرئيس الكيني وليام روتو اتفاقية مع المملكة العربية السعودية لشراء النفط مقابل الشلن الكيني «العملة الوطنية لكينيا» بدلاً من الدولار الأمريكي، وجاء تبرير هذه الخطوة مشابه للتبريرات التي قدمتها مصر بعد انسحابها من اتفاقية الحبوب الدولية. إذ أعلن الرئيس الكيني، أن هذه الخطوة يمكن أن تخفف الطلب على الدولار داخلياً، وتخفف من تأثيرات ذلك على العملة المحلية. وقال: «في الأسابيع المقبلين، سيكون توافر الدولار مختلفاً تماماً، لأن شركات الوقود لدينا ستدفع الآن مقابل الوقود بالشلن الكيني».

بالرغم من أن الحجم التجاري لهذه الصفقة يكاد لا يذكر، إلا أن دلالاته كبيرة، فكينيا تستورد ما يصل

الدور الذي لعبه الدولار الأمريكي في التجارة العالمية يتراجع، وتبدو الدول أكثر استعداداً للاستغناء عنه بسبب الانعكاسات الإيجابية لذلك على اقتصاداتها، فلا يمر يوم إلا وتتداول وسائل الإعلام خبراً جديداً عن صفقة غير دولارية جديدة، فالى جانب الصين وروسيا والهند تتوسع القائمة لتشمل دولة، مثل: السعودية ومصر والبرازيل وفرنسا وكينيا وغيرها.

■ عتاب منصور

لكل إعلان جديد من هذا النوع دلالات خاصة، فمن الناحية الأولى، يعتبر أي استغناء عن الدولار في أية صفقة تجارية، تهديداً للهيمنة الأمريكية التي اعتمدت لعقود على الربح الدولار، فالنزعة المتسارعة للاستغناء عنه تعني بشكل مباشر تراجع لوزن الولايات المتحدة، وما يؤثر الانتخاب مؤخراً، أن هذه التغيرات باتت تجري على بعض السلع الاستراتيجية التي حرصت الولايات المتحدة على تسعيرها بالدولار حصراً.

الصين والبرازيل

قالت الحكومة البرازيلية في 30 آذار الماضي: إنها توصلت إلى اتفاق مع الصين للتخلي عن الدولار، واستخدام عملتيهما المحليتين في تعاملاتهما التجارية الثنائية. وبحسب الوكالة البرازيلية للترويج

الخليجي، وتوسيع واردات الغاز الطبيعي المسال، وتعزيز التعاون في تطوير النفط والغاز وغيرها، وأعلن عزمه الاستفادة من بورصة شنغهاي للنفط والغاز كمنصة لتنفيذ تسوية باليوان لتجارة النفط والغاز.

هذه المؤشرات وغيرها ستكون لها تأثيرات متسارعة تشبه تأثير الدومينو في كثير من القطاعات، لا شك أنها ستلقى معارضة أمريكية، ومحاولة تعطيلها، إلا أنها تعبير عن اتجاه موضوعي سيجد في نهاية المطاف تعبيراته المناسبة في السوق العالمية.

28 آذار: إن الصين أكملت للتو أول صفقة بيع الغاز الطبيعي المسال مع شركة فرنسية للطاقة، بالاعتماد على العملة الوطنية للصين الشعبية، «اليوان». وتشمل الصفقة شراء نحو 65 ألف طن من الغاز الطبيعي المسال مستوردة من الإمارات.

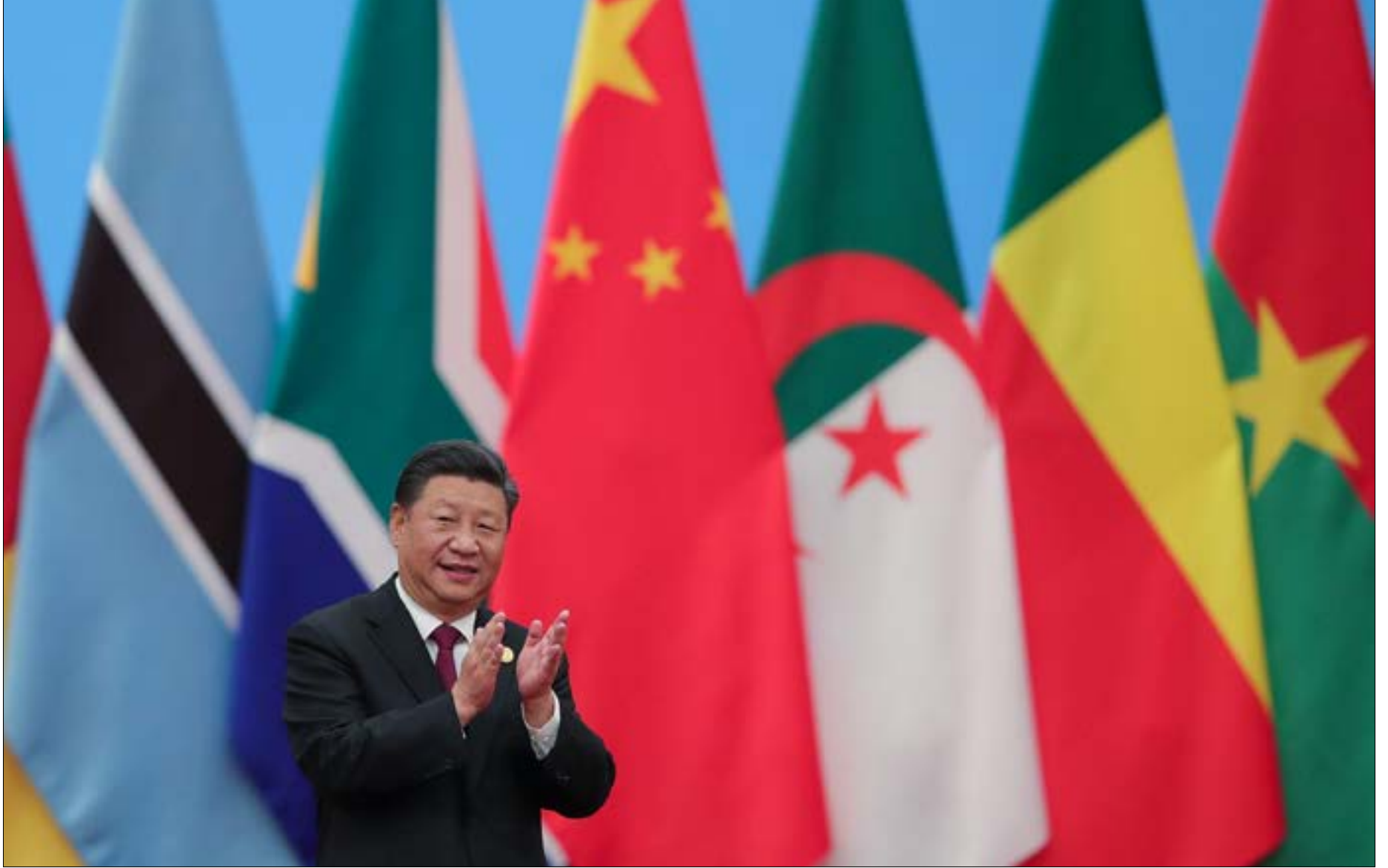
وتأتي هذه الخطوة في إطار الدور المتزايد الذي تلعبه بورصة شنغهاي في سوق الطاقة العالمي، وكان الرئيس الصيني أكد في نهاية العام الماضي، أن الصين ستواصل استيراد كميات كبيرة من النفط الخام من دول مجلس التعاون

إلى 3,5 مليار دولار من الخامات النفطية، وتحتل الإمارات المرتبة الأولى من حيث الموردين، ونليها السعودية التي تصدر ما يقارب 700 مليون دولار. لكن الخطير في هذا القرار، هو أن موافقة السعودية على إجراء صفقة نفطية غير دولارية يحمل دلالات سياسية كبيرة، ويمكن أن يكون تمهيداً لخطوات أكبر في هذا القطاع، وتحديدًا مع الصين.

فرنسا-الصين

قالت بورصة «شنغهاي» للبترول والغاز الطبيعي، يوم الثلاثاء

انطلاقاً من المصلحة: الجنوب العالمي يبتعد عن الغرب



إذا استثنينا بعض دول الجنوب العالمي التي لا تزال مصالح نخبتها الحاكمة مرتبطة بمصالح الغرب بطريقة مدمرة لهذه الدول – كما هو الحال في سورية – فتعميق العلاقات الاقتصادية مع الدول الصاعدة والنهج العملي في اختيار الشركاء يثبت أن هذه الدول – رغم تاريخ بعضها المرتبط بشكل كبير بالأمريكيين مثل رابطة آسيان – قادرة على السعي بشكل مستقل إلى تحقيق مصالحها. التركيز على الأرقام التجارية بين الصين وبعض دول الجنوب العالمي سيعطينا فكرة مناسبة هنا، ولهذا إليكم أهم ما جاء في مقال للسناغفوري ما كايشو، الباحث في جامعة فودان الصينية.

■ ما كايشو ترجمة: اوديت الحسين

أقامت الصين علاقات اقتصادية أعمق مع إفريقيا رغم تحذير الولايات المتحدة لهذه الدول من أن تقع «فريسة للاستغلال الصيني». قوبلت تحذيرات الغرب بالتشكيك، فإفريقيا من جهة عانت الكثير في تاريخها المؤلم المرتبط باستغلال الغرب لها، ومن جهة بات هناك أدلة واقعية على أن الاستثمار الصيني قد عزز النمو الاقتصادي وخلق وظائف جديدة في قارة تنذر فيها فرص العمل. وفقاً لاقتصادي التنمية أنزيت وير، نما الاستثمار الصيني في إفريقيا بمعدل سنوي 25% منذ بداية الألفية، وقد خلق بين عامي 2017 و 2020 وظائف أكثر من جميع الاستثمارات الأجنبية الأخرى رغم أنه لا يشكل سوى 20% من تدفقات رأس المال الأجنبي إلى إفريقيا. علاوة على ذلك ردّ وير على القائلين بأن الشركات الصينية لا توظف إلا الصينيين بإحصائية بليغة: «يشكل الموظفون الأفارقة في المتوسط 70 إلى 95% من إجمالي القوة العاملة في الشركات الصينية». بينما على النقيض من ذلك فقد انتهى المطاف بالاستثمارات والمساعدات الأمريكية في إفريقيا – وكامل الغرب – في أيدي الشركات الاستشارية والتنفيذية الغربية. وكما يلاحظ الصحفي هوارد فرينش: «الولايات المتحدة أصبحت شحيحة وسلبية بشكل متزايد في مساعداتها التنموية، بينما تشارك الصين بشكل كامل في لعبة توفير السلع العامة في جميع أنحاء العالم».

ربّما أكثر خطب النفاق الغربي الملموسة في إفريقيا هي حول تغيّر المناخ والفساد وحقوق الإنسان، فلطالما ألقت الولايات المتحدة وشركاؤها الغربيون محاضرات مطولة على إفريقيا حول الحاجة للابتعاد عن الوقود الأحفوري، لكنهم بمجرد احتياجهم للطاقة بعد الحرب في أوكرانيا، أوقفوا أحاديثهم وبدأوا باستهلاك النفط والغاز وحتى الفحم. الأفارقة مرتاحون مع مساعدات الصين الاستثمارية التي لا تصاحبها شروط مرهقة مثل تلك الموجودة في الغرب، وقد عبّر الرئيس الكيني أوهورو كينياتا في كانون الأول 2022 عن ذلك عندما قال: «شراكتنا مع الصين لا تقوم على إخبار الصين لنا بما يجب أن نفعله... نحن لسنا بحاجة إلى إخبارنا بما نحتاجه، فنحن بحاجة إلى شركاء لمساعدتنا في الحصول على ما نريد».

حققت الصين نجاحاً ماثلاً في تعميق العلاقات الصينية مع أمريكا اللاتينية منذ 2002، حيث زادت التجارة مع المنطقة من أقل من 18 مليار دولار إلى 315 ملياراً حتى 2019 لترتفع إلى 448 مليار دولار بعد عام واحد في 2020. لا تزال التجارة اللاتينية مع الولايات المتحدة أكبر حجماً، لكن 71% من تجارة الولايات المتحدة مع القارة هي مع المكسيك، ولهذا تجاوزت تجارة الصين مع بقية الدول الولايات المتحدة بـ 73 مليار دولار. التجارة بين البرازيل والصين هي المثال الأبرز، فقد ازدادت من مليار دولار سنوياً في عام 2000 لتصل إلى مليار دولار كل أربعة أيام. وحتى في فترة حكم بولسارو الميال للأمريكيين،

استمرت العلاقات مع الصين، ما يشير إلى أن البراغماتية هنا باتت متجذرة.

تحول الآسيان

في الماضي لم يكن يُنظر إلى مجموعة الآسيان «رابطة دول جنوب شرق آسيا ASEAN» على أنها منظمة محايدة، فقد تأسست في 1967 بدعم قوي من الولايات المتحدة وشجبت كلاً من الصين والاتحاد السوفييتي المنظمة في البداية باعتبارها أداة في يد الإمبريالية الأمريكية. لكن التحول العالمي جعل آسيان ودولها تتقارب أكثر مع الصين لتوقع في 2002 معها اتفاقية تجارة حرة، حيث ازدادت التجارة بين آسيان والصين من 29 مليار دولار فقط في عام 2000 لتصل إلى 669 مليار دولار في 2021، بالمقارنة بحجم تجارة 364 مليار دولار مع الولايات المتحدة. عززت التجارة مع الصين والولايات المتحدة من النجاح الباهر في التنمية الاقتصادية لدول آسيان، ففي بداية الألفية كان الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة مجتمعة 620 مليار دولار فقط، أي ثمن الناتج المحلي لليابان. بحلول 2021 أصبح الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة مجتمعة 3 ترليونات دولار مقارنة بـ 5 ترليونات في اليابان، ومن المتوقع أن تتخطى آسيان اليابان في عام 2030. كما أن الشراكة مع الصين لم تصل بعد إلى ذروتها بل بدأت للتو، فمع اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة التي دخلت حيز التنفيذ العام الماضي، بات هناك قدرة على تحفيز اقتصادات البلدان لتحقيق قفزة أكبر في اقتصاداتها على مدى العقد المقبل.

تنتهج دول آسيان نهجاً مصلحياً في التعامل مع الصين والولايات المتحدة، فبعد انضمامها للشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة، انضمت سبع دول من الرابطة إلى المشروع الأمريكي «الإطار الاقتصادي الهندي الهادئ» في إشارة إلى أنها تريد الحفاظ على مصالحها أينما كانت. هذا النهج البراغماتي ذاته سيمنع حدوث أي

صراع كبير في بحر الصين الجنوبي، فالقرب الجغرافي من الصين يعني حتماً أن دول آسيان ستواجه تحديات مع الصين، فسلوك آسيان والصين عملي في هذا الخصوص، وقد قدمت الصين في الماضي بالفعل بعض التنازلات مع جيرانها الأضعف في آسيان. كما أن دول رابطة آسيان ليست متفقة كلياً في بعض المواقع التفصيلية للصراع الأمريكي الصيني، فإذا ما أخذنا قضية شبكات الجيل الخامس وشركة هواوي التي حظرتها الولايات المتحدة، فقد وقعت إندونيسيا والفلبين عقوداً معها لبناء شبكات الجيل الخامس لديها، بينما لم تفعل ماليزيا وسنغافورة، ولا يزال موقف فيتنام ضبابياً رغم عدم توقيعها معها بعد.

لكن تبقى دول آسيان تقيم مواقفها تبعاً لمصالحها حيث تضطر أحياناً لتجاهل الولايات المتحدة إلى حد كبير. فقد عارض الأمريكيون بشدة مبادرة الحزام والطريق الصينية، لكنّ معارضتها لم تلق أذاناً مصغية فجميع دول الآسيان العشرة يشاركون في العديد من مشاريع الحزام والطريق، كما أن منطقة جنوب شرق آسيا هي المنطقة الأكثر تقبلاً لاستثمارات الصين الضخمة في البنية التحتية، فمُنذ 2020 هناك أكثر من 53 مشروعاً كبيراً جارياً في المنطقة.

أنت هذه المشاريع ثمارها بشكل ممتاز، كمثال لاوس التي لا تزال واحدة من أفقر دول العالم والتي تمكنت بفضل مبادرة الحزام والطريق من امتلاك خط سكة حديد عالي السرعة بين عاصمتها فينتيان ومقاطعة يوان الصينية، وهي السكة التي تقلص وقت الرحلة من 15 ساعة إلى أقل من أربع ساعات، ما يعني أن موجة من التجارة والسياحة الصينية ستجتاح لاوس وتجلب معها فرص التنمية. لجأت إندونيسيا بدورها إلى الصين للمساعدة في بناء خطة سكة الحديد عالي السرعة من جاكارتا إلى باندونغ. لا يمكن للولايات المتحدة أن توقف دول آسيان، على الأقل، لأنها لا تملك أي بديل عملي لمبادرة الحزام والطريق.

لا يمكن للولايات المتحدة ان توقف دول آسيان على الأقل لأنها لا تملك أي بديل عملي لمبادرة الحزام والطريق

روسيا بين العمل وحيدة و«الفرسان السود»



إنّ مفهوم «الفرسان السود» قد تَمَّت تغطيته بشكل جيد في الأدبيات الخاصة بالعقوبات. المفهوم العام له أن دولة تستمر بالتعاون مع دولة مفروض عليها عقوبات – رغم العقوبات. في نهاية المطاف يساعد هذا الدولة المعاقبة على التأقلم مع الوضع، ويقلص الأضرار الناجمة عن القيود ويعينها على تخطي عواقب العزلة عن اقتصادات الدول التي فرضت العقوبات.

■ إيفان تيمويف
ترجمة: قاسيون

في 2022 أصبحت روسيا هي الهدف الأكبر على الإطلاق للقيود الاقتصادية، سواء الكمية أو النوعية. امتنعت «غالبية العالم» عن الانضمام إلى هذه القيود، ولكن تسمية هذه الدول «الفرسان السود» لا يزال يحتاج إلى بعض الوقت. الشركات في البلدان الصديقة لروسيا حذرة للغاية وتخشى العقوبات الثانوية أو المقاضاة من قبل السلطات الأمريكية وحلفائها.

علاقات روسيا بـ «فرسانها السود المحتملين» يتمّ تقريرها وفقاً لهيكل العقوبات المفروض ضدها، حيث يمكن تقسيمها إلى ثلاث كتل. الأولى هي العقوبات المالية. وهي تنطوي على تضيق حاد في المعاملات المالية مع الأطراف المقابلة الأجنبية بسبب حظر العقوبات المفروضة على البنوك المحلية وما يشبهها من العقوبات الأخرى على الكيانات والأفراد. يمكن أن يشمل ذلك أيضاً فصل عدد من المؤسسات المالية عن SWIFT، والعقوبات المالية القطاعية، والحظر على الاستثمار، وحظر استيراد العملة من قبل عدد من الدول الغربية... إلخ. الكتلة الثانية هي التحكم في الصادرات. نحن نتحدث عن حظر توريد مجموعة واسعة من المعدات الصناعية والإلكترونيات والمنتجات ذات الاستخدام المزدوج والسلع الاستهلاكية إلى روسيا، وتهدف هذه القيود بشكل أساسي إلى كبح التحديث الصناعي والعسكري الروسي. ينطبق هذا الحظر أيضاً على دول ثالثة، أي إنها لا تستطيع في كثير من الأحيان نقل منتجاتها إلى روسيا في حالة وجود صلة لها مع الاختصاص القضائي للبلدان التي قامت بفرض العقوبات «التراخيص، والتكنولوجيا،

والمعدات... إلخ». الكتلة الثالثة هي كبح الواردات، أي فرض حظر على تصدير السلع الروسية إلى البلدان التي تستوردها، مثل النفط ومنتجاته والفحم والحديد والصلب والذهب... إلخ. الهدف هو حرمان روسيا من عائدات التصدير. يمكننا أن نضيف إلى هذه الكتل الثلاث المقاطعة غير الرسمية للشركات الروسية، وكذلك مئات عمليات التسليم الغربية المتوقفة.

لم تعتمد روسيا على مساعدة «الفرسان السود» وبذلت جهوداً حثيثة للتكيف مع القيود الجديدة. بدأت الاستعدادات الروسية لأسوأ سيناريو قبل وقت طويل من بدء العملية العسكرية. تم إطلاق عملية إلغاء الدولار في التجارة الخارجية، وإنشاء البنية التحتية المالية لروسيا «هذا ما أنقذ الاقتصاد الروسي من الانهيار المالي في الأسابيع الأولى من تسونامي العقوبات»، وكان استبدال الواردات عملية متسارعة. مع ذلك كان من الواضح أنّ نطاق العقوبات بعد شباط قد تجاوز توقعات أسوأ الأحوال، وكان لا بد من اتخاذ العديد من الإجراءات السريعة أثناء عملية الانتقال. لقد تضمنت عمليات استيراد موازية ومنح امتيازات محددة للأعمال، وجرى البحث السريع عن أسواق وموردين جدد. ساعدت العلاقات مع الدول الصديقة روسيا على التكيف، لكن لكل حالة حدودها وخصوصياتها.

لكل حالة خصوصيتها

أصبحت الصين أكبر وأكثر شريك واعد لروسيا من بين الدول الصديقة. خلال 2022 نمت التجارة الصينية الروسية بأكثر من الثلث. ازدادت حصة اليوان من تسويات الصادرات الروسية بشكل هائل من أقل من 0.5% في كانون الثاني إلى 16% في كانون الأول 2022. لا يزال من المبكر الحديث عن تحول اليوان

ليصبح الوسيلة العالمية للمدفوعات الروسية لدول ثالثة، لكن بأية حال ومع ازدياد الضغوط الغربية على القطاع المالي المصرفي، لدى اليوان فرصة كبيرة لتعزيز دوره في التبادلات الروسية، سواء مع الصين أو أطراف أخرى. لكن البنوك الصينية تخشى العقوبات الثانوية الأمريكية أو خسارة الأسواق الغربية، ولهذا لن يكون من السهل على الأفراد الروس المعاقبين أن يقوموا بالتسويات مع بلدان ثالثة، حتى لو كان ذلك بمساعدة اليوان. تمت ملاحظة هذا الحذر حتى قبل بدء العملية العسكرية الروسية، فنظام المدفوعات الصيني UnionPay يبدو أنّه يتجنّب التحويلات التي تشمل كيانات روسية معاقبة.

الوقائع السياسية الجديدة تخلق ظروفاً تفضيلية غير مسبوقة للأعمال الصينية في السوق الروسية، لكن حتى الآن الصينيون بالكاد يمكنهم أن يعملوا – في العلن على الأقل – بوصفهم «فارساناً أسود»، ويتحدون التشريعات الأمريكية والأوروبية والغربية الأخرى.

نمت العلاقات الروسية الهندية إلى مرحلة أكبر حتى. فبالمقارنة مع 2021، تضاعفت التجارة الثنائية ثلاث مرات. لكن قيمة التجارة الروسية مع الهند مجرد عُشر قيمتها مع الصين. النمو حدث بشكل رئيسي من قبل موردي النفط الروس. هذه الخطوة بحد ذاتها هي خطوة للأمام خصوصاً مع حظر النفط الروسي في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، لكن هناك مشكلة في التوازن الجديد. يجعل عدم التوازن في الصادرات من الصعب استخدام الروبل والروبي في التسويات المشتركة. كما أنّ الأعمال الهندية بدورها شديدة الحذر بالتعامل مع نظرائهم الروس. السوق الهندية هامة لروسيا، ولكن الهند بنفسها – مثل الصين – بالكاد يمكن اعتبارها «فارساناً أسود» بعد.

يمكن قول المثل عن تركيا. أظهرت قيم التجارة نمواً هائلاً، لتصبح تركيا مركزاً هاماً لتوريد البضائع إلى روسيا عبر الشركات التي تركت البلاد، وكذلك لإعادة تصدير البضائع الروسية. جربت البنوك التركية التعامل بنظام مدفوعات

MIR الروسي، لكن هنا ظهرت المشكلات. في أيلول 2022 جذبت البنوك التركية، وكذلك المؤسسات المالية لدول صديقة مثل كازخستان وأرمينيا وأوزبكستان وغيرها، انتباه وزارة الخزانة الأمريكية التي حذرت من عقوبات محتملة ضد من يستخدم نظام مير لصالح الكيانات الروسية المعاقبة. الخوف من تهديد السلطات الأمريكية لا يزال عنصراً حاسماً في تعامل بنوك البلدان الصديقة. ستبقى تركيا شريكاً هاماً لروسيا في توريد البضائع والتحويلات التي لم يتمّ عقابها بعد من الولايات المتحدة، لكن توسيع العقوبات قد يؤثر في الأعمال التركية، رغم أنّ مدى هذا التأثير لا يزال صعب التقدير.

الشريك الطبيعي لروسيا هي إيران، والتي تعاني من العقوبات منذ فترة طويلة. هنا أيضاً هناك مؤشرات على تزايد حجم التجارة. من الواضح أنّ الإيرانيين هم من تمكنت روسيا من المضي قدماً معهم في تطوير نظام تسويات مالية متبادل. العمل جارٍ اليوم على البنية التحتية لمشروع «شمال جنوب» الطموح. لكن هنا أيضاً توجد مشكلة، ففرقة طهران للتجارة تحديداً قد حذرت مجتمع الأعمال الإيراني وأوصته بالحذر عند العمل مع روسيا.

خلاصة القول: إنّ الدول الصديقة لروسيا لعبت دوراً مهماً في إعادة توجيه الصادرات الروسية واستبدال الواردات المتوقفة. التجارة مع البلدان الصديقة ساعدت على تخفيف آثار العقوبات، لكن الكثير من المشكلات باقية. كمثال: نقل منتجات النفط الروسي إلى الأسواق الآسيوية سيكون أصعب بالمقارنة مع المتاجرة بالنفط الخام. سيكون استبدال الواردات الغربية في قطاع المستهلك أسهل من استبدال المعدات الصناعية أو السلع عالية التقنية. الأهم أنّه من غير المرجح أن تكون الدول الصديقة مستعدة للعمل «كفرسان سود» بالشكل الذي كان مقبولاً في القرن العشرين، ما يعني أنّ على روسيا أن تعتمد في تخطيطها قبل كل شيء على قدراتها الخاصة.

من غير المرجح
أن تكون الدول
الصديقة مستعدة
للعمل «كفرسان
سود» بالشكل الذي
كان مقبولاً في
القرن العشرين

«رأس المال».. ماركس وبريخت على خشبة واحدة في موسكو!



يعاد في موسكو هذه الأيام عرض مسرحية «رأس المال - Капитал»، التي عُرِضت لأول مرة نهاية عام 2021، وتم ترشيحها عام 2023 لجائزة القناع الذهبي عن فئة «عروض الخشبة الصغيرة»، وكذلك عن فئة «أفضل ممثل». وتعتبر جائزة القناع الذهبي من أهم -إن لم تكن أهم- جائزة مسرحية في روسيا. كما حازت المسرحية العام الماضي على الجائزة الكبرى لمهرجان المسرح المفتوح في يكاتيرينبورغ.

■ مراسل قاسيون - موسكو

مخرجة العمل هي ناديا قبيلات (29 عاماً) خريجة معهد غيتيس في موسكو، وهي أروندية-روسية، والعرض هو عرض ممثل واحد يؤديه ألكسندر نيكالايف (27 عاماً)، ومدة العرض ساعة وعشر دقائق.

أجواء

يجري العرض على مسرح صغير، مساحة خشبته لا تتجاوز مساحة غرفة بيتية كبيرة، مع باب في خلفية المسرح نحو غرفة أخرى يرى الجمهور جانباً منها حيث يجلس الممثل بشكل جانبي ودون أي حراك طيلة فترة دخول الجمهور للقاعة الصغيرة التي تكتظ بحوالي خمسين مشاهداً. وفوق الباب، وخلال انتظار بداية العرض، نرى إسقاطاً ضوئياً نقرأ فيه: «الوقت الذي قمت بشرائه: 00:00:00» ويبدأ هذا العداد بالعمل مع بداية العرض، لينتهي العد بنهاية العرض، ويكون الوقت الإجمالي الذي «قمت بشرائه» - كمشاهد، هو «البضاعة» التي باع إياها المسرح ممثلة ببطاقة حضور المسرحية.

الخشبة مليئة بفوضى عارمة من التفاصيل: مانيكان نسائي، ثريا، حبال وخرطوم تدفئة مركزية، أكياس من أحجام مختلفة، دمي من أحجام مختلفة، كراتين لماركات معروفة لأحذية وغيرها من الألبسة، براميل، عبوات مياه كبيرة، كنبه، عربة تسوق، عبوات كولا... كل هذه التفاصيل -«البضائع» بما فيها الممثل نفسه، مكسوة بالغبار على عكس صورتها البراقة في الأسواق، ومكدسة بشكل فوضوي وبشع يعكس حقيقتها؛ لتمثل بمجموعها صورة عن الواقع، حيث: «تبرز ثروة المجتمعات التي يسودها الأسلوب الرأسمالي للإنتاج بوصفها

تكديساً هائلاً من البضائع» وهي الجملة التي يفتتح بها ماركس كتابه «رأس المال».

هذه كلها، سيقوم الممثل بحملها في بداية العرض ووضعها في الغرفة الجانبية، في محاكاة لعملية التجريد العقلية المطلوبة لفهم الواقع، حيث يخلي ساحة الرؤية/التفكير أمام المشاهدين، ليعيد معهم تركيب الواقع «الرأسمالي» بالتدريج، انطلاقاً من الخلية الأساسية فيه: البضاعة.

في وسط الغرفة-الخشبة طاوله خشبية بسيطة وراءها كرسيان «رغم أن العرض لممثل واحد إلا أن وجود الكرسيين يبدو أيضاً تأكيداً لفكرة العرض حول التناقض بين الإنسان ومنتوجه، بين الممثل كإنسان وبين الدور الذي يؤديه- البضاعة التي يبيعها». الجدار الخلفي للغرفة، عدا عن الباب الجانبي المفتوح على الغرفة الخلفية، هو بأكمله سبورة مدرسية يسجل عليها الممثل بعض الكلمات المفتاحية في سياق الشرح الذي سيقدمه؛ فالقاعة بأكملها، أي خشبة المسرح ومعها الجمهور، هي بمثابة صف دراسي حيث المشاهدون هم الطلاب والممثل هو الأستاذ.

في مقدمة الخشبة وعلى بُعد بضعة سنتيمترات من الصف الأول من المشاهدين توجد ستارة للمسرح من النايلون متوسط الشفافية، يكون مفتوحاً طوال العرض تقريباً، ويغلقه الممثل بيده في جزء من العرض ليؤدي الدور من ورائه ومن أمامه، وليمرّقه بشكل كامل قبل المقطع الأخير من العرض، كتتنويع لعملية «كسر الإيهام»، و«كسر الاغتراب» اللتين سنأتي عليهما لاحقاً. الستارة توحى بأن الواقع بأكمله هو سوق من البضائع، وهذه الستارة هي واجهته...

الفكرة العامة

العرض بأكمله مبني على فصل «البضاعة»، وهو الفصل الأول من الكتاب الأشهر لماركس «رأس المال». يقوم الممثل بشرح هذا الفصل بالتدريج طوال العرض «مرتدياً» شخصية أستاذ جامعي على قدر واضح من الجنون ومن الاضطراب الاجتماعي بما في ذلك ما يمر من إشارات عابرة توحى بأن زوجته تخلت عنه، أو أنه لم يتمكن من الزواج أصلاً.

ونقول «مرتدياً» شخصية أستاذ جامعي، لأنه من الواضح أنّ العرض يصر على إظهار «الطبيعة المزوجة والمتناقضة للبضاعة» في كل التفاصيل، بما في ذلك في الممثل نفسه الذي يغطي وجهه بقناع شمعي شفاف طوال العرض، يتمزق بالتدريج خلال العرض، وبعد تمزيق الستارة في نهايته، يكمل الممثل تمزيق القناع منهيًا بذلك وجوده كبضاعة وعائداً إلى جوهره كإنسان، ك«قيمة نافعة» وليس ك«قيمة تبادلية»، ك«عمل ملموس» وليس ك«عمل مجرد».

كسر الإيهام وكسر الاغتراب!

تجتمع في عرض «رأس المال»، وبشكل فريد من نوعه، فكرتان هما بالأساس مرتبطتان أشد الارتباط، ولكن في الإطار النظري البحث؛ ولكن في هذا العرض تجتمعان «بشكل ملموس».

الفكرة الأولى هي لماركس نفسه، فكرة الصنمية البضاعية وكنتيجة لها «الاغتراب»؛ اغتراب الإنسان عن منتوجه وعن المجتمع وعن نفسه. ولكسر هذا الاغتراب ليس من طريق سوى كسر النظام الرأسمالي الذي يولده، ولكسر هذا النظام لا بد قبل كل شيء من فهمه، ولفهمه لا بد من فهم حجر العقد فيه: البضاعة.

الفكرة الثانية لبريتولد بريخت، وهي كسر الإيهام، وكسر الجدار الرابع، أي الجدار الفاصل بين المسرح وبين المشاهدين، لدفعهم نحو التفكير بأنفسهم وبواقعهم وليس فقط بوصفهم نظارةً لحدث معزول عنهم ينشدون منه المتعة لا غير. كسر الإيهام عند بريخت هو

شكل من أشكال كسر اغتراب الفن «كبضاعة» وخاصة «كقيمة تبادلية» عن وجهه الآخر النافع الإنساني «كقيمة استعمالية». الحركة الدؤوبة التي يقوم بها الممثل على المسرح، هي ذهاب وإياب مستمر بين الإيهام وكسره، بين كونه أستاذاً جامعياً مجنوناً، وبين كونه إنساناً ممثلاً. ضمن الآليات التي تم استخدامها، قيام الممثل باختراق مساحة الجمهور عدة مرات، أي العبور خارج الخشبة وبين الجمهور، وكذلك مخاطبة الجمهور بشكل مباشر من فوق الخشبة. وتم في هذا السياق استخدام الإعلانات التلفزيونية الشهيرة حيث يذكر الممثل جزءاً من نص الإعلان ويكمله الجمهور الذي يغرق في ضحك جماعي؛ الأمر الذي يخلق قدراً من المتعة وكسراً للرتابة، ولكنه في الوقت نفسه إثبات عملي يقدمه العرض للمشاهدين على مدى احتلال «البضاعة» لعقولهم وبجانبها «التبادلي» بالذات، لا النفعي. كما أنه يكسر شيئاً من «الاغتراب» بين المشاهدين فيما بينهم، بأن يثبت لهم بالسنتهم أن بينهم قضية مشتركة وعميقة الجذور في وعيهم وأحاسيسهم، مع أنهم لا يعرفون شيئاً عن بعضهم البعض...

شديد المعاصرة

يعبّر العرض عن موجة بات من الممكن تحسسها في الأجواء الثقافية والعلمية في موسكو؛ موجة من إعادة الاعتبار لفكرة الثورة وفكرة اليسار وفكرة العدالة الاجتماعية، واستناداً إلى الأبناء الكلاسيكيين للفكرة، وذلك بعد عقود من هيمنة «ما بعد الحداثة» بفوضاها وجنونها و«بضائعها»؛ إعادة الاعتبار هذه، تشمل فيما تشمل حضوراً كثيفاً متجدداً لشخصية ستالين، وقرارات جديدة لحقيقة الدور الذي قام به، في قطع معرفي مهم مع الخراب الذي بدأ مع المؤتمر العشرين عام 1956...

يستمر تقديم عرض «رأس المال» على مسرح «الأربعاء 21 - 21 Среда» حتى نهاية شهر أيار، وهو عرض يستحق المشاهدة بكل تأكيد، وأكثر من ذلك، فهو يستحق إيجاد معادلٍ عربي له...

حان وقت الاشتراكية

يتواصل صدور الكتب التي تنتقد الرأسمالية وأثارها التي تشمل جميع نواحي الحياة من الاقتصاد والصحة إلى الحياة والمناخ. بل إن واحداً من المؤلفين الليبراليين السابقين صار اشتراكياً وقال: حان وقت الاشتراكية!

يقول روب والاس في كتابه «كوفيد-19 في عصر بايدين»: بعد وفاة نصف مليون شخص بسبب كوفيد خلال إدارة ترامب، وعد جو بايدين بتصحيح المسار بمساعدة العلم، ولكن بعد أكثر من عام بقليل، قُتل نصف مليون أمريكي آخر بسبب الفيروس. ماذا حدث؟

يصنف عالم الأوبئة التطوري روب والاس إخفاقات إدارة بايدين في السيطرة على تفشي المرض. كما يظهر أنه، إلى جانب مسائل شخصية أو حزب سياسي معين، كان التدهور الهيكلي على مدى عقود مرتبطاً بوضع الأرباح قبل الأشخاص الذين أضروا بالصحة العامة في الولايات المتحدة.

وخصص ألكسندر أنتونيلي كتابه «الكون الخفي، مغامرات في التنوع البيولوجي» حول المناخ لأنه قد يتعرض ما يقرب من خمس جميع الأنواع على الأرض لخطر الانقراض في العقود القادمة، لم يكن الفهم الأعمق للتنوع البيولوجي أكثر أهمية من أي وقت مضى. يظهر العالم برازيلي المولد ألكسندر أنتونيلي ما هو على المحك في الكفاح من أجل حماية واستعادة

التنوع البيولوجي، ولكن أيضاً ما يمكن وما ينبغي فعله الآن لحماية كوكبنا وأنفسنا من أجل المستقبل. ويشرح كتاب «الرأسمالية في القرن الحادي والعشرين» لـ غولييلمو كارشيدي ومايكل روبرتس من خلال قانون القيمة العديد من القضايا في عالمنا الحديث. في كل من الاقتصادات المتقدمة والأطراف، حيث توفر نظرية القيمة إطاراً تحليلياً ثابتاً يمكن من خلاله التعامل مع موضوعات متنوعة مثل العمالة

والربحية والأتمتة والذكاء الاصطناعي والبيئة والطبيعة والبيئة والإمبريالية والدولة. كما أرخ كتاب ديفيد مايكل سميث الذي حمل عنوان «الموت الجماعي في تاريخ إمبراطورية الولايات المتحدة» كيفية اعتماد الإمبراطورية الأمريكية على خسارة في الأرواح لا يمكن تصورها تقريباً، منذ إنشائها وحتى الوقت الحاضر. يوضح سميث أن الوفيات الجماعية، بعيداً عن كونها استثناءات مؤسفة، كانت لا غنى عنها في صعود أغنى وأقوى الإمبرياليين في تاريخ العالم. وفي الوقت نفسه، يشير سميث إلى تاريخ غير عادي من المقاومة من قبل الشعوب الأصلية،

والمنحدرين من أصل إفريقي، والعمال، والحركات الديمقراطية في جميع أنحاء العالم. بينما وضع هوماس بيكيتي عنواناً فريداً لكتابه «حان الوقت للاشتراكية، مراسلات من عالم مشتعل 2021-2016». فعلى مدار ثلاثين عاماً، انتقل المؤلف الأكثر مبيعاً لكتاب «رأس المال في القرن الحادي والعشرين» من الليبرالية إلى الاشتراكية. وفي هذه المقالات، يناهز بمفهوم شامل وواسع للاشتراكية، كقوة موازنة ضد الرأسمالية المفرطة التي تحدد الأيديولوجية الاقتصادية السائدة في العالم اليوم. إنه ليس ماركسياً، لكن نقده للرأسمالية قوي.

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



كتبت افتتاحية «قاسيون» في نيسان 2008 بعنوان «الإضراب حق مشروع ضد الفقر ضد الجوع» إثر تصاعد الحركة العمالية المصرية. واعتبرت الافتتاحية هذا التحرك الشعبي العميق بهذا الاتساع مؤشراً على انفتاح الأفق التاريخي أمام الحركة الثورية الصاعدة في العالم كله. وكتبت الجريدة في ذكرى الجلاء إن الاحتفال بهذا اليوم سيبقى ناقصاً لأن جزءاً من تراب سورية محتل منذ عقود.



اكتشاف باندا عملاقة

اكتشف فريق من علماء الحفريات الصينيين مع نظرائهم الأمريكيين فصيلة مفترسة منقرضة من الباندا العملاقة تعود إلى عصور ما قبل التاريخ. والتي تتميز بأطراف طويلة وقدرات ممتازة ضد العدو. وعلى الرغم من أن الباندا العملاقة الأكلة للنباتات تعتبر الوحيدة من نوعها حالياً، إلا أنها تنتمي إلى فصيلة كانت مزدهرة قبل ملايين السنين وحدد الباحثون من معهد علم الحفريات الفقارية وعلم الإنسان القديم التابع للأكاديمية الصينية للعلوم والمتحف الأمريكي للتاريخ الطبيعي نوعاً جديداً سمي «هوراكان»، بناءً على كمية كبيرة من المواد الأحفورية التي يتراوح تاريخها بين حوالي 11.6 إلى 5.3 ملايين سنة.



متحف فيديل كاسترو

افتتح متحف جديد في هافانا مخصص لحياة فيديل كاسترو قائد الثورة الكوبية الذي اشتهر طوال حياته برفض أي عرض علني لنفسه باعتباره مركز عبادة الشخصية. أعلن أنه لا يريد تماثيل ولا أثاراً. فوسط القمصان التي تحمل صورة غيفارا في هافانا لا توجد صورة واحدة لفيدل كاسترو. ولكن بعد وفاته عام 2016، تسابق المسؤولون مع مسألة كيفية تكريم فيدل والتأكد من أن أفكاره وإسهاماته ستفهمها الأجيال الجديدة مع الالتزام برغبته. وتم تحويل قصر قديم في حي فيداندو إلى متحف يضم وثائق كاسترو الحزبية والهدايا التي تلقاها حول العالم والتي تبرع بها جميعاً للمتاحف.

مجدداً عن الأزمة الحضارية وتجاوز الرأس مالية (4)»



في المقال السابق حاولنا الإشارة بشكل عام إلى دور التكنولوجيا «الذكية» وتوسعها في الأزمة الحضارية للرأسمالية، واحتمالية تحول الأخيرة نحو مجتمع طفيلي «رشيقي» سيخلي المساحة من كل ما هو عقلائي في التاريخ البشري لصالح البربرية مغرقاً بها كل من هو لم يعد له حاجة ضمن «الطفيلية الرشيقة» المذكورة. ومجدداً، هذا السيناريو هو احتمال محكوم بتطوير المشروع الحضاري البديل على غير قواعد الإنتاج البضاعي الذي وحده قادر على إعادة ضخ أسس العقلانية/ الإنسانية في التاريخ والمجتمع. وهنا نمر مجدداً على الملامح الرئيسية للمعادلة المركزية التي تحكم التشظي المؤسس للبربرية، وبعض جذورها في الفلسفة والعلم «والفن في المادة اللاحقة».

■ د. محمد المعوش

جذور فلسفية

لا يمكن التفكير في المعادلة المؤسّسة للبربرية، ومن أهم ملامحها غياب الانتظام لأية بنية، وضرب أسس العقلانية، دون التفكير في المعادلة الفلسفية لانقسام «وعي-مادة، مجرد-ملموس، ذات-موضوع...» هذا الانقسام الفلسفي هو في جذوره انقسام اجتماعي بين طابعين من الممارسة تجاه الواقع، ذهنية من جهة، وجسدية من جهة أخرى. والممارسة هنا لا تعني العمل بمعناه المحدود، بل المشروع الاجتماعي ككل، والموقف من القضايا الواقعية المطروحة أمام البشرية. أي هو الموقف الذي أطره ماركس في مقولة «ليس المطلوب تفسير العالم، إنما المطلوب تغييره». وبالتالي كلما انفصل الموقف الذهني عن هذا المطلوب كلما اشتد الانفصال بين قطبي المعادلة إياها، بين العقل والجسد، بين الذات والموضوع. إنه الانفصال التاريخي «المشهور» بين الموقف المثالي والموقف المادي في الفلسفة. وليس أحد هذين الموقفين صافياً وقائماً بذاته، فالمادية تحضر فيها المثالية بشكل نسبي، والمثالية تحضر فيها المادية أيضاً بشكل نسبي. وهذا التداخل بين الموقفين يقوم على شروط الوجود الاجتماعية التاريخية للوجود البشري. فشروط الحكم وإنتاج العقل فرضت توازناً تاريخياً بين الفقة التي تحكم والقوى التي تدور في فلكها، من جهة، ومن جهة أخرى، بين التصدي لقضايا الواقع، ومعه الممارسة الحقيقية، وهذا ما فرض وزناً مادياً لعقلها، وإن كانت هذه القوى وعقلها يميلان إلى تأييد الواقع المنقسم. وحتى لا نوسع في هذه النقطة، فإن الانقسام بين المثالية والمادية، كان تاريخياً وبشكل عام يميل إلى التداخل بين الممارسة الواقعية والعقل، مع ميل تاريخي وفي شروط محددة لصالح أحد الطرفين. ولكن لا يخرج هذا التداخل بين الموقفين نحو الانفصال التام إلا بسبب حاجة الطبقات الموضوعية لبعضها البعض. أي في كون الواحدة منها تعتاش على حساب الأخرى. وهذه الحاجة هي التي كانت مثلاً تشدّ عقل الحاكم إلى أرض الواقع ضمن الشروط التي يفرضها الصراع الطبقي وتوازن القوى الذي يفرضه. ولكن والأهم، كان هذا التوازن هو الحاكم لعقل الطبقات المحكومة «الذي أنتجه عقل الحاكم نفسه كعقل مهيم في كل مرحلة» والعاملة بشكل أساس ويمثل التماسك النسبي لعقلها.

ولكن هذا التوازن مهدد اليوم لعدة أسباب. الأول، هو القدرة على التخلي عن وزن كبير للقوى العاملة عالمياً بسبب التكنولوجيا الحديثة. مثلاً: أصغر خبراء مصرف غولدمان ساكس الأسبوع الماضي تقريراً بترجيح خسارة حوالي 300 مليون وظيفة حول العالم بسبب التطبيقات المتوسعة للذكاء الصناعي على أساس حوسبة 18% من الأعمال عالمياً وخصوصاً أصحاب «الياقات البيضاء والزرقاء» (وهذا الخبر

يأتي في سياق المادة السابقة الثالثة من هذه السلسلة». والسبب الثاني، والذي يلتقي مع الأول ويحققه، هو ضرورة إخراج تلك القوى التي من المطلوب القضاء عليها وعلى البنى السياسي والاجتماعية التي تمثلها، من دائرة الفعل، وذلك عبر الانحدار بها إلى مستوى المنفعل المحض. في ظل تعطل نمط الحياة الذي تم إرساؤه على الأرض طول حضارة الاستهلاك. ولتثبيت هذا الواقع اللاعقلاني من جنون ظروف الحياة، الذي تحتكر فيه القلة مصير المليارات، مع أنه يمكن تأمين شروط ونمط حياة إنساني لتحقيق حاجات المليارات مادياً ومعنوياً، لتثبيت هذا واقع لا عقلاني يجب إرساء «عقل» لا عقلاني. وهكذا إذا، يجري دفع الانفصال بين قطبي انقسام المعادلة الفلسفية إلى أقصاه. وهذا الدفع يبقى على القطبين حاضراً دون توازن وتداخل بينهما. فيجب أن يتم تثبيت مادية متطرفة تتمثل في تاريخ الفلسفة بالمدارس البيولوجية المحضة. وعلى الطرف المقابل تثبيت مثالية متطرفة تتمثل في تاريخ الفلسفة بالمدارس الذاتية المتطرفة التي تلغي الواقع وتغرق في عوالم غير واقعية. وهذه المدارس وإن لم يكن لها مساحة الحضور الأكبر في تاريخ الفلسفة فهي اليوم تحتل الموقع الأبرز في التحول الحاصل للمستوى العقلي المطلوب تثبيتته على الغالبية. عقل يتوتر بين القطبين وفي ذات الوقت. إنه عقل منقسم بهذه الحدة المتطرفة له تبعات حياتية قاتلة، هي تبعات الانقسام بين الموقف الضروري من تغيير الواقع وبين الموقف من القبول أو الخضوع لما هو قائم من الجنون الذي هو أصل انقسام المعادلة الفلسفية المذكورة.

جذور علمية

إن تقصّي مفاعيل انقسام المعادلة الفلسفية أعلاه يمكن تتبعه في العلم، وبشكل خاص في علم النفس. وهنا نعود إلى النص التاريخي، الذي يعتبر من الكلاسيكيات، للعالم السوفييتي ليف فيغوتسكي، المعنون «المعنى التاريخي للأزمة في علم النفس: تحقيق منهجي» «المكتوب في عشرينيات القرن الماضي ولم يصبح معروفاً بشكل محدود إلا في سبعينيات القرن نفسه، وإلى اليوم يجري تغييره. النص الذي بنى عليه العديد من الأسماء الأساسية في الميدان تحليله، وهناك ذكر الجمعية العالمية لبحوث

نظرية النشاط الثقافية التاريخية «ISCAR»، وهو تجمع أكاديمي-بحثي عالمي، وتحديداً من روسيا والبرازيل والبرتغال واليونان، والذين عملوا على تطوير نظرية فيغوتسكي وتلامذته وأتباعه». فيغوتسكي يبني تحليله على أساس الانقسام في المعادلة الفلسفية المركزية، وما ذكر أعلاه ليس إلا توسيعاً في تحليل فيغوتسكي ووضعه في سياق المرحلة التاريخية الراهنة. ولكن ما يهمنا استخلاصه من تحليل فيغوتسكي هو تأثير هذا التشظي بين قطبي المعادلة على العلم. فالأزمة التي عاناها علم النفس طوال تاريخه «المحكوم بالمجتمع الطبقي، وهو اعتبار يحكم كل تحليل فيغوتسكي»، هي تجربة واختبار مبكر للأزمة العقلية التي نحن أمامها اليوم. ولماذا هذا الاعتبار حول كون الأزمة في علم النفس مؤشراً مبكراً على أزمة العقل الراهنة؟ هناك نقطتان منهجيتان في هذا الخصوص. وكلتاهما مركبتان لدى فيغوتسكي. الأولى هي أن فهم «السوء» يجري فهمه انطلاقاً من ال «لا سواء» «الاضطراب»، فيقول: «إن مفتاح علم النفس يكمن في علم الاضطراب «البياثولوجيا». وهذا ليس إلا صياغة لمقولة ماركس بأن «التاريخ يسير دائماً من جانبه المتعفن». وهكذا أيضاً كانت الترجمة السياسية لهذه المقولة لدى لينين حول «الحلقة الأضعف».

إذاً، النقطة المنهجية الأولى تفرض أن فهم الجانب «المتعفن» لأية ظاهرة يسمح بفهم-وفي حالتنا استباق- العام من الظاهرة. أما النقطة المنهجية الثانية، وهي أن النشاط العقلي-الجسدي الإنساني له قاعدة مشتركة، هي القاعدة الإبداعية كطبيعة للعقل، وبالتالي فالفرق في الإبداع بين النشاط الخاص «علم، فن» والنشاط اليومي هو في الدرجة فقط. وهكذا، فإن دمج النقطة المنهجية الأولى «اللاسواء هو مفتاح فهم السواء» والثانية «الأصل المشترك لكل النشاط الإنساني في شكله الإبداعيين: الخاص واليومي» يسمح بالقول بأن مظاهر أزمة علم النفس، في كونها تبحث العقل والشخصية بالتحديد، هي مشهد مبكر «في ميدان النشاط الإبداعي الخاص» عن أزمة العقل العامة «في ميدان النشاط الإبداع اليومي-العادي». لماذا لها هذه الصفة من التمييز؟ هنا نضيف نقطة منهجية ثالثة، هي أن العلم هو ميدان يقوم بتوضيح منطلقاته

بشكل صريح ويبني نظرياته ومقولاته بشكل واع ويتعامل مع وقائع الواقع بشكلها المجرد. في كونه مجال التجريد العالي، يتميز العلم بقدرته على تحديد طبيعة الظواهر بشكل مبكر عن النشاط العقلي العادي الذي لا يتعامل مع الحركة الكلية للواقع «لا ينهض الشخص صباحاً عادة ويقول ما هي منهجيتي العلمية تجاه الواقع اليوم وما هو منطقي الالبيستولوجي-المعرفي!».

ماذا يفيدنا إذا تحليل فيغوتسكي لأزمة العلم في سياق البربرية والتوتر الحاد للمعادلة الفلسفية بين قطبيها؟ للتكثيف وضيق المساحة، بعدد فيغوتسكي عدة ملامح. الأول هو أن عدم حل معادلة «وعي-مادة، ذات-موضوع، ومجرد-ملموس» الذي يجد أصله في الانقسام الطبقي في المجتمع، يؤدي إلى تحمور النظريات والمنهجيات حول النفس الإنسانية بين القطبين، وأقصى أشكال هذا الخطر كما قلنا في القسم السابق هما، المنهجية المثالية الذاتية التأملية من جهة، والتي تلغي الواقع، والقطب الآخر، هو المنهج الحسي الصافي والذي يلغي الذات الإنسانية ويغرق في الاتجاه الطبيعي الميكانيكي. وما باقي المنهجيات التي تهيمن إلا تعبير عن امتداد بين القطبين ودمجهما بشكل ميكانيكي. ويقول فيغوتسكي بأن تطور هذا التوتر محكوم بتطور الأزمة الواقعية الاجتماعية التي تفعل فعلها في العلم. فعلاً نجد اليوم مدارس «نفسية» تنزع نحو إلغاء الواقع بالكامل، وبين أخرى تلغي الذات بالكامل وتغرق في الانغماسية الحسية «يمكن أن نرى تعبيرات عن هذه المنطلقات بشكل صاف في طبيعة النماذج المعتمدة لتمثيل العقل في الذكاء الصناعي». هذا الانقسام وضغط الأزمة الاجتماعية سمح لبعض بالقول بأن علم النفس مؤخراً مهدد في أسسه وتماسكه كعلم، وتحكمه الغوضى والتوالد التجريبي للمقولات والممارسات.

هذه الصورة المبكرة هي البربرية «إلغاء الذات بما هي إلغاء العقل، والغرق في الحسية» في العلم، والتي نجد ملامحها اليوم في الشخصية الإنسانية «كمنهجيات ضمنية». وفي المادة اللاحقة سنحاول تتبعها في التيارات الاجتماعية والصورة المبكرة للفن، وتحديداً لدى عظيم المسرح بيرتولد بريخت.



أقصى أشكال

التطرف هما

المنهجية المثالية

الذاتية التأملية من

جمة والتي تلغي

الواقع والمنهج

الحسي الصافي

والذي يلغي الذات

الإنسانية ويغرق

في الاتجاه الطبيعي

الميكانيكي